دراسات



إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021

جرش في العهد الهاشمي
(١٩٢١-٢٠٢١م)

قاسم محمد النواصرة

جرش في العهد الهاشمي

(١٩٢١-٢٠٢١م)

- جرش في العهد الهاشمي (١٩٢١-٢٠٢١م).
- قاسم محمد النواصرة.
- **الطبعة:** الأولى، ٢٠٢١م

- **الناشر: وزارة الثقافة**

شارع صبحي القطب المتفرّع من شارع وصفي التّل، بناية رقم ٢٠
ص.ب: ٦١٤٠، عمان – الأردن
تلفون: ٥٦٩٦٢١٨ / ٥٦٩٩٠٥٤
فاكس: ٥٦٩٦٥٩٨
بريد إلكتروني: info@culture.gov.jo

- **التنسيق والإخراج الفني:** رامي عطا الله

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٢١/٨/٤٨٣١)

٩٥٦.٥٢٢

النواصرة، قاسم محمد
جرش في العهد الهاشمي (١٩٢١-٢٠٢١م) / قاسم محمد النواصرة.
- عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٢١.
(٢٣٣) ص
ر.إ.: ٢٠٢١/٨/٤٨٣١
الواصفات: / المحافظات/ / المدن العربية/ / الأحوال الاجتماعية والاقتصادية/ /
جرش (الأردن)/ / تاريخ الأردن/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر بالضرورة عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك: (978-9957-94-715-6)

جرش في العهد الهاشمي
(١٩٢١-٢٠٢١م)

الدكتور: قاسم محمد أحمد النواصرة

١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

٢٠٢١م

مقدمة:

حظيت جرش عبر العصور التاريخية بمكانة متميزة، وبقيت تعد مركزا إداريا، سواء في العصور الكلاسيكية، أو الإسلامية، أو الحديثة، والمعاصرة، ويبدو أن لموقعها الجغرافي، وطبيعة مناخها الدور الأكبر في تعاقب دورها الإداري.

وتشير المكتشفات الاثرية أن جرش قد سكنها الإنسان منذ العصور القديمة، ولكنها ازدهرت في العصرين اليوناني، والروماني، وانظمت لاتحاد المدن العشر (الديكابولس)، وأصبحت ترتبط بعلاقات اقتصادية، وتجارية، وسياسية مع بقية دول الحلف كمدينة إربد (أرابيلا)، وطبقة فحل، وأم قيس (جدارا)، وغيرها.

وفتحت جرش صلحا على يد الصحابي القائد شرحبيل بن حسنة رضي الله عنه في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت: ٢٣هـ/ ٦٤٤م)، وكانت تتبع إداريا لجند الأردن الذي كان مركزه "طبريا"، وأطلق على جرش اسم "كورة جرش".

ونظرا لأهمية المدينة، فقد ذكرت في كتب البلدانيات، ومن أشهرها: معجم البلدان لمؤلفه ياقوت الحموي (ت:٦٢٦ هـ / ١٢٢٩م)، وأحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي (ت: ٣٨١هـ/ ٩٩١م) ، والمسالك والممالك لابن خرداذبة (ت: ٢٨٠هـ ٨٩٣م)، وزار المدينة من الرحالة الكثير، من أشهرهم الألماني سيتزن (seetzen) والسويسري بيركهارت (Burckhardt)، والإنجليزي كوندر(conder) وغيرهما، وزارها أيضا كثير من العلماء، والباحثين.

وقد شهدت جرش في العهد الهاشمي تطورا كبيرا في جميع نواحي الحياة، من إدارية واقتصادية، واجتماعية، مما كان له الأثر الإيجابي على سكان المدينة، والتجمعات

السكانية المجاورة، جرش في عهد الملك المعزز جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين متطورة مدينة للثقافة الأردنية (٢٠١٥)، وأصبحت إحدى محافظات الأردن الجميلات، وبفنها المعماري، وبنظافتها، وطرقها الواسعة، وحدائقها المنتشرة، جرش اليوم أصبحت مزدهرة تحت الحكم الهاشمي، أقحوانة المدن، تعود إلى مكانة مرموقة استحقتها على مدى العصور.

وجاءت هذه الدراسة من أجل إلقاء الضوء على "جرش في العهد الهاشمي"، وتكونت من مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وملحق بتراجم لوزراء وأعيان ونواب جرشيين، وخاتمة.

تناول الباحث في الفصل الأول "جغرافية جرش"، متضمنا مبحثين، الأول:الموقع والحدود والسطح، والمناخ، وفي المبحث الثاني مصادر المياه (العيون والينابيع) والغابات، والسياحة، والقرى.

وجاء الفصل الثاني بعنوان "الناحية الإدارية"، واشتمل على مبحثين هما: الأول يتحدث عن الإدارة في جرش في عهد الإمارة الأردنية، وفي المبحث الثاني: الإدارة في جرش في العهد الملكي ١٩٤٧-٢٠٢١م، والدوائر الحكومية خلال تلك الفترة، والمؤسسات الاقتصادية.

وفي الفصل الثالث يتناول الناحية الاقتصادية، واشتمل على ثلاثة مباحث، الأول بعنوان "الزراعة في جرش"، وتضمن: الأراضي، والزراعة، وأدواتها، وموعد الحصاد، ومشكلات الزراعة، وفي المبحث الثاني: الصناعة والتجارة، وفي المبحث الثالث، العملة والأوزان والمقاييس.

وحمل الفصل الرابع عنوان "الحياة الاجتماعية" وتضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول السكان والتعليم والصحة، وفي المبحث الثاني العمارة والبيوت، والمساجد، وفي المبحث الثالث العادات الاجتماعية.

وذيلت الدراسة بخاتمة، وقائمة مصادر، ومراجع.

وفي ظلال المئوية للدولة الأردنية التي بناها الهاشميون، نستذكر الدور التاريخي الذي قام به أبناء الأردن، ومنهم الجرشيون الذين كانت لهم مواقف مشرفة، فعندما وصل الملك المؤسس إلى معان تشرين ثاني ١٩٢٠م استقبله عدد كبير من أبناء شرق الأردن، ومن بينهم شخصيات من جرش، وعجلون، وظل الجرشيون يقفون إلى جانب دولتهم في أيام الشدة والرخاء، وشاركوا وما زالوا في الوقوف في القضايا المصيرية الوطنية، والقومية، وظهرت منهم شخصيات وطنية ساهمت في الأنشطة المجتمعية، والعمل العام.

تمهيد
(الفصل التمهيدي)

جرش عبر العصور التاريخية
جرش في العصر الإسلامي
جرش في العهد العثماني

جرش عبر العصور التاريخية

جرش مدينة تاريخية موغلة في القدم، تاريخها يمتد منذ آلاف السنين قبل الميلاد، وكانت مستوطنة (قرية) زراعية كبيرة مأهولة بالسكان، أطلق عليها اسم (قرية تل أبو الصوان)، وتعود إلى ٧٥٠٠ ق. م في العصر الحجري ما قبل الفخاري[١].

وقد مر على جرش العديد من العصور التاريخية، وسكنها الإنسان منذ العصر البرونزي؛ فقد اكتشفت كهوف شمال شرق أسوار المدينة تبين بقايا مدينة من العصر البرونزي (٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد)[٢]، ثم العصر الفخاري، وظهرت بقايا خربة على رؤوس التلال المجاورة تعود إلى العصر الكاليكوليثي(الفخاري)، أو أواخر العصر النيولثي (العصر الحجري الحديث) حوالي ٤٠٠٠ ق. م، كما اكتشفت أيضا قرية تقع شمال وادي جرش ترجع إلى العصر الحديدي، حوالي ١٠٠٠ق. م[٣].

وتعرضت جرش إلى سلسلة من الغزوات، والاحتلال، وخضعت لممالك متعددة، كالأشوريين، والفراعنة المصريين، والبابليين، والفرس، واليونان، وعثر على "نقش جرش" منذ عهد "كومودوس اليوناني"[٤].

واستعادت جرش مجدها على يد القائد الروماني "بومبي" الذي احتلها سنة ٦٤ ق. م، وأصبحت إحدى المدن العشر (الديكابوليس)، وشهدت في القرن الثاني الميلادي عصرها الذهبي، عندما زارها الإمبراطور الروماني هادريان سنة ١٢٩م، فشيد قوس النصر احتفالا بانتصاره، وسحقه للثورة اليهودية الثالثة[٥]، وبقيت جرش تحت حكم الرومان حتى عهد الإمبراطور"هرقل"، ومن ثم مجيء الإسلام، حيث دخلت تحت الحكم الإسلامي[٦].



صورة قوس هادريان الروماني في جرش



كنيسة قرمل في جرش

جرش في العصر الإسلامي:

فتحت جرش في العصر الراشدي صلحا في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت: ٢٣هـ/ ٦٤٤م)، على يد القائد شرحبيل بن حسنة سنة ١٣هـ/ ٦٣٥م، وتبعت جند الأردن من الناحية الإدارية [٧].

ويبدو أن العهد الأموي كان الفترة الذهبية لكورة جرش، وغيرها من كور الأردن، فقد كانت جرش تتبع كورة البلقاء التي كان مركزها عمان، وكان المركز الإداري، والحضاري، والفكري في آن معا، وتشهد على ذلك البقايا الأثرية في المدينة، وما تم العثور عليه من قطع[٨].

وفي العصر العباسي أصبحت جرش من المناطق الريفية المعزولة، وذكرها اليعقوبي (ت:٢٨٤هـ/ ٨٩٧م) بقوله "إن فحل، وجرش، والسواد من كور الأردن أهلها أخلاط العرب، والعجم[٩].

ووصفها المقدسي (ت:٣٣١هـ/ ٩٩١م) بأنها "ذات قرى، ومزارع، وضياع، ورستاقها جبل جرش ذات الأشجار والبساتين"[١٠].

وفي العصر الفاطمي كانت جرش تتبع إداريا إلى أذرعات (درعا) حسبما أشار المقدسي[١١].

وفي أواخر الحكم الفاطمي في القرن الحادي عشر الميلادي، شهدت بلاد الشام بدايات الضغوط الخارجية بقدوم الصليبيين إلى المشرق، وضغوط المغول على المنطقة من الشرق، وتسارعت الأحداث فيما بعد[١٢]، حيث أجهز صلاح الدين على دولة الفاطميين، وأقام الدولة الأيوبية، وأصبحت جرش جزءا من دولة الأيوبيين بعد

سيطرتهم على بلاد الشام ومصر[١٣]، وكانت جرش تتبع إداريا لمملكة عجلون التي كان مركزها الإداري عجلون برتبة نيابة[١٤].

وقد اهتم السلاطين الأيوبيون بجرش، ومن مظاهر هذا الاهتمام العمل على بناء مسجد ريمون الذي يعد من المظاهر العمرانية الأيوبية، وتولى بناء المسجد الجامع أمير عجلون علاء الدين أيدكن بن عبد الله البندقدار عام (٦٦٤هـ/ ١٢٤٥م)، وكان أحد المماليك الصلاحية البحرية، وتوفي سنة ٦٤٥هـ/ ١٢٤٧م بعد سنتين من بنائه المسجد[١٥].

ويبدو أن اهتمام الأيوبيين ببناء الأماكن الدينية كالمساجد، والزوايا، والتكايا كسنة، ومن ضمن المناطق التي حظيت بذلك الاهتمام بلدة ريمون التي كانت تتبع إداريا إلى عجلون، والظاهر من المصادر الأيوبية المعاصرة لفترة بناء المسجد أن أمير عجلون علاء الدين أيدكن تلقى أمرا من السلطان نجم الدين أيوب، حيث شرع في بناء المسجد، وبناء المئذنة التي كانت على النمط المعماري لبناء الجوامع والمساجد في ذلك العصر.

وظهرت جرش كمدينة ذات أهمية في العصر المملوكي، وتبعت إداريا إلى نيابة عجلون[١٦].

وكان إقليم جرش ضمن نيابة عجلون، حيث وصفه الرحالة ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م) بقوله "إقليم جرش، وهو في شرق جبل السواد من أرض البلقاء، وحوران يشتمل على ضياع، وقرى، ويخالط هذا جبل عوف (في عجلون)، وهو من فتوح شرحبيل بن حسنة رضي الله عنه[١٧].

وقد ازدادت أهمية منطقة جرش وقراها في العهد المملوكي، فقد برز فيها العديد من العلماء، والخطباء، ومنهم الشيخ المحدث، والفقيه محمد الريموني من بلدة ريمون الذي تذكره المصادر المملوكية بأنه صاحب كرامات ومكاشفات، وكذلك ابنه الشيخ، والخطيب إسماعيل بن محمد الريموني الذي كان خطيب جامع عجلون، وكان لعائلة

الشيخ محمد الريموني دور كبير في نشر الحركة العلمية والثقافية في جرش وعجلون، كما كان الشيخ محمد يلقي دروسا في جامع دمشق، وله زاوية، وأصبحت قمة الازدهار العلمي، والاقتصادي[١٨].

ومن مظاهر الاهتمام المملوكي بجرش، إعادة ترميم "جامع ريمون الأثري"، وهو جامع قديم ترجع أصول بنائه الأولى إلى العصر الأيوبي، وطرأت زيادات عليه في العصر المملوكي[١٩]. وبوشر في بناء منارة الجامع في عهد السلطان الملك بيبرس (٦٥٨-٦٧٦هـ/ ١٢٦٠-١٢٧٧م)[٢٠]، وتولى بناءها الأمير أيدمر الظاهري نائب دمشق، ونفذ البناء وأشرف عليه الأمير ناصر الدين منكلي، وتم البناء سنة ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م[٢١].

نستنتج مما سبق، أن جرش كانت مركزا إداريا في العصر الإسلامي، ففي العهد الأموي كانت كورة تتبع البلقاء، ومركزها عمان، ولكن تراجع دورها في العصر العباسي، وأصبحت منطقة منعزلة نتيجة انتقال مركز الثقل السياسي من دمشق إلى بغداد، وبقي هذا التراجع فترة من الزمن، وفي العهد الأيوبي ازدهرت جرش وأصبحت ذات مزارع وأشجار، كما اهتم بها الأيوبيون وبنوا فيها جامعا.

جرش في العصر العثماني:

انضوت الأردن بما فيها جرش تحت الحكم العثماني بعد معركة مرج دابق الفاصلة بين المماليك والعثمانيين سنة ٩٢٢هـ ١٥١٦م، والتي انتهت بسيطرة العثمانيين على المماليك فيها[٢٢].

وتشير دفاتر الطابو العثمانية المبكرة أن الإدارة العثمانية قررت تشكيل لواء عجلون سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م، وضم اللواء ثلاث نواح هي: ناحية عجلون، وناحية الكورة، وناحية بني علوان، وضمت الناحية الأخيرة عدة قرى منها جرش، وريمون، ودير، وزقريط، ووادي حنوق (سوف)، وبرما، ونحله، وغيرها[٢٣].

وقد اهتم العثمانيون بجرش وجوارها من القرى، حيث منحت إقطاعا برتبة (زعامت)[٢٤] إلى الإقطاعيين (التيماريين)[٢٥] الذين استغلوا الأراضي الزراعية، ودفعوا للدولة العثمانية العشر مقابل هذا الاستثمار الذي ضمنت بواسطته الدولة وجود فرق عسكرية في حال إعلان الحرب، ودفع الأعشار مقابل استثمار الأرض، كما ضمنت في الوقت نفسه الأمن، وتطبيق الأنظمة من خلال هؤلاء الإقطاعيين الذين لم تدفع لهم رواتب، واستعانت بهم في الإدارة، والاستثمار الزراعي[٢٦].

وشهد القرنيان السابع عشر، والثامن عشر الميلاديان ضعف سلطة الدولة، وتراجعها، وقويت شوكة القوى المحلية والزعامات وسلطة الملتزمين واستغلالهم للفلاحين، الأمر الذي جعل الدولة تضطر لتعيين كبار الموظفين المدنيين من بين الأسر المحلية[٢٧]، وقد ذكر الرحالة يوهان بيركهارت الذي زار جرش، ومنطقة المعراض سنة ١٨١٢م أن ناحية المعراض إحدى نواحي قضاء عجلون[٢٨].

وفي فترة الحكم المصري لبلاد الشام (١٢٤٧-١٢٥٧هـ/ ١٨٣١-١٨٤١م)، تشير الوثائق المصرية أن جرش، وجوارها كانت تابعة لمتسلمية عجلون، وظهرت في الوثيقة قرى: سوف، الكتة، ريمون، برما، والجزازة[٢٩].

ناحية جرش الفخرية أواخر العهد العثماني ١٨٩٢ - ١٩١٨م:

بقيت جرش تذكر في المصادر العثمانية، والمحلية، والأجنبية كقرية من قرى المعراض حتى أواخر الحكم العثماني، حيث قررت الإدارة العثمانية في (دمشق) تأسيس ناحية فخرية في جرش سنة ١٣٠٩هـ ١٨٩٢م[٣٠].

وتكون الجهاز الإداري في ناحية جرش من مدير الناحية، ووكيل مدير الناحية (نائبه)، وقائد للدرك، ومجموعة من قوات الدرك (الجاندرمة)[٣١]، وتحصيلدار[٣٢] يتولى جباية الضرائب من عربان بني حسن.

وكانت ناحية جرش الفخرية تتبع إداريا إلى قائمقامية عجلون التي كان مركزها (إربد)، التابعة إلى لواء حوران، وبقيت هذه التبعية حتى نهاية الحكم العثماني سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م[٣٣].



صورة لجرش في عهد الإمارة نقلا عن موسوعة جرش الإلكترونية



صورة لسوق جرش القديم في عهد الإمارة

ويبدو من خلال الوثائق العثمانية أن مدراء ناحية جرش كانوا من الشراكسة، وكان دخول الشراكسة ميدان الإدارة بمثابة عهد جديد لهم في جرش، فقد أصبح لهم دور كبير في الوظائف، وتولوا مناصب إدارية، وعسكرية أواخر عهد الدولة العثمانية، وساهموا بشكل كبير في الحد من نفوذ شيوخ القرى في المعراض، فأرادت الدولة من خلال ذلك وضع يدها، وزيادة قبضتها الحديدية بعد فقدها الكثير من الولايات والأقاليم التي كانت تطالب بالاستقلال عن جسم الدولة.

كما عملت على تكوين بنية تحتية من الإدارات في مناطق متعددة من بلاد الشام، ومنها الأردن، ويعزو الباحثون هذه القبضة التركية الصلبة للمحافظة على الأمن، وجباية الضرائب، والتجنيد الإجباري.

ويبدو من خلال المصادر العثمانية أن شيوخ القرى تراجع دورهم كثيرا عما كان عليه من قبل، بعد تشكيل ناحية جرش، حيث حلت محلهم إدارة حكومية جديدة عينت أعضاءها من الشراكسة، وكان يدرك شيوخ القرى مدى الضرر الذي أصابهم جراء ذلك، وبعض المشايخ أبقت الدولة عليهم في مناطق عجلون شريطة أن يحافظوا على الأمن في مناطقهم، ويدفعوا الضرائب، ومنهم راشد الخزاعي الفريحات الذي عاصر أواخر العهد العثماني، وعهد الإمارة الأردنية.

ومع إنشاء إمارة شرقي الأردن سنة ١٩٢١م، تقلص دور الباشوات، وشيوخ القرى الذين لعبوا دورا كبيرا في الحياة السياسية والاجتماعية في العهد العثمان،ي لصالح الدولة الأردنية الجديدة الناشئة، التي أخذت شيئا فشيئا في الإمساك بزمام الأمور، ولم تعهد لهؤلاء المشايخ بلعب دور مؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية إلا ما كان موافقا عليه من قبلها.

وقد تجلت وطنية أبناء منطقة جرش والمعراض في الحفاظ على مواطنتهم، بحيث رفضوا دفع الضرائب المفروضة عليهم من قبل إدارة الدولة العثمانية، والتي اعتبروها

باهضة، علاوة على شعورهم بكل أشكال التسلط، والمعاملة السيئة التي عوملوا بها من قبل المسؤولين، ومحصلي الضرائب الذين عملوا في خدمة الدولة العثمانية[٣٤].

وكان لموقف رجالات جرش وعجلون أثر إيجابي في خلق روح المنافسة ما بين الإدارة العثمانية والمواطنين، مما أدى إلى ظهور ثورة بزعامة الشيخ حسن البركات الفريحات في منطقة عجلون أواخر العهد العثماني، واشترك أبناء منطقة المعراض وجرش في الثورة رافضين كل أشكال التسلط على منطقة عجلون وجرش.

وقاوم الشيخ حسن البركات الفريحات لعدة أشهر، ولكنه لم يستطع الصمود أمام القوة العثمانية التي أرسلت لإخماد ثورته بقيادة متصرف لواء حوران عاكف باشا[٣٥].

إلا أن بذور الثورة بقيت موجودة بين أبناء رجالات جرش وعجلون، مما كان له الأثر الكبير في تكوين إرهاصات جديدة في منطقة المعراض وجرش امتدادا للثورة، وبقيت مستمرة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى التي رسمت جغرافية المنطقة من جديد.

ومن ثم انخراطهم كمتطوعين ومناصرين لقوات الثورة العربية الكبرى التي دخلت الأردن ١٩١٧م، وملتفين حول رايتها بقيادة شريف مكة الحسين بن علي طيب الله ثراه[٣٦].

ومع انتهاء الحكم العثماني لشرقي الأردن ١٩١٨م، دخلت تحت العهد الفيصلي (١٩١٨-١٩٢٠م)، وتبعت جرش إداريا إلى لواء حوران، وبعد انتهاء الحكم الفيصلي[٣٧]، أصبحت شرقي في فراغ سياسي، ولكنه لم يستمر طويلا، فقد تشكلت حكومات محلية من بينها حكومة جرش برئاسة القائمقام محمد علي المغربي، وبقيت هذه الحكومة المحلية حتى بداية تأسيس إمارة شرق الأردن ١٩٢١م[٣٨].

وبقي أبناء جرش كغيرهم من أبناء الأردن في انتمائهم الوطني والعروبي حتى مجيء الأمير عبد الله بن الحسين إلى عمان، وتأسيس إمارة شرقي الأردن، والذين أصبحوا جزءا من نسيجها الوطني والاجتماعي.

هوامش الفصل التمهيدي:

(١) يوسف عصفور، تاريخ وآثار الأردن، ط٢، (عمان: مكتبة المجتمع العربي، ٢٠٠٩م)، ص٧٠، هاردنج لانكستر، آثار الأردن، تعريب سليمان الموسى، الطبعة السادسة، (عمان: دار ورد الأردنية للنشر، ٢٠١٠م)، ص ١٧.

(٢) لويس مخلوف، الأردن تاريخ وحضارة، وآثار، (عمان: المطبعة الاقتصادية، ١٩٨٣م)، ص٢٢، وزارة الثقافة المعالم الأثرية والثقافية والحضارية في الأردن عبر العصور، الجزء الأول (عمان: مكتبة الشبارة ٢٢٠٠م)، ص٧٠، زيدان كفافي، الأردن في العصور الحجرية (عمان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٩م)، ص ٥٧.

(٣) مخلوف، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٤) نجيب ميخائيل، مصر والشرق الأدنى القديم، (القاهرة: دار المعارف)، ص ٣٤٩. فليب حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٧م)، ص ٢٥٣.

(٥) خليف الغرايبة، جرش في عيون الجغرافيين والرحالة العرب والأجانب، (عمان:منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م)، ص ٥٦.

(٦) هبة حجاج، وآخرون، تاريخ وآثار الأردن، عمان، مكتبة المجتمع العربي، ٢٠١٤م، ص ١٢٦.

(٧) محمد محاسنة، عجلون في صدر الإسلام والدولة الأموية، موسوعة المعارف الأردنية، المجلد الثاني، عمان، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م، ص ٣٩٦.

(٨) المحاسنة، المرجع السابق، ج٢، ص ٣٨٩.

(٩) اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح (ت: ٢٨٤هـ/ ٩٠٥م)، كتاب البلدان، (بيروت: دار إحياء الثراث، ١٩٨٨م)، ص ٨٨.

(١٠) محمد بن أحمد بن أبي بكر المقدسي (ت: ٣٨١هـ/ ٩٩١م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١م)، ص ١٧٩.

(١١) المقدسي، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(١٢) أبو الشعر، عمان عبر العصور، مرجع سابق، ص ١٦٣-١٦٤.

(١٣) فاطمة الربيدي، عجلون في العهد الأيوبي (٥٦٤-٦٤٨هـ/ ١١٦٠-١٢٥٠م)، موسوعة المعارف الأردنية، الجزء الثاني، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م)، ص ٤٥٥.

(١٤) الربيدي، المرجع السابق، ص ٤٥٥.

(١٥) خليف الغرايبة، جوانب من المكونات الثقافية لمنطقة عجلون في العهدين الأيوبي والمملوكي (١١٧٤-١٥١٧م)، دراسة في الجغرافيا التاريخية، موسوعة المعارف الأردنية، المجلد الثاني، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م)، ص ٦٧٦.

(١٦) أحمد جوارنة، تاريخ الأردن في العصر المملوكي (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٩م)، ص ٣٣-٣٤ يوسف غوانمة، التاريخ الحضاري لشرقي الأردن في العصر المملوكي، ط٢، (عمان: دار الفكر، ١٩٨٢م)، ص ١٨٠.

(١٧) الحموي، معجم البلدان، مصدر سابق، ج٢، ص ١٢٧، أسامة شهاب، جرش تاريخها وحضارتها (عمان: دار البشير، ١٩٨٩م)، ص ٤٥-٤٦.

(١٨) ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، المجلد الثاني، تحقيق محمد سعيد جاد، (القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٦٦م)، ص٧.

(١٩) محمد بني يونس، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في نيابة عجلون في العصر المملوكي، موسوعة المعارف الأردنية، المجلد الثاني (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م)، ص ٤٩١.

(٢٠) غوانمة، المساجد الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢١) غوانمة، المرجع السابق، ص ٢١.

(٢٢) إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الو طن العربي في العهد العثماني، (الموصل: مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٣م)، ص ٣٥-٣٦.

(٢٣) محمد عدنان البخيت، ونوفان الحمود، دفتر مفصل لواء عجلون رقم ١٨٥، (عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٩م)، ص ٩، خليف الغرايبة، المستقرات البشرية في لواء عجلون، والجزء الجنوبي من قضاء حوران في نهاية القرن السادس عشر (١٥٩٦م)، موسوعة المعارف الأردنية (محافظة عجلون)، المجلد الثاني، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م)، ص ٦١٦.

(٢٤) زعامت: نظام إقطاعي كان يمنح لضباط الفرسان "السباهية" مقابل قيام هذا الإقطاع بالمحافظة على الأمن والنظام وإعمار القرى والقصبات الواقعة ضمن إقطاعه. انظر: مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م، ص ٢٢٢.

(٢٥) التيماريين: جمع مفردها تيمار، وأصل اللفظة فارسي معناه ما يعطى للمريض، أو الحيوان من مؤونة، أو عناية، وأطلق في العهد العثماني على الإقطاع الحربي الذي تمنحه الدولة، أو السلطان لأحد رعاياها الضباط، وجنود السباهية (الفرسان) على شكل مرتبات مقابل خدمتهم في الجيش. انظر: الخطيب، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢٦) هند أبو الشعر، إربد في العهد العثماني، منشورات شركة البيبسي، ٢٠٠٨م، ص ٥٠.

(٢٧) هند أبو الشعر، مرجع سابق، ٥٠-٥١.

(٢٨) جون لويس بيركهارت، رحلات في سورية الجنوبية، ترجمة أنور عرفات، ط١، (عمان: المطبعة الأردنية، ١٩٦٩م)، ص ٤١-٤٢، أبو الشعر، إربد وجوارها، مرجع سابق، ص ٥٣-٥٤.

(٢٩) أيمن الشريدة، دراسات وثائقية لجبل عجلون والكورة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، (عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية ١٩٩٥م)، ص ٢٦-٢٧.

(٣٠) سـالنامة ولايـة سـورية، دفعـة ٢٤، الشـام، مطبعـة الشـام، ١٣٠٩هـ/ ١٨٩٢م، ص ١٢٦.

(٣١) الجاندرمة: لفظة تركيـة الأصـل اسـتخدمت لتحديـد وظيفـة أمنيـة داخـل حـدود المـدن والقـرى، أو خارجهـا. انظـر: شـمس الـدين سـامي، قـاموس تركـي، (إسطنبول: إقدام مطبعة سي، دار سعادت، ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م)، ص ٦٩٥.

(٣٢) تحصـيلدار: لفظـة مؤلفـة مـن مقطعـين أحـدهما تحصـيل، والآخـر دار، وهـي فارسية الأصل، ومعناهـا القـابض، أو الماسـك. انظـر: سـامي: قـاموس تركـي، مرجع سابق، ص ٦٩٥.

(٣٣) سالنامة ولاية سورية، مصدر سـابق، دفعـة ٢٤، ١٣٠٩هـ/ ١٨٩٢م، ص ١٢٦. هنـد أبـو الشـعر، إربـد وجوارهـا (ناحيـة بنـي عبيـد) ١٨٥٠-١٩٢٨م، (عمـان: منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٤م)، ص ١٧٨.

(٣٤) سـليمان الموسـى، تـاريخ الأردن في القـرن العشـرين (١٩٠٠-١٩٥٩م) الجـزء الأول، ط٢، (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨م)، ص ١٠.

(٣٥) الموسـوعة الأردنيـة، حـوالات الجندرمـة، الجـزء الأول، (عمـان: دار الكرمـل للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م)، ص ٣٠٤-٣٠٥.

(٣٦) محمد علي العجلوني، ذكريات عن الثورة العربية الكبرى، القـدس، مطبعـة ديـر الروم الأرثوذكس، ١٩٥٦م، ص١٩، ممدوح الروسان، حروب الثـورة العربيـة الكـبرى في الحجـاز وبـلاد الشـام (١٩١٦ -١٩١٨م)، إربـد، مكتبـة الكتـاني، ١٩٨٦م، ص ٥٣.

(٣٧) محمـد علـي الصـويركي الكـردي، شـرقي الأردن والعهـد الفيصـلي ١٩١٨- ١٩٢٠، ط١، دار عمار، عمان، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص ١٤١.

(٣٨) محمد أحمد محافظة، إمارة شـرق الأردن نشـأتها وتطورهـا في ربـع قـرن ١٩٢١- ١٩٤٦م، ط١، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص ٤٠.

الفصل الأول:

جغرافية جرش

المبحث الأول: الموقع والحدود والسطح والمناخ

جرش اللفظة والتسمية:

اجتهد الباحثون في أصل لفظة جرش: فمنهم من يدعي أنها لفظة سامية، وتعني "الغلة، أو الغلال"[1]. ويرى آخرون أن أصل لفظة جرش إغريقي، حيث أطلقوا عليها اسم "إنطاكية نهر الذهب"[2].

وهناك من رجح أن الإغريق (اليونان) عندما قدموا إلى بلاد الشام وجدوا مدنها عامرة مزدهرة، وكل ما فعلوه في مدنها أنهم زادوا في البناء والعمران، وأضافوا إليها أنماطا جديدة من البناء على النسق الإغريقي، علما بأن كثيرا من المدن الشامية أطلقت عليها أسماء إغريقية ولاتينية، ومنها "جرش"[3].

وفي العصر الروماني أطلق على جرش اسم (جراسا)؛ ودعيت بهذا الاسم لكثرة الأشجار المحيطة بها[4].

وهناك اجتهادات أخرى لبعض الباحثين في أصل لفظة "جرش" منها أن جرش مدينة كنعانية[5]، أو أنها تعود لأصل آرامي[6]، أو"حثي" نسبة إلى الجرباشيين، وهم من الحثيين[7].

التسمية: جرش بفتح الجيم، والراء (جرش)، هي غير جرش (بضم الجيم وفتح الراء)[8] من مخاليف اليمن من جهة مكة المكرمة[9]، وضبطها المقدسي (ت: ٣٨٠هـ ٩٩٠م) بقوله: "جرش مدينة باليمن، وجبل جرش بالأردن"[10].

وقال الحازمي (ت: ٥٨٤هـ) في ضبط اسمها " جرش" بفتح الجيم، والراء؛ بلدة بالشام من فتوح شرحبيل بن حسنة"[11].

جرش الموقع، والمساحة:

جرش مدينة أردنية تقع إلى الشمال من العاصمة عمان، تبعد عنها (٤٥) كيلو مترا، وهي مركز المحافظة، وتقع بين خطي عرض (٤١.٣٥) و(٥٩.٣٥) شرقا، وخطي طول (٣٢٠٧، ٣٢٢٤) شمالا، ومساحتها (٤٠١) كيلو متر مربع، ويتبعها (٥٣) تجمعا سكانيا[١٢].

وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث المساحة بين محافظات الأردن، ومساحة لواء قصبة جرش (٣٦٧.٠٨٦) كيلو مترا مربعا، وتعادل (٤.٦٥٪) من مساحة المحافظة، ويليه قضاء برما، ومساحته (٩٥٠٨٧) كيلو مترا مربعا، وتعادل (٤.٢٣٪) من مساحة المحافظة، وأخيرا قضاء المصطبة، ومساحته (٤٦.٠٥) كيلو مترا مربعا، وتعادل (٢.١١٪) من مساحة المحافظة[١٣].

وترتفع عن سطح البحر نحو ٦٠٠م، وهي مركز محافظة جرش، ويتبعها إداريا لواء قصبة جرش، وقضاء المصطبة، وقضاء برما[١٢].

وقد ساعد موقعها على الانفتاح على الجوار، وربطت بالقرى المحيطة، إذ لا يوجد عائق يحول دون الاتصال المحلي، فهي منطقة تواصل وانفتاح، مما يؤمن إمكانية دائمة لتكوين علاقات تبادل ومساكنة وجوار مع محيط المدينة[١٣].

كما أن موقعها الجغرافي الإستراتيجي، وربطها بشبكة من الطرق الداخلية والخارجية، أهلها لأن تكون مركز إدارة وجذب سكاني، فمناخها معتدل في إطار مناخ البحر المتوسط[١٤].

يحد جرش من الجنوب الجبارات، والرشايدة، ومن الغرب ريمون وساكب والكتة، ومن الشمال جبا ودير الليات ومقبلة، ومن الشرق المجر والنبي هود[١٥].

يبلغ معدل درجات الحرارة في جرش خلال شهر كانون الثاني حوالي تسع درجات، وفي شهر آب أعلى أشهر السنة حرارة يصل المعدل إلى أكثر من ٢٥ درجة، ويكون معدل الهطول المطري متوسطا[١٦].



صورة لجرش الحديثة

جيولوجية جرش وقراها:

كـان لجيولوجيـة طبيعـة جـرش وقراهـا دور أساسـي في تشـكيل السـطح، فـالزلازل والبراكـين وعمليـات البنـاء والطـي المختلفـة أدت إلـى ظهـور الملامـح العامـة لسـطح المنطقة، حيث برزت الجبال والهضاب والتلال، ثـم تلتهـا الأوديـة ومجاريهـا والينـابيع، فمنطقة المرتفعات بتكوينها تختلف عن منطقة أحواض الأودية، أو مناطق السهول(١٦).

وكـان الرحالـة الأوروبيـون الـذين زاروا منطقـة جـرش والمعـراض قـد نظـروا إلـى جيولوجية المنطقة، ومنهم الرحالة السويسري بيركهـارت (Burckhardt) الـذي ذكـر أن البلاد التي مر بها ما بين الزرقاء ووادي الشريعة لا يوجد فيها أي حجر بركاني بـازلتي، أو حجر أسود إلا في منطقة المعراض(١٧).

وقـد أشـار جـورج آدم سـميث (George Adam Smith) أن حجـر الكلـس (حجـر الجير) هـو عنصـر أساسـي في منطقـة المعـراض، ويغطـي عـدة منـاطق منهـا، إضـافة إلـى الحجر البازلتي الذي استخدم في جرش(١٨).

أما التربة، فقد وجدت أنواع منها في منطقة جرش منها: التربة الطينية الكلسية، والتـي تسود في مناطق سوف، وريمون، وساكب، وكفرخل، ونحلة وبرما وغيرها، حيث تجـود فيها زراعة الكرمة، والزيتون، والتفاحيات(١٩).

وذكر الرحالة الإنجليزي لي سترانج (le Strange) الـذي زار منطقـة المعـراض سـنة ١٨٠٨م، أن تربتها حمراء وطينية، والتربة الطباشيرية في سوف(٢٠).

إذن، التربة الحمراء هي نتاج تحليل الصخور المحلية من جيرية ورملية، وتكثر فيهـا نسبة كربونات الكالسيوم والبوتاسيوم، كما أطلق عليها تربة البحر المتوسـط، وتنتشـر في معظم مناطق جرش، وتتكون من الطين الأحمر والرمل(٢١).

وهناك التربة الطينية الرملية التي توجد في منطقة المجدل، وبرما، والجزازة، وتجود فيها زراعة الحمضيات، والزيتون، أما التربة الصفراء فتوجد في المنطقة الشمالية الغربية، ومنطقة خشيبة، وتجود فيها زراعة الزيتون[٢٢].

سطح المنطقة:

تكون سطح منطقة جرش والمعراض من الجبال والتلال، وهي امتداد لجبال عجلون، كما تتخللها الأودية مثل: وادي سوف، ووادي جرش، ووادي الكتة، وسيل الزرقاء، وهناك سهول في مناطق متفرقة في جرش وقراها[٢٣].

وأهم القمم الجبلية منها:

جبل الأقرع الذي بين قريتي ساكب ودبين، ويصل ارتفاعه إلى حوالي (١٠٩٨متر) عن سطح البحر[٢٤].

ومن الجبال المشهورة في محافظة جرش **جبل المنارة**، الذي تقع على سفحه مدينة سوف، وهو من الجبال العالية في المحافظة، ويتراوح ارتفاعه ما بين (١١٨٤و١٢٣٠)م[٢٦]، وقد عملت الأودية والسيول ذات الجريان الدائم، والمؤقتة الجريان على تقطيع أوصال الهضاب المارة فيها، مشكلة تلالا مستديرة تتخللها المنخفضات المختلفة، وفي كفرخل تل مرقب عنز حيث يقع جنوب القرية، ويرتفع (١٠٩٦)م عن سطح البحر، وفي ساكب تل القصر، ويقع غرب القرية.

ويروى أن تسمية جبل المنارة جاءت من ارتفاعه الشاهق، ويعد من المناطق الخضراء التي تتميز بتنوع بيئي هائل، فتنتشر فيه الغابات وأشجار السنديان والقيقب والصنوبريات بأنواعها، مما يجعله موئلا لعدد كبير من الطيور التي تبني في أحراشها أعشاشها[٢٥].

لقد أعطت هذه التلال للمنطقة منظرا طبيعيا خلابا، وتوجته بأشجار الغابات الكثيفة المتنوعة، كما أن بعض هذه التلال كانت تستغل لزراعة بعض المحاصيل، وخاصة مع وجود بعض العيون المائية المتواجدة فيها، كما تميزت باحتوائها على مدافن أثرية قديمة، فضلا عن أنها كانت ملجأ آمنا من غارات الأعداء، وكثيرا ما كان السكان يتوجهون للإقامة فيها في أوقات الفوضى التي كانت تسود المنطقة وقت الهجمات التي كانت تشن على قرى الفلاحين بداية عهد الإمارة، وبعدها خفت هذه الهجمات بعد تكوين حكومة مركزية في عمان التي أخذت على عاتقها الحفاظ على الأمن والنظام في إمارة شرقي الأردن ومنها جرش.

الأودية:

انتشر في منطقة الدراسة نوعان من الأودية في منطقة الدراسة المدارية والفصلية منها: وادي سوف، ووادي جرش، ووادي الكتة، وسيل الزرقاء، وتعود أهمية هذه الأودية أنها كانت مكانا لتجمع المياه الساقطة من رؤوس الجبال، والتي فجرت عيونا مائية متعددة، استفاد منها السكان كشلالات ساقطة أقاموا عليها الطواحين المائية لطحن حبوبهم، وخاصة في الأودية دائمة الجريان كوادي سوف، ووادي سيل الزرقاء[٢٦].

وقد نبتت على ضفاف هذه الأودية الأشجار المتنوعة والكثيفة، وخاصة نبات القصيب والذي كان يستخدمه السكان لسقف بيوتهم، إضافة إلى الكثير من النباتات التي كانت غذاء رئيسيا لمواشي السكان ودوابهم[٢٧].

أما من الناحية الأمنية، فقد شكلت الأودية حاجزا طبيعيا لبعض القرى، وخاصة من اعتداءات البدو المتكررة، والحملات العسكرية التي شنتها الدولة العثمانية على المنطقة أواخر العهد العثماني[٢٨].

وقد حافظت الكثير من الأودية على أسمائها إلى يومنا هذا رغم التغيرات التي حصلت وانتقال الملكيات، وما زالت دائرة الأراضي الأردنية تحتفظ بأصول تلك الملكيات وسندات الطابو التي تحمل في طياتها أسماء الأحواض وأصحابها، ومعالم الأرض وتضاريسها وحدودها.

المناخ:

يسود منطقة الدراسة مناخ البحر المتوسط، وهو مناخ معتدل مائل للبرودة شتاء، وحار جاف صيفا، إلا أن كثرة الأشجار تلطف الأجواء، فالطقس في هذه المنطقة يبدأ بالتغير في نهاية أيلول، وفي الشتاء يكون باردا ماطرا مع تساقط الثلوج، وعواصف رعدية مطرية ثلجية، وتبدأ في شهر كانون أول، وتدوم لعدة أيام، وتستمر إلى نهاية شهر كانون ثاني، حيث يأتي طقس مشرق مألوف للسكان، لكنه قد يتأخر عدة أسابيع[٢٩].

ويوثر على التوزيع الجغرافي للأمطار في الأردن انحراف مسار بعض المنخفضات الجوية في الجزء الشرقي من حوض البحر المتوسط باتجاه الشمال الشرقي، الأمر الذي يجعل الأجزاء الشمالية من البلاد أكثر عرضة لتلك المنخفضات من الأجزاء الجنوبية[٣٠].

وتكون مرتفعات عجلون بشكل عام، ومنحدراتها الغربية بشكل خاص أكثر المناطق الواقعة ما بين نهر اليرموك والزرقاء مطرا، لمواجهتها للرياح الغربية الممطرة التي تتدفق من الفتحة الطبيعية لسهل مرج بن عامر في فلسطين، والتي تصل مؤثراتها البحرية الشتوية إلى المنطقة دون عائق[٣١].

وتعد محافظة جرش جزءا من النظام شبه الرطب الممتد بأعالي المرتفعات في شمال المملكة ما بين الحافة الصناعية، والنواحي الشرقية لسهل إربد وفقا لتصنيف كوين (kopen) للأقاليم المناخية السائدة في الأردن، فإنه يسود مناخ البحر المتوسط

الدافئ (csa) الذي يمكن تمييزه في معظم المناطق الجبلية التي يزيد فيها معدل درجة حرارة شهر تموز عن ٢٢ درجة مئوية، ويمتاز هذا الإقليم بجفافه في فصل الصيف، وغزارة أمطاره في فصل الشتاء، وتعد المنطقة شبه رطبة باعتبارها جزءا من النظام شبه الرطب، ويتراوح معدل كمية الأمطار التي تتلقاها ما بين(٣٠٠-٥٠٠) ملم[٣٢].

المبحث الثاني: مصادر المياه (العيون والينابيع) والغابات والمناطق الأثرية والسياحية في جرش:

العيون والينابيع:

لقد كان للطبيعة أثرها في توزيع مصادر المياه الطبيعية لتعم منطقة الدراسة، ولعبت العوامل دورا في تشكيل هذه المصادر، إضافة إلى ذلك، فقد وجدت طبقات جيولوجية كتيمة من المارل[٣٣]، والصوان الحاملة للماء، والتي وصفت بأنها من أكثر المناطق ملاءمة لتجميع المياه الباطنية، والقريبة من السطح[٣٤].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار كثرة انتصاب الجبال العالية في منطقة المعراض، أدركنا في الوقت نفسه نشوء الأودية، كما يمكن ملاحظة أن الغابات تغطي قمم الجبال والأودية، ومن هنا نقدر كمية المياه التي تنتشر بها، ويستخدم ماءها لسقاية الماشية، وكذلك نبع ماء جملا، وهي الأبعد عن المحمية، بالإضافة إلى الآباروالبرك المائية التي أقامها السكان[٣٥].

واعتمد سكان بعض بلدات محافظة جرش على مياه الينابيع والعيون، ولكن كثيرا ما كانت مصادر هذه العيون ومجاريها تتعرض للتلوث والأذى، بفعل عوامل طبيعية كزلزال عام ١٩٢٧م، الذي ألحق الضرر بعدد من العيون في منطقة جرش وعجلون، فأصدر رئيس الوزراء بلاغا ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩م طالب فيه بيان حالة مياه القرى، ومدى حاجتها للإصلاح المائي[٣٦].

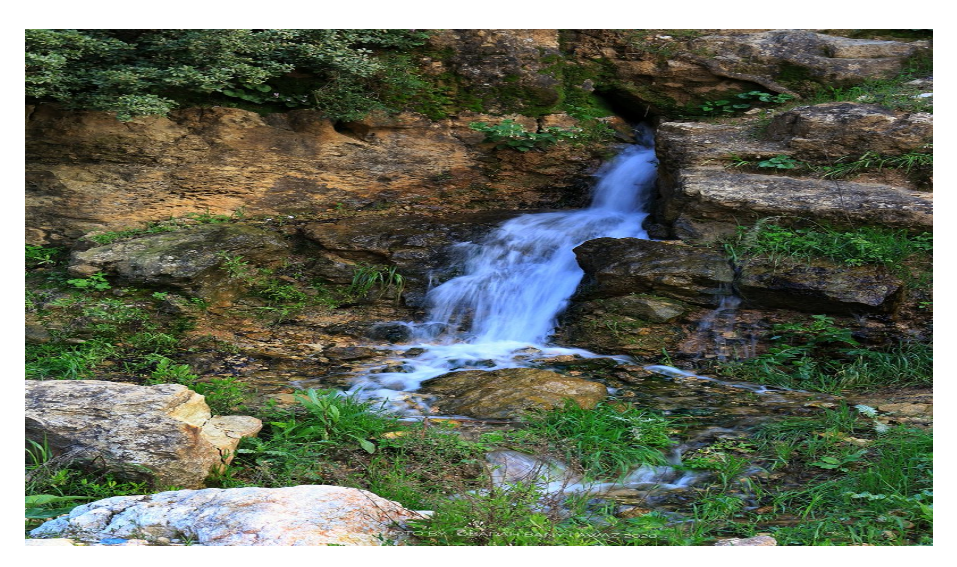
ومن العوامل التي كانت تؤثر في مجاري المياه، الممارسات الخاطئة لبعض الأهالي لزيادة ينابيع المياه التي كانوا يستقون منها، وذلك باستخدام الألغام والديناميت لتكسير الصخور، الأمر الذي ينجم عنه ارتجاجات في الأرض تؤدي إلى تحويل مجاري الينابيع داخل الأرض وغور المياه(٣٧).

ومن ذلك أيضا وفرة مياه الأمطار، ففي شتاء عام ١٩٣٤م سقط جزء من سقف القبو أمام دار الحكومة في عجلون نتيجة لغزارة الأمطار، وقد طالب مدير عجلون بإصلاح هذا الضرر للحفاظ على الجزء المتبقي من القبو، الذي قد يسقط في موسم الشتاء القادم(٣٨).

ومن أهم العيون المائية في محافظة جرش، ففي المدينة عين القيروان، والسوق، والقنوات، والعقد، وفي سوف عين الشواهد، وعين الديبي، وزيلة، وأم الجرم، وأم جرين، والعقدة، ونبهان، والغزال، وأم فرج، والبلد، وغيرها(٣٩).

وفي ريمون عين الشوحة، وعايشة، والبلد، وفي برما عين أم حامد، والحديدة، والجودي، وأم الجرن، والساخنة، والبلد، والباشا، والبحيرة(٤٠).

وفي ساكب عين المهر، والجوزة، والبلد، والحمام، والحاكمة، وفي نحلة عين أبو العزيز، والشلال، وفي مقبلة عين الخرشان، والطواخريين، ومقيلا الفخارة، وفي الكفير عين وادي كريم، وفي الجزازة عين البلد، والقدرة، وفي قفقفا عين قوديس، وفي مرصع عين المرسي، وفي أم قنطرة الحاصوية، والريشة(٤١).



صورة عين القيروان في جرش

الغابات:

تغطي الغابات مساحات واسعة في منطقة الدراسة، وقد انتشرت هذه الغابات في مناطق متفرقة من المعراض، ويذكر بيركهاردت أنه شاهد كثافة أشجار السنديان، والحور، وكروم الزيتون التي تمتد على طول طريقه عبر سوف حتى وصل إلى قمة الجبل الذي يشكل حدا فاصلا بين منطقة المعراض وجبل عجلون[٤٢].

وأشار الرحالة بيكنجهام (Bickingham) أنه شاهد في سوف أشجار البلوط، والسنديان الجميلة، وشجر الخابور، وشجر الحور في وادي جرش، ووصفها بأنها دائمة الخضرة من جرش إلى سوف[٤٣].

ووصف الرحالة الألماني شوميكر (Schumacher) الغابات في منطقة سوف، وغابات دبين، وثغرة عصفور فيقول: وتقع في جوار جرش غابات كثيرة ذات خضرة، وترى في المنطقة غابات كثيفة من أشجار السنديان، والملول، والبلوط، ويظهر ذلك

واضحا في غابات سوف، وناحية المعراض وشمالها، ومنطقة ثغرة عصفور، ودبين حيث تميزت هذه المنطقة بإنتاج الأخشاب[٤٤].

وقد شاهد الرحالتان وليم ليبي (William Lippy)، وفرانكلين هوسكين (Frankline Hoskine) في طريقهما إلى ناحية المعراض غابات مليئة بأشجار البلوط، ووصفهما شجرة سنديان ضخمة في وادي وران إلى الشرق من كفرخل، وهو ما أطلق عليها سكان المنطقة اسم "شجرة المنوة".

وتوجد في ريمون شجرة كبيرة عمرها مئة عام[٤٥]، وكانت توجد داخل المقبرة الإسلامية، وهو ما أطلق عليها اسم شجرة "الميس"، وقد عملت هذه الغابات على ترطيب الهواء، كما أن جذورها، وأغصانها حاجز للرياح الشديدة، إضافة إلى ذلك أنها تحفظ تربة الأراضي المرتفعة، وتتشرب مياه الأمطار[٤٦].

والغابات التي شاهدها الرحالة في القرن التاسع عشر الميلادي، ما زالت موجودة إلى يومنا هذا، ومنها غابات دبين وساكب في الجزء الغربي من محافظة جرش، وتعتبر من أكبر الغابات في الأردن، وهي مقصد أبناء الوطن العربي، وخصوصا دول الخليج العربي، والسائحين من دول العالم المختلفة، لما تتميز به من طبيعة خلابة، وتعتبر دبين وساكب آخر الامتداد الطبيعي لغابات الصنوبر الحلبي في جنوب شرق الكرة الأرضية، وتم رصد ودراسة ما يزيد على (٢٦٣) نوعا من النباتات البرية من فصيلة العشبيات، وحتى مختلف أنواع الأشجار البرية والحرجية المتنوعة، وتم رصد نبات الأوركيدا النادر في هذه الغابة، وأنواع الأشجار المعمرة التي تتجاوز أعمارها مئات السنين[٤٧].

وفي محافظة جرش أيضا توجد غابات في منطقة سوف والمعراض، وكفرخل، وثغرة عصفور، وغيرها من المناطق التي تعد متنزها للكثير من السياح من داخل الأردن وخارجه.

المحميات[٤٨] الطبيعية في محافظة جرش:

محمية غابات دبين:

تأسست المحمية عام ٢٠٠٤م ؛ بهدف حماية النظام البيئي لغابات الصنوبر الحلبي في شمال الأردن، وتكمن أهميتها كونها الامتداد الأخير للصنوبر الحلبي في جنوب شرق الكرة الأرضية (الحد الشرقي الأخير لغابات الصنوبر الحلبي، وتبلغ مساحة المحمية (٨٥٠٠) دونم، وتعتبر جزءا من أراضي الحراج الحكومية التي تدار رسميا من قبل الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، ويتراوح ارتفاعها ما بين (٥٠٠-١٠٠٠)م فوق مستوى سطح البحر[٤٩].

ولمحمية دبين خطة إدارية تتناول برامج إدارة الزوار، وبرامج الحماية، والتفتيش، وبرامج المراقبة، والدراسات، وبرامج التوعية، والتعليم البيئي، وبرامج التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وبرامج الاتصال مع أصحاب العلاقة، ويقوم على تنفيذ هذه البرامج كادر مكون من (١٩) موظفا من أبناء المجتمع المحلي المحيط بالمحمية[٥٠].

يقتصر وجود المياه في محمية دبين على بعض الينابيع، وهي نبع زيقة الذي يقع في الجزء الشمالي للمحمية، ويستخدمه المزارعون في المنطقة لري مزارعهم ممتدة إلى سيل الزرقاء[٥١].



محمية دبين

محمية الغزلان:

تقع المحمية على بعد ١٥ كم غرب جرش في منطقة الحسينيات، أو المطل كما يحلو للبعض تسميتها، وتم إنشاؤها عام ٢٠٠٠م، وتبلغ مساحتها ١٨٦ دونما، إليها يهرع المصطافون الهاربون من الحر ليجدوا فيها النسيم العليل حين تكون درجات الحرارة في أعلى مستوى لها في فصل الصيف، وتؤمها أعداد كبيرة من الزوار والمتنزهين الذين يتسورون حول شيك المحمية فتحن إليهم الغزلان، وفي المحمية نحو (٣٥٠) رأسا من الغزلان، بعدما كانت تضم (١٠٠) غزال[٥٢].

محمية المأوى:

تعلو محمية المأوى قمة جبل المنارة، وقد أنشئت سنة ٢٠١٠م، ثم توسعت شيئا فشيئا، وهي المحمية الأولى من نوعها في الشرق الأوسط التي توفر العناية للحيوانات التي تعيش ظروفا صعبة، وتوجد فيها العديد من الحيوانات البرية كالضباع، والسباع، وأنواع الثعالب البرية، كما ترعى الحيوانات المهددة في بعض البلاد المجاورة التي تعيش حالة من الصراعات والحروب، وتضم المحمية سبعة عشر أسدا، ونمرين، وأربعة دببة، تم جلب بعضها من بلدان مجاورة، وضبط بعضها في محاولات تهريب، وتجارة غير مشروعة، وتشكل المحمية بيئة مناسبة لحياة هذه الكائنات[٥٣].

وتجدر الإشارة أنه يوجد في جرش غابة للأرز، وهي غابة الأرز الوحيدة في الأردن، وتم إنشاء هذه الغابة عام ١٩٧٣م على مساحة تقدر (٩٠) دونما، وتم بناء أحد الأبراج الحرجية عليها لمراقبة الغابات، حيث تعد غابة الأرز من الغابات النادرة في الأردن، وتمت زراعتها في هذه المنطقة بسبب ارتفاعها الشاهق، وشجرة الأرز تحتاج إلى ارتفاع وكميات أمطار عالية.

ويمكن القول أن إنشاء المحميات فكرة جيدة من حيث المحافظة على الإرث البيئي، وكذلك على الثروة الحرجية بالدرجة الأولى، والحيوانات النادرة التي أصبحت تتعرض للصيد، الأمر الذي جعل الحكومة تعمل بكل جدية لإنشاء محميات للمحافظة على التنوع النباتي والحيواني في محافظات المملكة، ومنها محافظة جرش.



صورة غابة الأرز

السياحة في جرش:

يعد قطاع السياحة في جرش أهم قطاع رائد في المحافظة؛ لوجود مدينة جرش الأثرية، ومنتزه دبين القومي، كما يعتبر مهرجان جرش من أهم الأنشطة الجاذبة لترويج المدينة سياحيا داخليا وخارجيا.

وقد بلغ عدد السياح القادمين حسب النشرات الإحصائية لوزارة السياحة والآثار للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٤) حوالي (٤٧٧٣٠٠) سائح، منهم (٣٢٣٧٣٢) سائحا أجنبيا، وكان عدد السياح عام ٢٠١٤ (٢٢٨٥٥٠) سائحا، وقد نالت جرش الأثرية شهرة عالمية في مجال السياحة، وأصبحت تستقطب أفواج السياح من مختلف أنحاء العالم، فلا تكاد تخلو ولو ساعة من أعداد السياح الكثيرة التي تتجول في شوارعها، وتقف بذهول وإعجاب أمام معابدها العالية وقصورها وحماماتها، ونوافيرها، وأسوارها، وأبراجها وبواباتها، أو في مسرحها، ومدرجاتها، وميادينها.

وبخصوص عدد الفعاليات السياحية في المحافظة، فيبلغ عددها حوالي (٥٣) فعالية من مكاتب، ومطاعم سياحية، ومكاتب تأجير سيارات، ويبلغ عدد القوى العاملة في تلك الفعاليات (٣٥٦) عاملا، وتوزعت الفعاليات على ما يلي: فندقين، وثلاثة مكاتب سياحية، ومكتب تأجير سيارات سياحية[٥٤].

وتعد جرش من المواقع السياحية المهمة في المملكة، وفيها الكثير من المواقع السياحية المميزة التي تعود إلى عصور تاريخية مختلفة، والخدمات السياحية في جرش متوفرة وتشمل[٥٥]:

- الاستراحة: وتقع على مشارف المدينة، وبها مطعم سعته ٨٠ شخصا، وهي معدة لاستقبال السياح، والزوار على مدار السنة.
- مركز الزوار، ويقع على مدخل البوابة الجنوبية للمدينة، وهو مسؤول عن الإرشاد السياحي، وتنظيم الرحلات السياحية والأدلاء والشرطة السياحية.
- المطاعم السياحية، وتتبع القطاع الخاص.
- متجر التحف الشرقية، وقد أنشئ سنة ١٩٧٩م بالقرب من مركز الزوار.

قرى محافظة جرش:

جرش[٥٦]: تقع جرش إلى الشمال من العاصمة عمان، وهي مركز محافظة جرش، وفيها الدوائر الرسمية الإدارية والاقتصادية، والاجتماعية، ومؤسسات القطاع الخاص[٥٧].

سوف: تقع إلى الشمال الغربي من جرش على مسافة ٨ كيلومترات، ومساحتها ٢٩ ألف دونم، وتتبع سوف لواء القصبة، وترتفع عن سطح البحر حوالي ٩٦٠م، وهي بلدة زراعية، فيها العديد من العيون المائية، وتعد أكبر بلدة في المحافظة من حيث عدد

السكان، وفيها عدد من الدوائر الحكومية كالبلدية، والبريد، والمركز الصحي الشامل، وفيها أيضا: مركز شباب وشابات، ونادٍ، وجمعيات خيرية(٥٨).

ساكب(٥٩): تقع جنوب غرب جرش، وهي من قرى جرش مرتفعة السكان، وفيها مركز بلدية المعراض، وعدد من المؤسسات الحكومية كمكتب الأحوال، والبريد، والمركز الصحي وغيرها.

ريمون(٦٠): تقع جنوب غرب جرش(٦١)، على تلة تحيط بها الجبال المكسوة بغابات الصنوبر والأشجار الحرجية الأخرى، وفي ريمون عدد من الدوائر منها البلدية، والمركز الصحي، والبريد، وغيرها. وحمل بعض الأعلام ريمون ونسبوا لها كالشيخ الفقيه محمد الريموني، وابنه القاضي والعالم إسماعيل بن محمد الريموني(٦٢)، والباشا عيسى العابد الريموني(٦٣).

برما(٦٤): تقع جنوب غرب جرش(٦٥)، وهي مركز قضاء يتبع محافظة جرش، وفيها مكتب أحوال، وبلدية، ومركز صحي، وهي بلدة زراعية فيها عدد من العيون المائية(٦٦).

كفرخل(٦٧): تقع شمال غرب جرش(٦٨)، وهي قرية قديمة، فيها العديد من المواقع الأثرية منها خربة حطين التي تقع جنوب البلدة، ومرقب عنز، وفي القرية عدد من الدوائر الحكومية منها البلدية، (بلدية النسيم– منطقة كفرخل)، وفيها مركز صحي، وبريد، وفي كفرخل عدد من العلماء، والمفكرين وأهل الأدب، والثقافة في تخصصات علمية وأدبية، ويعمل أكثرهم في وظائف حكومية مدنية وعسكرية.

دبين(٦٩): تقع ضمن أراضي جرش، وتتبع قضاء برما، وهي محاطة بغابة ذات تنوع نباتي وحيواني، وترتفع (٨٠٠)م عن سطح البحر(٧٠).

الجزازة(٧١): تقع جنوب غرب جرش(٧٢)، وهي من القرى العامرة منذ بداية عهد الإمارة، وتطورت خدمات القرية وعمرانها، وفي القرية دار للبلدية، ومركز صحي، ومكتب بريد.

وهي بلدة زراعية، فيها العديد من العيون المائية، وتعد من أكبر بلدة في المحافظة من حيث عدد السكان، وفيها عدد من الدوائر الحكومية كالبلدية، والبريد، والمركز الصحي الشامل، وفيها أيضا:مركز شباب وشابات، ونادي، وجمعيات خيرية(٧٣) .

الكتة: تقع جنوب غرب جرش(٧٤)، وهي بلدة زراعية، فيها العديد من المراكز الحكومية كالبلدية، والمركز الصحي الشامل، ومكتب البريد، ومدارس أساسية، وثانوية للذكور والإناث.

نحلة(٧٥): تقع جنوب غرب جرش(٧٦)، وهي بلدة تحيط بها غابات البلوط، وأشجار الزيتون والعنب والتين، وتتبع بلدية المعراض، وفيها مركز صحي شامل، ومدارس حكومية، ومكتب بريد (٧٧) .

قفقفا: تقع شمال شرق جرش(٧٨)، وهي بلدة تتبع بلدية النسيم، وفيها مركز صحي شامل، ومدارس حكومية، ومكتب بريد.

المصطبة: تقع جنوب جرش، وهي مركز قضاء المصطبة، وفيها مركز صحي شامل، ومكتب أحوال مدنية، ومدارس حكومية، ومكتب بريد (٧٩) .

بليلا(٨٠): تقع شمال شرق جرش(٨١)، وهي الحد الفاصل بين محافظة جرش من الشمال ومحافظة إربد، وفيها مركز صحي شامل، ومدارس حكومية، ومكتب بريد.

المجدل(٨٢): تقع جنوب غرب جرش، وهي بلدة زراعية، وفيها مركز بلدية، مركز صحي، ومدارس حكومية، ومكتب بريد (٨٣) .

الكفير: تقع جنوب شرق جرش(٨٤)، وهي منطقة زراعية، وتحيط بها الأشجار الحرجية، وفي البلدة مبنى للبلدية، ومركز صحي، ومدارس حكومية، ومكتب بريد.

المشيرفة: تقع إلى الشمال من جرش، وتتبع بلدية النسيم، وفيها مركز صحي، ومدارس حكومية، ومكتب بريد(٨٥) .

مرصع [٨٦]: تقع جنوب جرش، وهي إحدى بلدات محافظة جرش، وتتبع لقضاء المصطبة، وفيها العديد من المراكز الحكومية منها مبنى البلدية، والمركز الصحي، والمدارس الحكومية، ومكتب بريد.

تلة الرز [٨٧]: تقع جنوب جرش، وتتبع لقضاء المصطبة، وفيها العديد من المراكز الحكومية كمبنى البلدية، والمركز الصحي، والمدارس الحكومية، ومكتب بريد.

دير الليات: إحدى بلدات محافظة جرش، بلدة زراعية، وفيها مبني للبلدية، ومركز صحي، ومدارس حكومية [٨٨].

الرشايدة: وهي بلدة في محافظة جرش، قدر عدد سكانها عام ٢٠١٥م حوالي (٢٤٢٠) نسمة، وفي البلدة مبني للبلدية، ومركز صحي، ومكتب بريد، وفيها مدارس حكومية [٨٩].

النبي هود: تقع جنوب جرش، وهي بلدة زراعية، فيها العديد من المراكز الحكومية كالبلدية، والمركز الصحي، ومكتب بريد، ومدارس حكومية [٩٠].

جبا: تقع إلى الشمال من جرش، وهي بلدة زراعية، وقدر عدد سكانها عام ٢٠١٥م حوالي (٤٢٦) نسمة، وفي البلدة مركز صحي، ومدارس حكومية [٩١].

دير زقريط: منطقة سكنية في محافظة جرش، وقدر عدد سكانها عام ٢٠١٥م حوالي (١٠٠٠) نسمة، وفيها مركز صحي، ومدارس حكومية، ومكتب بريد [٩٢].

وهناك قرى وبلدات أخرى في محافظة جرش وهي: أم الزيتون، والجنيدية، وأم قنطرة، والربوة، والحدادة، والجبارات، ونجدة، والمجر، والعبارة، وجملا، والرياشي، وعمامة، والشيخ مفرج، والفيحاء، والمشيرفة الشرقية وغيرها. وسيتم توضيح مواقع هذه القرى في خريطة الدراسة المرفقة في نهاية البحث.

السكان في جرش:

كان أول إحصاء سكاني لقضاء جرش قد أجري في بداية عهد الإمارة سنة ١٩٢٢م، وكان توزيع الأعداد في قرى القضاء على النحو الآتي[٩٣]:

جرش ١٦٠٠ نسمة، و٢٠٠منزل، وسوف ٣٢٠٠ نسمة، و٤٠٠منزل، وبرما ١٦٠٠ نسمة، و٢٠٠منزل، والكتة ١٢٠٠ نسمة و ١٠٠منزل، وكفر خل ٨٠٠ نسمة، و١٠٠منزل، ومقبلة ٨٠٠ نسمة، و١٠٠منزل، وريمون ٤٨٠ نسمة، و٦٠منزل، وساكب ٨٠٠ نسمة، و١٠٠منزل، ونحلة ٨٠٠ نسمة، و١٠٠منزل، ودير الليات ٤٠٠نسمة، و٥٠ منزل.

وقد ظهرت الحاجة إلى البيانات السكانية منذ نشأة الدولة الأردنية، كما أنشئت دائرة الإحصاءات السكانية سنة ١٩٤٩م، والتي عملت منذ ذلك الوقت على توفير المزيد من المعلومات السكانية؛ لغايات التخطيط للمستقبل في كافة مناحي حياة الدولة الأردنية الناشئة[٩٤].

وقد ساعدت التعددات السكانية التي أجريت في السنوات: ١٩٥٢م، و١٩٦٤، و١٩٩٤م، وآخرها تعداد سنة ٢٠٠٤م على توفير معلومات أساسية عن خصائص المساكن، وتوزيعهم الجغرافي، وتركيبهم العمري، الأمر الذي ساعد في رسم السياسة الوطنية، والتخطيط لإجراء مسوحات سكانية بالعينة لجمع المزيد من المعلومات التي لايمكن للتعداد العام توفيرها نظرا لارتفاع كلفته المالية[٩٥].

ففي التعداد السكاني العام الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة سنة ١٩٩٤م أظهر أن سكان محافظة جرش وقراها قد بلغ (١٩٥.١٢٣) نسمة، أي ما نسبته المئوية ٣٪ من عدد السكان الكليي للمملكة[٩٦].

ووفقا لدائرة الإحصاء الأردنية في عام ٢٠٠٤م، فإن سكان مدينة جرش هو (٣١.٦٥٠) نسمة، أما الآن فقد ازداد لغاية (٤١) ألف نسمة تقريبا، أما بالنسبة لمحافظة جرش فهو (١٥٣.٦٥٠) نسمة، أما الآن فقد تجاوز (١٧٠.٠٠٠) نسمة تقريبا.

وتعتبر محافظة جرش ثاني محافظة أردنية من حيث الكثافة بعدد السكان بعد محافظة إربد، وتحوي المدينة على قوميات وإثنيات مختلفة بغالبية عربية، ويشكل الشركس نسبة قليلة مقارنة بالماضي عندما كانو يشكلون الأغلبية، وذلك بسبب الهجرات إلى العاصمة في بداية الستينات من القرن العشرين[٩٧].

ويلحظ من تقارير دائرة الإحصاءات العامة تزايد عدد السكان في محافظة جرش بعد خمسينات القرن الماضي، وهذا مرده لعدة عوامل منها: الاهتمام بالرعاية الصحية، وزيادة نسبة المواليد، وبلغ عدد سكان محافظة جرش في التعداد السكاني العام والمساكن حسب تقديرات الإحصاءات العامة التي أجريت سنة ٢٠٠٤م قد بلغ (١٦١.٠٠٠) نسمة[٩٨].

والجدول رقم (١) يبين النمو السكاني في جرش وأقضيتها خلال سنين (١٩٥٢- ٢٠٠٢م)

الوحدة الإدارية	عدد السكان					النمو٪				
	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٧٩	١٩٩٤	٢٠٠٢	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٧٩	١٩٩٤	٢٠٠٢
جرش	١٢٩	١٥٦٦٢	٥٨٤٢٠	١٠٦٩٩٠	١٣٦٠٢٥	١.٢	٦.٧	١.٤	١.٥	٢.١
المصطبة	١٤٨١	٢٠١٦	٤١٢١	٨١١٣	٩٧٠٥	٥.٣	١.٤	٦.٤	١.٤	٣.٥
برما	١٧٦١	١٧٧٧	٤٢٤٢	٨٠٩٢	١٠٩٤٥	١.٠	٠.٥	٤.٤	٧.٣	٠.١
المحافظة	١٦٢٢٩	١٩٤٥٥٩	٦٦٦٨٣	١٢٣٤٩٥	١٥٦٦٧٥	٠.٢	١.٧	٢.٤	٠.٥	٢.٠
الأردن	٥٨٦٠٠٠	٩٠١٠٠٠	٢١٣٣٠٠٠	٤١٣٩٠٠٠	٥٣٢٩٠٠٠	٩.٤	٩.٤	٥.٤	٨.٤	٤.٩

وفي التعداد السكاني العام الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لعام (٢٠١٥م) بلغ عدد سكان المحافظة (٢٣٧.٠٥٩) نسمة أي بما نسبته (٢. ٥٪)، من

عدد سكان المملكة، موزعين على: الذكور (١٢٣.٢٤٥) بنسبة (٥١.٤٪)، والإناث (١١٣.٨١٤) بنسبة (٤٨.٦٪)، ويتوزع السكان على (٤٦.٧٩٨) أسرة[٩٤]، وبلغ عدد السكان في لواء قصبة جرش (٢٠٧.٩٩٧) نسمة موزعين على (١٠٨.١١٨) من الذكور، و(٩٩.٨٧٩) من الإناث، يتوزعون على (٤٠.٩٩٠) أسرة، فيما بلغ عدد سكان قضاء المصطبة (١٦.٩٠٤) نسمة موزعين على (٨.٨٨٢) من الذكور و(٨.٠٢٢) من الإناث، يتوزعون على (٢.٣٩٣) أسرة[٩٩]، ويعيش ما نسبته (٣٧.٤٪) من سكان المحافظة في الريف.

ومتوسط عدد أفراد الأسرة (٥.١) فرد، مقابل (٤.٨) فرد على مستوى المملكة، كما أن معدل الإعالة الديمغرافية في المحافظة يبلغ ٩.٦٧٪ وهو أيضا أعلى من المستوى العام للمملكة والبالغ ٤.٦١٪، كما يلاحظ ارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية دون سن ١٥ سنة (٣٧.٩٪) وهي أعلى من مستوى المملكة (٣٤.٣)، ويتركز أكثر من نصف السكان في الفئة العمرية ما بين سن (١٥-٦٤)، سنة بنسبة (٥٨.٩٪)، وهي أقل من مستوى المملكة (٦١.٩)[١٠١].

الاهتمام الحكومي في تنمية التجمعات السكانية في جرش:

عملت الحكومات الأردنية طوال عهد الإمارة، والعهد الملكي على تنمية المجتمع الأردني اجتماعيا، وكانت جهودها منصبة على تذويب الفوارق القائمة بين التجمعات الأردنية ومنها محافظة جرش، سواء أكانت تجمعات بيئية، أو معيشية، أو عرقية، أو دينية، وبنفس الوقت العمل على الارتقاء بالمجتمع الأردني ككل للوصول به إلى مكانة لائقة[١٠٠].

التحديات السكانية:

١) ارتفاع حجم الأسرة في المحافظة والمقدر بـ ٥.١٪ فرد/ أسرة مقارنة مع المعدل العام للمملكة والمقدر بـ ٤.٨ فرد/ أسرة.

٢) ارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية دون سن ١٥ سنة والمقدرة ب (٣٧.٩) في محافظة جرش، وهي أعلى من مستوى المملكة (٣٤.٣)، مما يعني الحاجة لمزيد من الإنفاق الرأسمالي لتحسين نوعية الخدمات المقدمة لتلك الفئة في قطاعي الرعاية الصحية، والتربية والتعليم.

٣) ارتفاع معدل الإعالة الديمغرافي في محافظة جرش والمقدر بحوالي (٩.٦٧) ، وهي أعلى من مستوى المملكة والمقدر ب (٤.٦١) ، ومما يعني انخفاض الإنتاجية ونسبة النشطين اقتصاديا، وبالتالي التأثير بشكل سلبي على حصة الفرد من الإنفاق، والدخل[١٠٢] .

ومن أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه السكان في محافظة جرش:

- **الفقر:**

حسب آخر تقرير منشور لدائرة الإحصاءات العامة لدراسة حالة الفقر في الأردن استنادا إلى مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠١٠، بلغت نسبة الفقر في جرش ٢٠.٣٪، مقارنة مع ١٤.٤٪ ، على مستوى المملكة، ويبلغ عدد الأفراد الفقراء في محافظة جرش نحو ١١.٩٩٨ ألف فرد يشكون ما نسبته ١.٣٦٪، من عدد الأسر الفقيرة في المملكة، كما بلغت القيمة النقدية لفجوة الفقر بـ ١.٧ مليون دينار في محافظة جرش، أي ما نسبته ١٪ من القيمة لفجوة الفقر على مستوى المملكة، والبالغة ١٧٦.٨ مليون دينار[١٠٣].

- **دخل ونفقات الأسرة:**

أشار تقرير مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠١٠م، والصادر عن دائرة الإحصاءات العامة إلى انخفاض متوسط دخل الأسرة السنوي في محافظة جرش إلى (٧٩٤٥.٥)

دينار عن المعدل العام للمملكة (٨٨٢٣.٩) دينار، وكذلك ينخفض متوسط إنفاق الأسرة السنوي في محافظة جرش إلى (٩٥٤٢.٢) دينار عن المعدل العام للمملكة (٩٦٢٦) دينار، إلا أن متوسط الإنفاق السنوي على مستوى المحافظة يزيد عن متوسط الدخل بـ (١٥٩٦.٧) دينارا[١٠٤].

كنتيجة لتحليل اتجاه إنفاق الأسرة السنوي نلاحظ أن ما نسبته ٤٢.٤ ٪ هو على المواد الغذائية و ٢٠.٣ ٪ على المسكن وملحقاته، وما نسبته ١٦.٣٪ على النقل والاتصالات، وباقي نفقات الأسرة السنوية، ومانسبته ١٥.٦ تنفق على الملابس، والأحذية، والكحل، والتبغ، والسجائر، إضافة إلى التعليم، والصحة، إلا أن الملفت للانتباه انخفاض إنفاق الأسرة السنوي على التعليم، والرعاية الصحية، والذي لا يتجاوز ٦ ٪من إنفاق الأسرة السنوية[١٠٥].

يلحظ من خلال رصد دائرة الإحصاءات العامة أن محافظة جرش من محافظات الأردن ذات الارتفاع السكاني، كما أن معدل متوسط الأسرة ينخفض ويرتفع، والإنفاق الأسري السنوي على التعليم، والرعاية الصحة قليل مقارنة مع خدمات أخرى.

وتنفق الأسرة على حاجيات كمالية كالتبغ، والسجائر، والكحل، وهي في الأصل غير ضرورية لكثير من السكان، ويجب أن تكون هناك ثقافة الوعي لدى السكان عن طريق الاهتمام بالحاجيات الضروية دون الكمالية، وإن كانت الكثير من الكماليات دخلت ضمن الحاجيات الضرورية.

هوامش الفصل الأول:

(١) محمد حتاملة، موسوعة الديار الأردنية، (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م)، ص ٥١٥.

(٢) هاردنج لانكستر، آثار الأردن، تعريب سليمان الموسى، الطبعة السادسة، (عمان: دار ورد الأردنية للنشر، ٢٠١٠م)، ص ٩٧.

(٣) يوسف غوانمة، إربد في العصر الإسلامي، (إربد: منشورات مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، ١٩٨٦م)، ص ١٨.

(٤) حتاملة، مرجع سابق، ص ٥١٥.

(٥) مفلح العدوان، موسوعة القرى الأردنية "بوح القرى" (عمان: إصدارات الرأي للدراسات، ٢٠١٠م)، ص ٧.

(٦) لويس مخلوف، الأردن تاريخ وحضارة وآثار، (عمان: المطبعة الاقتصادية، ١٩٨٣م)، ص ٣٧.

(٧) منير الذيب، أسماء المدن والقرى في بلاد الشام الجنوبية، (دمشق: دار العراب للدراسات والنشر، ٢٠١٠م)، ص ٣٩٢.

(٨) محمد بن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، مادة جرش، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م)، ص ٢٧٢، ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)، معجم البلدان، المجلد الثاني، (بيروت، دار إحياء التراث، ١٩٧٩م)، ص ١٢٦.

(٩) الحموي، المصدر السابق، م٢، ص ١٢٦-١٢٧.

(١٠) محمد بن أحمد المقدسي (ت: ٣٨١هـ/ ٩٩١م)، أحس التقاسيم في معرفة الأقاليم، (القاهرة، مكتبة مدبولي، د، ت)، ص ٢٧.

(١١) محمد بن موسى الحازمي (ت:٨٤٠هـ/)، الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، المجلد الأول (الرياض: دار اليمامة للنشر، ١٤١٥هـ)، ص ٢٠٠.

(١٢) نظام التقسيمات الإدارية رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٠م، المنشور في الجريدة الرسمية في العدد "٤٤٥٥" الصادر بتاريخ ١٧/ ٩/ ٢٠٠٠م، حتاملة، مرجع سابق، ٥١٥، حسن رمضان حسن، منطقة عجلون، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد الثامن، العدد الأول، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٨١م)، ص ٢٣٠.

(١٣) حتاملة، مرجع سابق، ص ٥١٥، عبيد، موقع المدن والقرى، ص ٢٠.

(١٤) خليف الغرايبة، الظروف المناخية في محافظة عجلون، موسوعة المعارف الأردنية، الجزء الأول، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م)، ص ١٠٧.

(١٥) انظر خريطة جرش في نهاية الدراسة.

(١٦) نعمان شحادة، الاتجاهات العامة للأمطار في الأردن، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد الأول، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٨م)، ص ١٣٤. عبد القادر عايد، جيولوجيا الأردن، (عمان، مكتبة النهضة الإسلامية، ١٩٨٢م)، ص ٨٦.

(17) Richard, Antoun, Arab Village Asocial Structural Study of 17 Tra Jordanian (London, Peasant community, 1972) , p. 3-4

(18) Burchartdt, “ Travel In Syria and The Holy Land, (London, 1906) , p. 53

(19) George Adam Smith, The Historical Geography Of The A holy Land (19) , (London. 1906) , p. 241.

(20) Le Strange, Arid Through Ajloun And Balqa Aduring the Autumn of 1888. P. 241

(٢١) أحمد عويدي العبادي، في ربوع الأردن جولات ومشاهدات، الجزء الأول، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٢٢) العبادي، المرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٢٣) خليف الغرايبة، الجغرافيا التاريخية لمنحدرات عجلون الغربية (١٨٦٤-١٩٤٦م)، عمان، مطبعة الروزنا، ١٩٩٧م)، ص ٧٠.

(٢٤) العبادي، مرجع سابق، ص ٢٣٠، مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثالث، القسم الثاني، (الخليل، رابطة الجامعيين، ١٩٨٥م)، ص ٤٣٢.

(٢٥) صلاح الدين البحيري، الأردن - دراسة جغرافية، ط٢، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٨.

(٢٦) كلود كوندر، وبرنارد الحكيم وهنري وجواي، رحلات في الأردن وفلسطين، ترجمة سليمان موسى (عمان: دار ابن رشد، ١٩٨٤م) ، ص ٦٢.

(٢٧) العبادي، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٢٨) أيمن الشريدة، ناحية الكورة في قضاء عجلون (١٨٦٤- ١٩١٨م)، إربد، مطبعة الروزنا، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٧م، ص ٢٤.

(٢٩) الشريدة، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٣٠) الشريدة، المرجع السابق، ص ٢٥.

(٣١) أيمن الشريدة، ناحية الكورة في قضاء عجلون (١٨٦٤- ١٩١٨م)، إربد، مطبعة الروزنا، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٧م، ص ٢٥.

(٣٢) محمد عدنان البخيت، المرافق العامة في شرقي الأردن (الينابيع، والآبار، والبرك، والطواحين، والمعاصر)، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الأول، ١٩٩٣م) ، ص ١٨-١٩ .

(٣٣) المارل: كلمة غير عربية، وهي نوع من أنواع الصخور التي وجدت في منطقة الدراسة. منير البعلبكي، المورد (قاموس إنجليزي- عربي) ، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٨م، ص ٥٦٠.

(٣٤) نعمان شحادة، الاتجاهات العامة للأمطار في الأردن، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد الأول، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٨م)، ص ١٣٤ .

(٣٥) غرايبة، الجغرافيا التاريخية، مرجع سابق، ص ٩٣-٩٤.

(٣٦) سهيلا سليمان الشلبي، قضاء جبل عجلون في عهد إمارة شرقي الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م في ضوء الوثائق المحفوظة في المكتبة الوطنية- عمان، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد ٨، العددان ٣+٤، الجامعة الأردنية، ٢٠١٤، ص ٩٠.

(٣٧) الشلبي استنادا للوثائق المحفوظة في المكتبة الوطنية، المرجع السابق، ص ٩١.

(٣٨) وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ١١/ ٢/ ١٧٢، تاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٣٤م، الشلبي استنادا لوثائق المكتبة الوطنية، مرجع سابق، ص ٩١.

(٣٩) محمد عدنان البخيت، المرافق العامة في شرقي الأردن (الينابيع، الآبار والبرك، والطواحين، والمعاصر) مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد ٨، العدد١، ١٩٩٣م، ص ١٨-١٩.

(٤٠) البخيت، المرافق العامة، المرجع السابق، ص، ١٨.

(٤١) البخيت، المرافق العامة، المرجع السابق، ص ١٨.

(42) Burckhardt, op. cit, p, 242-249

(43) Buckingham, Travels in Palestine Through the Countries of Bashan and Gilead, London, 1821, p. 240 .

(٤٤) سليم أفندي أصفر، الأشجار والغابات في سورية، مجلة المشرق، ١٨٩٩م، ص ٧٢٤، خليف الغرايبة، جرش في عيون الجغرافيين والرحالة العرب والأجانب "دراسة في التراث الجغرافي" (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م)، ص ١٦٢

(45) (45) Burckhardt, op. cit, p -249

(٤٦) أصفر، الأشجار والغابات، مرجع سابق، ص ٧٢٤.

(٤٧) مديرية حماية البيئة، فرع جرش، وزارة البيئة الأردنية، الموقع الإلكتروني للوزارة، ٢٠٢١م.

(٤٨) المحميات: جمع مفردها محمية، وهي وحدة بيئية تعمل على صيانة وحماية الأحياء البرية نباتية وحيوانية وفق إطار متناسق يربط بين التنوع البيئي من ناحية، والتنوع السلالي من ناحية أخرى. حمزة درادكة وآخرون، الجغرافيا والمعالم السياحية، عمان، مكتبة المجتمع العربي، ط١، عمان، ٢٠١٤م، ص ٦٥.

(٤٩) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، الموقع الإلكتروني للموسوعة، ٢٠١٧م وزارة البيئة، Rscn. org. jo

(٥٠) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، وزارة البيئة، Rscn. org. jo

(٥١) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، الموقع الإلكتروني للموسوعة، ٢٠١٧م.

(٥٢) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، صحيفة الرأي، محمية المأوى وجهة جاذبة للسياحة في جرش، الجمعة ١٢/ ٤/ ٢٠١٩م.

(٥٣) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، الموقع الإلكتروني للموسوعة، ٢٠١٧م.

(٥٤) محمد حتاملة، موسوعة الديار الأردنية (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م)، ص ٥٢٦.

(٥٥) درادكة وآخرون، الجغرافيا والمعالم السياحية، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٥٦) جَرَش: من الجَرْش، وهو حك الشيء بمثله، ودلكه، كما تجرش الأفعى أنيابها. جمال الدين، محمد بن مكرم، (ت:٧١١هـ)، لسان العرب، المجلد السادس، بيروت، دار صادر، د. ت، ص ٢٧٢.

(٥٧) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثالث، (الخليل: رابطة الجامعيين، ١٩٩٥م)، ص ٤٧٠.

(٥٨) حسن عبد القادر صالح، وآخرون، أسماء الجغرافية في الأردن وفلسطين، ط١، (عمان: منشورات وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٤م)، ص ٥٣، مفلح العدوان، بوح القرى، مرجع سابق، ج٢، ص ٣٠٨.

(٥٩) ساكب: من سكب، وهو صب الماء، وقيل إن السكب شجر طيب الريح، ومن المحتمل أن هذا الشجر ينبت في البلدة. وهناك تفسير آخر لسبب التسمية يقول: أن السكب يعود لكثرة العيون الموجودة في البلدة. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٧.

(٦٠) ريمون: جاءت اللفظة من الفعل رمن، وهي شجرة معروفة من الفواكه، واحدته رمانة، وقيل أن القرية سميت بهذا الاسم لكثرة نبات الليمون فيها. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج١٣، ص ١٨٩.

(٦١) عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ٩٢.

(٦٢) حنا حداد، نعمان جبران، معجم المنسوبين إلى الديار الأردنية في المصادر التراثية سكنا أو مولدا أو وفاة، عمان، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م، ص ١٨٥.

(٦٣) أحمد الحوراني، أعلام في ذاكرة الوطن، ج٦، إربد، ٢٠١٨م.

(٦٤) برما: من الفعل برم، وجمعها أبرام، وأبرم الأمر أي أحكمه، وجعله محكما، ويقال أن سبب التسمية يعود لكثرة العيون المائية، وتتكون اللفظة من مقطعين هما: بر وماء، وبعد حذف الواو والهمزة تصبح "برما" ابن منظور، مصدر سابق، ج١٢، ص ٣٤.

(٦٥) قضاء برما، وزارة الداخلية، ٢٠٢٠م، Moi. gov. jo

(٦٦) عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ٤.

(٦٧) كفرخل: تتكون اللفظة من مقطعين هما:كفر، الذي يعود في جذوره إلى الأكادية كفرم، وتكثر الأسماء المركبة مع كفر، والكفر القرية، والخل ما يصنع من الخل، وتعني اللفظة قرية الخل، وكفرخل مشتهرة بإنتاج العنب. سلطان المعاني، أسماء المواقع الجغرافية في محافظة الكرك، دراسة اشتقاقية ودلالية، جامعة مؤتة، منشورات لجنة التراث، ١٩٩٤م، ص ٧٣.

(٦٨) عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٦٩) الدُّبن، حظيرة الغنم من القصب الفارسي، والدبنة، اللقمة الكبيرة، والدَّب:جمع الدَّبة، وهي الأرض المستوية، أو الرملة الحمراء، أو الكثيب من الرمل. ركاد علي نصير، المعاني اللغوية لأسماء المدن والقرى وأحواضها في المملكة الأردنية الهاشمية، ص ٢١٤.

(٧٠) مفلح العدوان، بوح القرى– موسوعة القرية الأردنية، الجزء الثاني، سلسلة إصدارات مركز الرأي للدراسات، عمان، ٢٠١٠م، ص ١٩٥.

(٧١) الجزازة: من الفعل جزَّ، ونقول صوفٌ جزٌّ، وربما تكون القرية اشتهرت بتربية الماشية وجز الصوف، ومن هنا جاءت التسمية. ابن منظور، ج٢، مصدر سابق، ص ١٥٩.

(٧٢) عبد القادر، وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٧٣) عبد القادر وآخرون، المرجع السابق، ص ٥٤.

(٧٤) عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٧٥) نحلة: من نحل، وهو ذباب العسل، ونحل جسم رجل، أي هزل، ونحف، والنحول الهزال، وقد يكون سبب تسمية البلدة بهذا الاسم لاشتهارها بتربية النحل، وإنتاج العسل، ومن هنا جاءت التسمية. ابن منظور، مصدر سابق، ج١١، ص ٦٥١.

(٧٦) عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٧٧) العدوان، مرجع سابق، ج٢، ص ١٩٥

(٧٨) عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٧٩) عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٨٠) بليلا: من الفعل بل، يقال أبل العود جرى ماءُه، وبل المريض، أي برأ، ويقال أن سبب التسمية تعود لكثرة نبات الحنطة، أو الذرة، والتي تغلى في الماء وتؤكل. انظر: إبراهيم مصطفى وآخرين، المعجم الوسيط، المجلد الأول، د. ط، (القاهرة:مجمع اللغة العربية، د. ت)، ص ٧٠.

(٨١) (٨١) عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٦.

(٨٢) (٨٢) المجدل: من الفعل جدل، والجدل شدة الفتل، وجدلت الحبل، أي شددته، وفتلته فتلا محكما، أنظر: ابن منظور، مصدر سابق، ج١، ص ١٠٣.

(٨٣) عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٨٤) عبد القادر وآخرون، المرجع السابق، ص ١٦٢. الزقوطي، إبراهيم (٢٠٠٤م) موسوعة محافظة جرش بحث منشور بدعم وزارة التخطيط.

(٨٥) المشيرفة، تقع إلى الشمال من جرش، وفي البلدة العديد من المؤسسات الحكومية كالبلدية، والمركز الصحي، والمدارس الحكومية، ومكتب البريد.

(٨٦) مرصع: بلدة تقع جنوب جرش، وتتبع إداريا لقضاء المصطبة، وتشتهر بزراعة الزيتون، والرمان، وهي ذات موقع إستراتيجي، مع تميزها بطبيعتها الجميلة حيث أشجار الزيتون والتين والرمان والبلوط والسنديان، وجبالها الرائعة المطلة على السلط، وهي تتبع بلدية باب عمان/ جرش، وفيها العديد من المراكز الحكومية، كالمركز الصحي، والمدارس، ومكتب بريد. انظر: مرصع، حكايات البشر وذاكرة الشجر، صحيفة الرأي، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٦م.

(٨٧) تلعة الرز: تقع جنوب جرش، وتتبع إداريا لقضاء المصطبة الذي يضم ٦ مناطق من بينها تلعة الرز، وفيها مركز صحي، وتتبع بلدية باب عمان/ محافظة جرش.

(٨٨) دائرة الإحصاءات العامة، عمان، ٢٠١٥م.

(٨٩) دائرة الإحصاءات العامة، التعداد السكاني، عمان، ٢٠١٥م.

(٩٠) دائرة الاحصاءات العامة، التعداد السكاني، عمان، ٢٠١٥م.

(٩١) أرابيكا، الموسوعة الحرة، ٢٠١٨م.

(٩٢) دائرة الإحصاءات العامة، التعداد السكاني العام، عمان، ٢٠١٥م.

(٩٣) سليمان موسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٩، ص ٣٠٣.

(٩٤) محمد محافظة، التربية الوطنية، الزرقاء الجامعة الهاشمية ٢٠٠٨م، ص٢٠١.

(٩٥) دائرة الإحصاءات العامة، والنتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٤(عمان: كانون الثاني ١٩٩٥).

(٩٦) دائرة الإحصاءات العامة النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، ٢٠٠٤م، (عمان:٢٠٠٥م).

(٩٧) دائرة الاحصاءات العامة، والنتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، ٢٠٠٤م.

(٩٨) محمد محافظة، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦م، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٩٩٠م، ص ٢٥٨

(٩٩) دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سابق، ٢٠١٥م.

(١٠٠) دائرة الإحصاءات العامة، والنتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٤،

(١٠١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١١.

(١٠٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش، ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١١-١٢.

(١٠٣) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش، ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١٢.

(١٠٤) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١١

(١٠٥) البرنامج التنموي لمحافظة جرش، المصدر السابق، ص ١١.

(١٠٦) البرنامج التنموي لمحافظة جرش، المصدر السابق، ص ١١.

الفصل الثاني:

الناحية الإدارية

الإدارة في جرش في عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م:

قسمت الإدارة في شرقي الأردن في بداية عهد الإمارة إلى ثلاث مقاطعات هي: السلط، وعجلون، والكرك، وكانت جرش تتبع إداريا إلى عجلون[١].

صدرت لائحة قانون تشكيل المقاطعات والنواحي في ٢٨/ ٣/ ١٩٢٣م، وتألفت إمارة شرقي الأردن بموجب هذا القانون من ست مقاطعات هي: عمان، والكرك، ومأدبا، والسلط، وجرش، وإربد[٢].

وفي تشرين الأول ١٩٢٧م، صدر قانون أردني جديد اتخذت البلاد بموجبه اسمها "إمارة شرقي الأردن"، وقسمت إلى أربعة ألوية هي: لواء عجلون، ومركزه إربد، ولواء البلقاء ومركزه السلط، ولواء الكرك ومركزه الكرك، ولواء معان ومركزه معان، وقسم لواء عجلون إلى ثلاثة أقضية هي: قضاء إربد، وقضاء عجلون، وقضاء جرش[٣].

وضم مركز قضاء جرش (٦٣) قرية وعشيرة هي: جرش، وسوف، ومقبلة، وبليلا، والنعيمة، وساكب، وريمون، ونحلة، والكتة، ودير الليات، والنبي هود، والمجدل، والحدادة، والمدور، والمصطبة، والمراح، والكفير، والدجنية، والبيرة، وأم رمانة، والكمشة، وسمارا، وخطلا، وصعد، وجبا، ورحاب، والمصيرة، والدقمسة، وأم البطيخة، ومزرعة الشريفية، ومزرعة حيان الرويبض، ومزرعة أم النعام، ومزرعة أم اللولو، ومزرعة الخناصري، ومزرعة الفدين، ومزرعة مرحب، ومزرعة أيدون، ومزرعة حيان، ومزرعة حمرا، ومزرعة الخربة السمراء، والعالوك، وبلعما، وقفقفا، وحرون، وعبين، والبويضة، وبيرين، والزنية، والشفية، وحمنانة، ومزرعة رجم الشوك، ومزرعة مريبة، ومزرعة عين النبي، ومزرعة حية، ومزرعة الكرم، ومزرعة ودحل، ومزرعة مرق الريق، ومزرعة دير ورق، ومزرعة نادرة، ومزرعة عنبة، ومزرعة زينات الربوع، ومزرعة المقنطرة[٤].

يلحظ من خلال التقسيم الإداري في بداية عهد الإمارة أن مجلس النظار الأردني أبقى على التقسيمات الإدارية التي كانت موجودة في العهد العثماني، وبقيت تدار حتى سنة ١٩٢٧م، ذلك أن هذه الفترة كانت تجريبية، ليتسنى للإدارة الأردنية فيما بعد العمل على وضع نظام إداري جديد يعمل به في الدولة الأردنية الجديدة. واستخدمت خلال تلك الفترة مصطلحات إدارية عثمانية كاللواء، والقضاء.

ويلحظ أيضا أن الكثير من القرى والمزارع التي كانت تتبع مقاطعة جرش، منها من تغير اسمها، ومنها من بقي، ومنها ما أصبحت قرية، أو بلدة.

وظل شرقي الأردن يدار بموجب قانون إدارة الولايات العثمانية الصادر في ١٣ أذار لسنة ١٣٢٩، والمعدل بالقانون المؤرخ في ٣ نيسان ١٣٣٠ حتى الحادي عشر من تشرين الأول سنة ١٩٢٧، عندما صدر قانون أردني جديد اتخذت البلاد بموجبه اسمها الرسمي "إمارة شرقي الأردن" وقسمت إلى أربعة ألوية هي:

١) لواء عجلون ومركزه مدينة إربد، وقسم إلى ثلاثة أقضية هي: قضاء إربد، وقضاء عجلون، وقضاء جرش.
٢) لواء البلقاء ومركزه مدينة السلط، وقسم اللواء إلى ثلاثة أقضية هي: قضاء عمان، وقضاء السلط، وقضاء مأدبا.
٣) لواء الكرك ومركزه مدينة الكرك، وقسم اللواء إلى قضائين هما: قضاء الكرك، وقضاء الطفيلة.
٤) لواء معان ومركزه مدينة معان، وقسم اللواء إلى قضائين هما: قضاء معان، وقضاء العقبة[٥].

أما عن التشكيلات الإدارية في إمارة شرقي الأردن من سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٤٦، فقد قسمت الإمارة إلى ألوية، والألوية إلى أقضية، والأقضية إلى نواح، وقرى وعشائر ومزارع، وذلك بموجب النظام الجديد للتشكيلات الإدارية الصادرة في ١٩ تشرين أول١٩٢٧م.

ضم لواء عجلون- ومركزه إربد - المنطقة الشمالية من هذه البلاد، وكانت فيه ٢٢١ قرية عام ١٩٤٨م موزعة على ثلاثة أقضية هي: إربد وعجلون وجرش[٦].

وبذلك يمكن القول أن عدد القرى التي تألف منها القضاء سنة ١٩٢٨م كانت ٦٥ قرية وعشيرة، وعدد القرى التي ألحقت به أربع قرى، أما عدد القرى التي فك ارتباطها فقد بلغ عددها ست قرى، وبهذا يصبح عدد القرى التي استمرت في تبعيتها للقضاء حتى نهاية عهد الإمارة ٣٦ قرية وعشيرة[٨].

كما أن عدد القرى، والمزارع قد زاد في لواء عجلون، ومنها قضاء جرش الذي زاد، واستقرت الكثير من القرى التي كانت تتبع القضاء، وظلت تابعة له، وتطورت وأصبحت ذات كثافة سكانية، وزاردت خدماتها كثيرا عما كان موجودا من قبل.

وبتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٢٨م تمت إضافة قرية كفرخل إلى القرى التابعة لقضاء جرش، كما تم فك ارتباط قرية الجزازة من قضاء جبل عجلون وإلحاقها بقضاء جرش[٩].

وبتاريخ ١/ ٧/ ١٩٣٠م تم فك ارتباط قرية الحسينيات من قضاء جبل عجلون، وإلحاقها بقضاء جرش[١٠]، وبتاريخ ١/ ٣/ ١٩٣١م تم فك ارتباط قرية النعيمة من قضاء جرش، وإلحاقها بمركز لواء عجلون[١١]، وفي ١/ ٤/ ١٩٣٢م تم فك ارتباط صرة من قضاء عجلون، وإلحاقها بمركز لواء عجلون[١٢]، وفي ١٧/ ٦/ ١٩٣٣م تم فك ارتباط زينات الربوع وجريبا من قضاء جرش وإلحاقها بعمان[١٣]، وفي ٢/ ٩/ ١٩٣٣م تقرر فك ارتباط قرية المفرق من جرش وإلحاقها بعمان[١٤]، ولكن بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٣٤م تمت إعادة المفرق إلى تبعية قضاء جرش[١٥]، وفي ١٧/ ٦/ ١٩٣٩م تم فك ارتباط قرية المفرق من قضاء جرش، وربطهما بقضاء عمان[١٦].

ويلحظ من خلال التقسيم الإداري لقضاء جرش خلال تلك الفترة أنه كان ضمن لواء عجلون، حيث استقرت الكثير من القرى في القضاء، ولكن بعضها تبعت بعض الأقضية الأخرى، كقرية كفرخل التي تتبع قضاء عجلون، ثم ألحقت بقضاء جرش،

والمفرق التي ألحقت بقضاء عمان بعدما كانت تتبع جرش، والنعيمة التي كانت تتبع جرش ثم ألحقت بقضاء عجلون. كما أن بعضها الذي كان يتبع عمان كالمفرق مثلا أصبح مركزا لمحافظة المفرق بعد ترفيعها إداريا إلى محافظة، وأصبحت ضمن محافظات الأردن الاثني عشر.

وقد تولى قضاء جرش عدد من الحكام الإداريين خلال فترة عهد الإمارة، ففي الفترة الزمنية (١٩٢١-١٩٢٣) كان الحاكم الإداري لجرش القائمقام علي نيازي التل، وفي الفترة الزمنية (١٩٢٤-١٩٢٦م) كان الحاكم الإداري محمد الحمود، وخلال الفترة الزمنية (١٩٢٦-١٩٢٧م) كان الحاكم الإداري القائمقام خلف التل[١٧].

وتولى إدارة القضاء خلال الفترة (١٩٣٠-١٩٣٢)م محمود خالد الغرابية، وفي سني (١٩٣٣-١٩٣٨م) تسلم إدارته القائمقام محمد علي الكردي[١٨]، وخلال الفترة الزمنية (١٩٣٩-١٩٤١م) كان قائمقام جرش هو محمود الظاهر[١٩]، وجاء من بعده القائمقام عمران المعايطة الذي تولى قائمقامية جرش من سنة (١٩٤٢-١٩٤٣م)[٢٠]، وتلاه القائمقام حسين سراج من سنة (١٩٤٣-١٩٤٥م)، ثم القائمقام علي سدو الكردي[٢١]، ثم مفلح عوجان خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٤٧)م[٢٢].

لقد كانت فترة إدارة مديري قضاء عجلون متفاوتة، منهم من تسلم بضع سنوات كالقائمقام محمد الكردي، ومنهم من خدم سنتان، وسنة. كما أن أغلب هؤلاء من خارج قضاء عجلون.

الواقع الإداري والتنظيمي في محافظة جرش:

تم استحداث لواء قصبة جرش بتاريخ ١/ ٦/ ١٩٦٧م، وضم اللواء خمس مجالس بلدية، وما يقارب الأربعين قرية تابعة لها، وبقي هذا التقسيم حتى عام ١٩٩٤م حيث رفعت جرش من لواء إلى محافظة، واستنادا لنظام التقسيمات الإدارية رقم ٤٦ لسنة

٢٠٠٠م، والصادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور، فقد تألفت محافظة جرش، ومركزها مدينة جرش، من لواء قصبة جرش ومركزه مدينة جرش وتتبعه (٣٧) قرية، وقضائين هما: قضاء برما، وقضاء المصطبة[٢٣]، و الحاكم الإداري هو المحافظ الذي يتولى شؤون المحافظة[٢٤].

المحافظة هي التقسيم الرئيسي للدولة، وتشمل مساحة واسعة، ولها مركز محافظة، وتكون عادة في إحدى المدن الرئيسية[٢٥].

أما الأقضية في القضاء فكانت قضاء المصطبة، ومركزه المصطبة، ويشمل ٧ قرى، وقضاء برما، ومركزه برما، ويشمل ٨ قرى.

صلاحيات المحافظ:

المحافظ هو: رئيس الأجهزة الإدارية العامة في محافظته، وأعلى سلطة تنفيذية فيها، ويتقدم على موظفي الدولة في المحافظة[٢٦].

ويعين المحافظ بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية، على أن يقرن القرار بالإرادة الملكية السامية، ولا يشترط في تعيين المحافظ وضع شروط تتعلق بالخبرة، أو المؤهل العلمي بخلاف الحكام الإداريين الآخرين[٢٧].

ويتألف الجهاز الإداري في المحافظة من المحافظ ونائبه، ومساعدي المحافظ والموظفين، إذ يعين للمحافظ نائب برتبة متصرف يتولى الأعمال التي يعهد بها إليه المحافظ، ويقوم مقامه في حال غيابه، ويعين مساعد أو أكثر للمحافظ برتبة متصرف للقيام بالأعمال التي يعهد إليه بها، ويساعد المحافظ مجلس تنفيذي واستشاري[٢٨].

ونصت المادة (١٠) من نظام التشكيلات الإدارية رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٠ على ما يلي:

يتولى المحافظ المهام، والصلاحيات المخولة إليه بموجب التشريعات النافذة، بما في ذلك صون الحريات، وحقوق المواطنين، والمحافظة على الأمن، والاستقرار، والسلامة العامة، والآداب العامة، وتأمين الراحة العامة، وتعزيز الوحدة الوطنية بين أبناء المحافظة[٢٩].

وقد ارتبطت تشكيلات الحكام الإداريين وصلاحياتهم بطبيعة التقسيمات الإدارية، ففي المواد القانونية التي أصدرتها الحكومة الأولى في شرقي الأردن بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٢١م تناولت توسيع صلاحية المتصرفين، وقائمي المقام، وأشارت إلى تقسيم شرقي الأردن آنذاك إلى ثلاث مقاطعات، كل مقاطعة تتألف من قائمقاميات، ومديريات حسب اللزوم، وسمي حاكم المقاطعة متصرفا، وحاكم القضاء قائمقاما[٣٥].

وقد أعطي المتصرفون صلاحيات منها: حفظ الأمن داخل المقاطعة التابعة له، وكف يد ضباط الدرك عن العمل، وإجراء التحقيق بحقهم، وقطع معاشهم في الجرائم المنبعثة من وظائفهم الملكية، ومحاكمتهم وفقا لقانون محاكمة المأمورين، وإخبار مرجعهم بذلك[٣٦].

ومن الجدير بالذكر أن كل مقاطعة قد تألفت من حاكم إداري، وقاض للشرع في المحال التي لا يوجد فيها قضاة، ومحاسب، وكاتب رسائل، وتوجد في مركز كل مقاطعة، أو ناحية محكمة بدائية، أو صلحية، وفي الدوائر المختلفة موظفون حسب الحاجة[٣٧].

دائرة الأحوال المدنية في جرش:

صدر قانون الأحوال المدنية عام ١٩٦٦م، وتم تطبيقه في عام ١٩٧٧م، وكانت تسمى مديرية الأحوال المدنية، وفي عام ١٩٨٨م تم دمج الدائرتين بدائرة واحدة تحت مسمى دائرة الأحوال المدنية والجوازات[٣٨].

مهام دائرة الأحوال:

١) تسجيل البيانات الخاصة بالأسر الأردنية في جرش، وإصدار دفتر عائلة لكل أسرة، وإنشاء رقم وطني لكل مواطن أردني.

٢) تسجيل وتخزين الواقعات الحيوية للمواطنين أينما وجدت (ولادة، وفاة، زواج، طلاق) وإصدار الشهادات الخاصة لكل منهما.

٣) إصدار جواز السفر العادي، والإلكتروني

٤) إصدار البطاقات الذكية للموظفين.

٥) تسجيل الناخبين، وإعداد الجداول الانتخابية وقت الانتخابات البلدية، والنيابية.

ونظرا لزيادة الطلب على الخدمات المقدمة من قبل دائرة الأحوال المدنية في مركز محافظة جرش، فقد افتتح العديد مكتب أحوال في كل من قضائي المصطبة وبرما، وكذلك في بعض بلدات محافظة جرش مثل: سوف وساكب، وغيرها، وتقلد العديد من مدراء الأحوال إدارة المديرية، وآخرهم يوسف بني مصطفى[٣٩] . ولا تزال مديرية أحوال محافظة جرش، والمكاتب الفرعية التي تتبعها في أقضية المحافظة تقوم بعملها وفق أنظمة متطورة، والتطلع إلى زيادة خدماتها بكل يسر وبساطة لتقديم الأفضل.

مكاتب بريد محافظة جرش:

يعد البريد ذا أهمية كبيرة كنقطة الاتصال ما بين الزبائن، وكافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الراغبة بالاستفادة من شبكته الواسعة، وتعتبر الخدمات البريدية من أوائل خدمات البنية التحتية التأسيسية للدولة الأردنية، وبدأت خدمة البريد والبرق والهاتف في الأردن بصورة رسمية مع قيام أول حكومة عرفت باسم (مجلس النظار) عام ١٩٢١م، وكانت خدمات البريد تعمل بانتظام في كل من جرش، ومأدبا والزرقاء، مرة في الأسبوع، وفي أيلول سنة ١٩٢٥م، أتم الجيش العربي تمديد خط هاتف في جرش، وفي سنة ١٩٢٨م، وجد مكتب بريدي في جرش، وتطورت مصلحة البرق والبريد والهاتف وأصبحت خدماتها واسعة شملت كافة مناطق المملكة[٤٠]، وفي عام ٢٠٠٢م صدر قانون الخدمات البريدية المؤقت، وتم بموجبه إنشاء شركة البريد الأردني كمشغل عام.

وصل عدد المكاتب البريدية الحالية في المملكة إلى حوالي (٣٥٦) مكتب بريد، منها (١٨) مكتبا في محافظة جرش، تقدم الخدمات البريدية بأنواعها، وخدمات تحصيل فواتير الكهرباء، والمياه، والهاتف، والهواتف الخلوي، ودفع مساعدات صندوق المعونة الوطنية[٤١]، أما عدد صناديق البريد فقد بلغ (١٤٩٠) صندوقا في عام ٢٠١٥م، ووهنالك (١٢) محطة معرفة[٤٢].

ورغم تقدم الوسائل التكنولوجية، وخاصة في مجال الاتصالات، وما زال البريد يقدم خدمات بريدية أساسية، ومالية، أو خدمات نيابة عن مؤسسات، ودوائر، وشركات من القطاعين العام والخاص، منها شركات الاتصالات الخاصة فيما يتعلق بتوزيع الفواتير، وقبضها، وخدمة البرق، والخلوة الهاتفية، بالإضافة إلى خدمات أخرى. وتم استخدام طوابع بريدية منذ بداية عهد الإمارة، وحتى وقتنا الحاضر.

مديرية أشغال محافظة جرش:

تأسست النواة الأولى لوزارة الأشغال الأردنية ١٩٢٢م، وكانت تسمى آنذاك "النافعة"، واشتق هذا الاسم من مهام الوزارة، وواجباتها، فهي نافعة بما تقوم به من أشغال تفيد المجتمع المحلي، وعملت وزارة الأشغال خلال العشرين سنة الماضية على تنفيذ الكثير من المشاريع الإسكانية، وإقامة الطرق والجسور[٤٣].

وتم فتح فروع لوزارة الأشغال العامة في محافظات المملكة، ومنها:محافظة جرش التي تقوم بمهام خدمية، ومن تلك المهام[٤٤]:

١) الإشراف على كل ما يتعلق بالأشغال العامة في المحافظة.

٢) فتح وإعادة تأهيل الطرق في جرش، والقرى التابعة لها، وربطها بمركز المحافظة ومحافظات المملكة الأخرى.

٣) تنفيذ، وصيانة القرى الزراعية، والقروية لخدمة مواقع الإنتاج عبر خدمة القرى، والتجمعات السكانية بشبكة طرق تعزز الوصول إلى الخدمات.

٤) توفير حلول مرورية عبر تقاطعات ذات مستوى سلامة مرورية.

٥) توسيع نطاق الممرات التنموية ذات مردود تنموي، واجتماعي، واقتصادي، وبيئي.

٦) توفير مباني حكومية جديدة في المحافظة.

ويمكن القول أن مديرية أشغال جرش قد قامت بتقديم خدمات في مجال الأشغال العامة، والقيام بفتح الكثير من الطرق في مركز المحافظة والقرى التابعة لها من خلال التنسيق من البلديات، كما قامت بفتح الكثير من الطرق الزراعية في القرى خدمة للإنتاج الزراعي.

مكتب حماية البيئة في محافظة جرش:

نتيجة لزيادة الاعتداءات على الأراضي الحرجية، وظاهرة تقطيع الأشجار، فقد قررت وزارة البيئة فتح مكتب لحماية البيئة في المحافظة، لتحقيق الأمن البيئي والمستدام[٤٥].

قام مكتب حماية البيئة في جرش بالتنسيق مع وزارة الزراعة، والجمعية الملكية لحماية الطبيعة بالحفاظ على المحيط البيئي في محافظة جرش التي تمتاز بغناها الطبيعي، وتنوعها الحيواني.

ويعد هذا المكتب من الضروريات في محافظة جرش التي تتواجد فيها غابات كثيرة من الصنوبر، واللزاب والسنديان، والأشجار الحرجية الأخرى للحفاظ عليها من التقطيع الجائر.

الجهاز القضائي في محافظة جرش:

اهتمت الدولة الأردنية منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن بتنظيم شؤون القضاء، وتشكلت في بداية عهد الإمارة تسع محاكم شرعية في كل من إربد، وعجلون، وجرش، والسلط، ومعان، والطفيلة، وعمان، كما تشكلت محاكم عشائرية في عمان، وإربد، والكرك، والبادية الأردنية، ووجدت محاكم دينية للمسيحيين[٤٦] .

وبدأت الدولة بتنظيم تشكيلات المحاكم النظامية بقانون تشكيل المحاكم لسنة ١٩٢٢م، ثم استبدل بقانون تشكيل المحاكم لسنة ١٩٢٩م، ثم استعيض عنه بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٦م، ثم بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢م[٤٧].

وقد بدأت تشكيلات المحاكم النظامية بمحكمة استئناف واحدة هي: عمان، وأربع محاكم بداية في عمان، والسلط، وإربد، والكرك، وأربع مراكز صلحية في مأدبا، وجرش، والطفيلة، وعجلون.

محكمة صلح جرش:

وهي محكمة موضوع، أو أساس من الدرجة الأولى في السلم القضائي[٤٨]، تنظر في الجرائم العادية البسيطة التي لا تشكل خطرا على المجتمع، وترفع بصورة مباشرة من المشتكي، وفي محافظة جرش محكمة صلح واحدة تختص بالنظر في القضايا المدنية، والتجارية، والجزائية على النحو الآتي[٤٩]:

١) الاختصاص المدني والتجاري (إعادة الحقوق والتجارة المتعلقة بدين شرط أن لا يتجاوز ثلاثة آلاف دينار).

٢) ودعاوى العطل والضرر شريطة عدم تجاوز المبلغ ٣٠٠ دينار.

٣) ودعاوى إخلاء المأجور وغيرها[٥٠] .

محكمة بداية جرش:

يقوم النظام القضائي في الأردن على اعتبار محكمة البداية، وهي المحكمة ذات الاختصاص العام للقضاء في جميع المواد المدنية والتجارية، والجزائية، إلا ما استثني بنص خاص، ونصت المادة (٤) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٢م "تشكل محاكم تسمى (محاكم بداية) في المحافظات، أو الألوية، أو أي مكان آخر بمقتضى نظام يحدد فيه الاختصاص المكاني لكل منها، وتؤلف كل محكمة من رئيس، وعدد من القضاة[٥١].

وتعد محكمة البداية محكمة موضوع، أو أساس، وهي محكمة من الدرجة الأولى في السلم القضائي إلا أنها تختص ببعض الجرائم ذات الخطورة على المجتمع، ولا تختص بها محاكم الصلح، كما تنتظر في بعض القضايا المدنية ذات المبالغ الكبيرة، وتنظر في القضايا لأول مرة بعد تحويل القضية من المدعي العام، بمعنى لا يجوز رفع الدعوى بطريقة مباشرة إلى محكمة البداية[٥٢].

الإدارة المحلية:

تقتصر الإدارة المحلية على البلديات التي تمتلك صلاحيات مباشرة أصيلة بموجب أحكام قانون البلديات، أما المحافظات ما زالت جزءا من الإدارة المركزية لا تمتلك أية صلاحيات أصيلة إلا ما ندر[٥٣].

يعد الحكم المحلي من النظم المتقدمة في إدارة الخدمات، والتنظيم، وصدر أول قانون عثماني يتعلق بإنشاء المجالس البلدية في مختلف ولايات الدولة العثمانية سنة ١٢٨٤هـ ١٨٦٧م، وتمت تعديلات في الفصل السابع من قانون إدارة الولايات العمومية لسنة ١٢٨٧هـ ١٨٧١م، والذي تضمن تشكيل مجلس بلدي في كل مركز ولاية، أو لواء قضاء[٥٤].

يجتمع المجلس البلدي مرتين في الأسبوع، كما يجتمع عند الضرورة، ويترأس الرئيس اجتماعاته، وفي أثناء غيابه يترأسه نائبه، وتنفذ قراراته بالأكثرية، وعندما تتساوى الأصوات يؤخذ برأي الجهة التي صوت الرئيس إلى جانبها(٥٥).

أما صلاحيات المجلس البلدي في العهد العثماني فكانت: مراقبة الإنشاءات العمرانية في البلدة، وإزالة حظر الأبنية الخربة، وهدمها، وفتح الطرق وتعبيدها وصيانتها، والعمل على توسيع الأزقة والشوارع، والعمل على نظافتها وزينتها، وتنظيم مجاري المياه، ومراقبة الأوزان والمقاييس، وتحديد الأسعار، والإشراف على الصحة العامة فيها(٥٦).

وكانت واردات البلدية من الرسوم، والمبالغ المخصصة لها من قبل الحكومة، ومن الإعلانات، والهبات، ومن الأعطيات التي تؤخذ من الذين يستفيدون من تنظيماتها، والرسوم التي تفرضها على المخالفين، ورسوم الكيل والوزن، ورسوم الذبيحة، والحيوانات المباعة ضمن حدود البلدية (٥٧).

وتعتبر بلدية جرش من أوائل بلديات شرقي الأردن، حيث تشير إحدى الوثائق العثمانية أن بلدية جرش تعود بتاريخها إلى ما قبل عام ١٩١٠م، وبقي نظام المجالس البلدية العثماني ساري المفعول في شرقي الأردن حتى صدور قانون البلديات في ٣ شباط ١٩٢٥(٥٨).

وقد أخذ الأردن بنظام الإدارة المحلية منذ الأعوام الأولى لتأسيس إمارة شرقي الأردن بهدف توفير الخدمات، والمرافق المختلفة، وتنمية المجتمعات المحلية، وتطويرها.

وتعتبر سجلات قرارات المجالس البلدية مصدرا لدراسة تاريخ مدينة جرش، فقد أظهرت تلك السجلات تطور مدينة جرش العمراني، وبينت النشاط المتميز للمجلس البلدي في ضبط حركته العمرانية، ومراعاة أصول التنظيم، وخاصة فيما يتعلق بإعطاء الرخص، وفي تخطيط الطرق والأزقة، مع الاهتمام بالأمور التي تضفي على المدينة الأثرية مسحة من الجمال كإنارة الشوارع، وإقامة المنتزهات، وغيرها(٥٩).

قسمت محافظة جرش إلى خمس بلديات تتبعها مناطق (عدا برما)، وتتبع كل منطقة مجموعة من المراكز، وألغيت المجالس القروية، والبلديات السابقة.

بلديات المحافظة:

أولا: بلدية جرش الكبرى، وضمت منطقة جرش، وتبعتها التجمعات السكانية التالية:
أم قنطرة، ثغرة عصفور، جبا، الجبارات، الحدادة، دير الليات، الرشايدة، الرياشي، زقريط، العبارة، عصفور، المجر، مقبلة، النبي هود.

١) منطقة سوف.

٢) منطقة الكفير وتبعتها: الحازيية، عنيبة، أم رامح، الشيخ مفرج[٦٠].



ثانيا: بلدية باب عمان، وتبعتها ثلاث مناطق هي:

١) منطقة جبة: وتبعتها ضاحية الأمير فيصل.

٢) منطقة مرصع وتبعتها: الراية، الرحمانية، الدهامشة، الردات، الرجم العالي الأخضر، حي شختر، حي الراعي.

٣) منطقة المصطبة، وتبعتها: أم نوارة، تلعة الرز، النعيمي، السيل، الجمعية، عين أم ربيع [٦١].

ثالثا: بلدية برما، وتبعتها: دبين، المجدل، الجزازة، الخشيبة الفوقا (المنصورة)، الخشيبة الوسطى، همتا، عليمون، الفوارة، الهونة.

بلدية المعراض، وتبعتها مناطق: ساكب وريمون، والكتة، ونحلة، الحدادة، وتبع لمنطقة ريمون، ولمنطقة ساكب: ساكب ومجوزة، والحسينيات، ونجدة، والهواية وشملت منطقة الكتة: الكتة، وعمامة.

١) منطقة نحلة: جملا، والديسة.

٢) منطقة الحدادة، وتبعها: منشية بني هاشم الحدادة، جبل المنارة، الزبلية[٦٢].

رابعا: بلدية النسيم، وضمت أربع مناطق هي: بليلا، كفرخل، وتبعها كفرخل، وأسد بن الفرات، ومنطقة قفقفا، وأم الزيتون، ومنطقة الربوة، وتبعتها: المشيرفات (الشرقية، والغربية، والوسطى).

وكانت فكرة الإدارة المحلية قد ترسخت في عهد الإمارة، واستمر العمل بالانظمة العثمانية حتى شباط ١٩٢٥م[٦٣]، وقد أصدرت إمارة شرقي الأردن قانونا للبلديات في شباط ١٩٢٥م، وتم نشره في الجريدة الرسمية حسب الأصول[٦٤].

وقد تطورت الإدارة المحلية في الأردن في العهد الهاشمي، ومنها جرش، وتطورت خدماتها المحلية، وفي تقرير لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش (٢٠١٧- ٢٠١٩) أنه توجد في محافظة جرش خمس مجالس بلدية تشكل ما نسبته (٥٪) من مجموع عدد بلديات المملكة، ويعمل بها ما نسبته (٥٪) من إجمالي عدد العاملين في بلديات المملكة، والجدول التالي يبين تلك البلديات، وفئتها، وعدد موظفيها[٦٥].

البلدية	فئة البلدية	عدد الموظفين
جرش الكبرى	أولى	٨٠٧
المعراض	ثانية	٢٥٧
باب عمان	ثالثة	١١١
النسيم	ثانية	١١٨
برما	ثالثة	١١٠

وقد بلغ حجم موازنات بلديات محافظة جرش عام ٢٠١٤م ما قيمته (١١.٥٠٧.٩٥٧) دينارا، كما بلغت نسبة الرواتب والأجور من موازنات بلديات محافظة جرش للعام (٣٩٪)، حيث بلغت هذه النسبة في بعض البلديات إلى ما يزيد عن (٤٢٪)، وفي تقرير وزارة الشؤون البلدية لسنة ٢٠١٥م كانت مؤشرات الشؤون المالية لقطاع البلديات في جرش على النحو الآتي:

جرش الكبرى: حجم الموازنة: (١٠.٧٢٦.١٢٤) دينارا، وإيرادت البلدية: (٥.٧٨٩.٣٣٤) دينارا، ونفقات البلدية:(٢.٧٠٩.٠٠٠) دينار، وبلغت مديونيتها: (٦.٤٧٥.٧٨٢) دينارا.

بلدية المعراض: بلغ حجم الموازنة حوالي (٢.٨٨٠.٣٥٣) دينارا، وإيرادات البلدية (١.٧٩٩.٨٦٥) دينارا، والنفقات (١.١٥٣.٠٠٠) دينار وبلغت مديونية البلدية (٢٧٩.٠٠٠) دينار.

غرفة تجارة جرش:

تقوم غرفة تجارة جرش بعمل اجتماعات وندوات ودورات للتجار، لمعرفة أهم مشكلاتهم ومتطلباتهم، ومحاولة حلها وتلبيتها بالسرعة الممكنة، وتقديم المساعدات المادية لبعض الدوائر الحكومية للمساهمة في النشاطات والاحتفالات الوطنية، والرسمية.

عـدد أعضـاء غرفـة تجـارة جـرش (٨٣٥) عضـوا، ومـدة الـدورة الانتخابيـة أربـع سنوات[٦٦].

وتقوم غرفة تجارة جرش بأخذ رسوم من التجار، والمعـاملات التـي تقـدم إليهـا مـن التجار والمراجعين، كما ترصد كل أشكال التجارة التي تحدث داخل محافظة جرش.

مديرية شباب محافظة جرش:

تأسست مديرية شباب جرش سنة (١٩٩٥م) بعد استحداث محافظـة جـرش، وهـي من أحدث المديريات في المجلس الأعلى للشباب، وبدأت عملها الشبابي على مستوى محافظة جرش حيث كان يتبع لها فقط ثلاثة مراكز شبابية هي[٦٧]:

١) مركز شباب جرش.
٢) مركز شباب سوف.
٣) مركز شابات جرش.

ويعمل في مديرية شباب جرش كادر من الموظفين يبلغ عدده (٦٢) موظفا وموظفـة من مختلـف مسـتويات التأهيـل العلمـي والـوظيفي، مـنهم (٢٠) جامعيـا بنسـبة (٣٠٪)، وأحدهم يحمل مؤهل ماجستير في الإدارة، ويعمل معظم الجامعيين في المراكز الشبابية، وهناك (١٣) مشرفا جامعيا في المراكز الشبابية[٦٨].

المراكز الشبابية:

توجـد في محافظـة جـرش تسـعة مراكـز شـبابية عاملـة، ثلاثـة منهـا تأسسـت سـنة (٢٠٠٧)، وهناك ستة مراكز للشباب هي: جرش، سوف، ساكب، برما، قفقفا، كفرخـل، وثلاثة مراكز للشابات هي: جرش، سوف، بليلا، تعمل جميعهـا عـلى إشـباع احتياجـات الشباب في المحافظة[٦٩].

المراكز الشبابية في محافظة جرش:

١) مركز شباب جرش: تأسس عام ١٩٦٨م، وبلغ عدد الأعضاء المنتسبين له حوالي (٣٥٠) عضوا، ويشجع الشباب على المشاركة من خلال التنويع والتجديد بالنشاطات، والعمل على تلبية احتياجاتهم.

٢) مركز شباب سوف: تأسس المركز سنة ١٩٧٢م في وسط بلدة سوف، وعدد أعضاء الهيئة (١٦٦) عضوا، ويتميز المركز بتنظيم عدد من النشاطات الجاذبة للشباب مثل: البطولات الرياضية، والزيارات، والرحلات، والمعسكرات.

٣) مركز شباب ساكب: تأسس عام ٢٠٠٧م، وعدد أعضاء الهيئة العامة حوالي (٣٠٠) عضوا، وأقام المركز العديد من النشاطات الرياضية، والمعسكرات داخل المجتمع المحلي، والمدارس، والنادي[٧٠].

٤) مركز شباب كفرخل: تأسس عام ٢٠١٢م ويضم في عضويته (٤٧٨) عضوا، ويؤدي المركز خدماته للمجتمع المحلي[٧١].

٥) مركز شباب قفقفا: تأسس عام ٢٠١١م، وعدد أعضاء الهيئة العامة حوالي (١٣٠) عضوا.

٦) مركز شباب برما: تأسس أواخر سنة ٢٠٠٧م، وعدد الهيئة العامة (١٠٠) عضو، ويتمتع بدعم من المجتمع المحلي، وتمارس فيه نشاطات متنوعة ثقافية ورياضية واجتماعية[٧١].

٧) مركز شابات جرش: تأسس عام ١٩٧١م، ويقدم خدماته لشابات جرش، ويشترك في عضويته (١٢٥) شابة، ويقع مبنى المركز في وسط مدينة جرش، وهو مبنى مستأجر للحكومة من أكثر من (٥٠) عاما، ويتمتع المركز بعلاقات جيدة مع المجتمع المحلي، ويشارك في مناسبات المحافظة الرسمية والأهلية.

8) مركز شابات سوف: تأسس عام ٢٠٠٧م، وللمركز علاقات جيدة مع المجتمع المحلي، ويضم هيئة عامة عددها (٩٩) عضوا[٧٢].

9) مركز شابات بليلا: تأسس عام ٢٠١٤م، وعدد أعضاء الهيئة العامة ١٠٠عضوة.

مديرية زراعة محافظة جرش:

تعد الزراعة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وحظيت باهتمام الدولة لما توفره من إنتاج ومردود اقتصادي يعود على المجتمع، ونظرا لوجود أراض زراعية في كافة مناطق المملكة، فقد تم فتح مديريات زراعية كافة المحافظات، ومن بين تلك المديريات "مديرية زراعة محافظة جرش" لتقوم بدورها في خدمة الزراعة وتطورها في المحافظة [٧٣].

مهام مديرية الزراعة:

1) الحفاظ على الثروة الحرجية، والمراعي في المحافظة.
2) تعزيز الإنتاج النباتي والحيواني في المحافظة وتشجيع تطوره.
3) تنظيم إقامة مزارع تربية الأسماك، والبرمائيات، وصيد الأسماك، وتربية النحل في مناطق مختلفة في المحافظة.
4) تنظيم إقامة مزارع تربية المواشي، والدواجن، وتربية النحل، والمساهمة في تطوره[٧٤].

الثروة الحرجية:

الثروة الحرجية تعد في دول العالم ثروة قومية مهمة جدا، تحافظ عليها الدول بكل الأساليب الممكنة، ودائرة الحراج في الأردن من أقدم الدوائر الحكومية، فقد أنشئت في بداية عهد الإمارة الأردنية سنة ١٩٢٢م، وكانت تتمتع باستقلال مالي وإداري حتى سنة ١٩٧٣م، حيث صدر قانون الزراعة الأردني، وأصبحت دائرة الحراج تتبع وزارة الزراعة الأردنية[٧٥].

وتعد محافظة جرش من أكثر محافظات المملكة الأردنية الهاشمية التي تتواجد فيها غابات ومحميات حرجية، وتشتهر بغابات السنديان، والصنوبر، واللزاب، والأرز، وقد سبق الحديث عن تلك الغابات في الفصل الأول من الدراسة.

وتقوم مديرية زراعة جرش بالحفاظ على الثروة الحرجية في المحافظة، وتقديم كل ما يلزم للمحافظة عليها.

مديرية الإقراض الزراعي:

تتبع وزارة الزراعة، ولها دور كبير في دعم الزراعة، وتطورها، وقامت مديرية الإقراض الزراعي في محافظة جرش بتقديم قروض للمزارعين في المحافظة لدعم الزراعة، والقروض موسمية متوسطة، وطويلة الأجل للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وساهمت القروض في زيادة مستوى الدخل، وتوفير مزيد من فرص العمل(٧٦).

وقد استفاد المزارعون من الإعفاءات التي منحت لهم، وحققوا نجاحات كبيرة في مجالات تصنيع الألبان، وتربية الأغنام والنحل، واستصلاح الأراضي، فضلا عن مشروعات للغابات الزراعية المحمية.

وقد تم إعفاء صغار المزارعين من فوائد القروض الممنوحة لهم لتشجيعهم على تكثيف العمل الزراعي لزيادة الإنتاج.

مديرية آثار محافظة جرش:

تأسست دائرة الآثار العامة سنة ١٩٢٣م، وكان الهدف من وراء تأسيس دائرة الآثار العامة المحافظة على آثار البلاد من الاندثار، وصدر قانون الآثار لأول مرة سنة ١٩٣٤م، وخضع للتعديل أكثر من مرة كان آخرها في سنة ١٩٨٨م (٧٧).

وقد تم فتح مديريات آثار في محافظات المملكة، ومن بينها مديرية آثار جرش، وتقوم هذه المديرية بعدة مهام هي:

١) المحافظة على المواقع الأثرية في جرش، وقرى المحافظة التي تتواجد بها آثار.
٢) المساعدة بالتنسيق مع دائرة الآثار العامة في إدارة الآثار في المحافظة، والإشراف عليها، وحمايتها، وصيانتها، وعمل ترميم لها[٧٨].
٣) مراقبة حيازة الآثار في المحافظة والتصرف بها وفقا لأحكام قانون الآثار الأردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨م[٧٩].

مديرية عمل جرش:

تم افتتاح مديرية عمل في محافظة جرش بعد ترفيعها إلى محافظة، تعمل على تقديم خدماتها لأبناء المحافظة من حيث التشغيل في المحافظة، وتتمثل الخدمات المقدمة في مجال التشغيل لكل من الباحثين، وأصحاب العمل بالآتي[٨٠]:

مهام مديرية عمل جرش:

١) استقبال الباحثين ومساعدتهم في ملء الطلبات الخاصة.
٢) تقديم خدمات الإرشاد، والتوجيه المهني.
٣) التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني/ الجامعات/ المدارس لتقديم خدمات التشغيل، والإرشاد للباحثين في مناطق تواجدهم.
٤) التنسيق لتنظيم أيام، ومعارض وظيفية بالتعاون مع القطاع الخاص، تهدف إلى ربط الباحثين عن العمل بفرص العمل المتاحة.
٥) تنفيذ مبادرات ريادية بالتنسيق مع الجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، تهدف إلى نشر الوعي بثقافة العمل، وتشجيع الباحثين عن العمل للإقبال على فرص العمل التي يوفرها سوق العمل المحلي.
٦) استقبال أصحاب العمل، وطلباتهم من العمالة الأردنية (تدريب/ تشغيل).

٧) العمل على تلبية احتياجاتهم، والمواءمة بين الباحثين عن العمل وفرص العمل المتوفرة، أو التنسيق لعقد اتفاقيات تدريب وتشغيل[٨١].

٨) التنسيق مع الشركات للإعلان عن فرص العمل المتاحة، وتنظيم أيام ومعارض وظيفية لهذه الغاية.

المؤسسات الاجتماعية في محافظة جرش:

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية خدماتها في المحافظة من خلال مديرية التنمية الاجتماعية، كما يوجد في المحافظة مركزا تنمية مجتمع محلي، ويوجد عدد مركز للرعاية والتأهيل الإيوائي، بلغ عدد الجمعيات في محافظة جرش (٨٨) جمعية،

ومن خلال برنامج تعزيز الإنتاجية، فقد تم خلال عام ٢٠١٤دعم سبع أسر منتجة بقيمة (١٢.٥٠٠) دينار، وأقيم مشروع إنتاجي بقيمة (١٠.٠٠٠) دينار، وتم توفير فرصتي عمل من خلال المشاريع الإنتاجية، وهنالك صندوق الائتمان برأس مال (١٠.٠٠٠) دينار، مول ستة مشاريع.

أما بخصوص الأسرة، والطفولة، فقد بلغ عدد الحضانات في المحافظة (١٥) حضانة، وبخصوص رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، فهنالك مركز يخدم (٢٠) منتفعا، وسبعة مراكز تطوعية تخدم(٨١) منتفعا، بالإضافة إلى مركز حكومي يخدم (١٨٠) منتفعا، وهنالك مكتبان للخدمة الاجتماعية استقبلا (٣٣٤) حالة[٨٢].

كما تقوم مديرية التنمية الاجتماعية والمراكز المنتشرة في مناطق المحافظة بالعمل على تقديم خدماتها للأسر الفقيرة، من خلال تشييد المساكن وصيانتها، إضافة إلى تقديم المنح للجمعيات الخيرية في المحافظة لإقامة مشاريع تنموية، وكذلك تقديم قروض للأسر لإقامة مشاريع إنتاجية[٨٣].

وما زالت مديرية التنمية في محافظة جرش تقدم خدماتها للمستفيدين منها، ولديها طموح بأن تزيد من خدماتها في المحافظة مع دخول عائلات جديدة مستحقة للمعونة والخدمة الاجتماعية.

صندوق المعونة الوطنية:

يقوم صندوق المعونة الوطنية بتقديم الخدمات للحالات الفقيرة في محافظة جرش، والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

برنامج المعونات النقدية المتكررة: يقوم هذا البرنامج على صرف المعونة المالية الشهرية المتكررة للأسر المحتاجة التي تقع تحت خط الفقر، وذلك لفئات: الأيتام، والمصابين بالعجز الكلي الدائم وأسرهم، والمسنين وأسرهم، والمطلقات وأبنائهن، وأسر المعوقين، والامرأة التي لا معيل لها(٨٤).

كما يقوم بتقديم معونات عينية يحصل عليها من جهات كثيرة، وتقدم إلى مستحقيها من الفقراء والمحتاجين، ويكون التوزيع وفق آلية جديدة ومعايير موضوعة لغايات تقديم الدعم.

مديرية الصحة في محافظة جرش:

أولت حكومة إمارة الشرق العربي اهتماما بالناحية الصحية؛ لأهمية ذلك لأفراد مجتمع شرقي الأردن، وفي سنة ١٩٢٧م تم افتتاح ست مستشفيات صغيرة في مراكز الألوية، وكان يوجد طبيب واحد في جرش(٨٥)، وفي سنة ١٩٢٩م تم تعيين مأمور صحة في جرش لمراقبة الخدمات الصحية في مركز المقاطعة والقرى التابعة لها(٨٦).

وفي سنة ١٩٣٠م استحدثت في جرش عيادة تابعة لدائرة الصحة في عمان ضمت أربعة أسرة، وطبيب واحد، وكان طبيب جرش يعمل في قصبة عجلون مرة في الأسبوع يوم الخميس(٨٧).

وخلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٣م انتشرت العديد من الأمراض في منطقة الدراسة كالجدري، والكوليرا، والتيفوس، وداء الكلب، والسعال الديكي، وقد اتخذت حكومة شرقي الأردن كل الاحتياطات والإجراءات اللازمة لمكافحة الأمراض[٨٨].

ومع تطور القطاع الصحي في محافظة جرش تم إنشاء الكثير من المراكز الصحية والمستشفيات في المحافظة لتقدم الرعاية الصحية والطبية لسكان المحافظة، ويعد مستشفى جرش الحكومي من أولى المستشفيات في محافظة جرش، ويشير تقرير البرنامج التنموي للمحافظة أن الواقع الصحي متطور، وشهدت جرش نقلة نوعية في المجال الطبي والصحي، وفي المحافظة مستشفيان، و(٢٧) مركزا صحيا شاملا، وأوليا، وفرعيا[٨٩].

ويمكن القول أن القطاع الصحي في محافظة جرش قد تطور في العهد الهاشمي منذ بداية عهد الإمارة، وكان الاهتمام، وما زال في تقديم كل ما هو مفيد للقطاع الذي سينعكس إيجابا على المجتمع، واستمر الاهتمام في استحداث فتح المزيد من المراكز الصحية في قرى وبلدات المحافظة، ولا تكاد تخلو قرية من مركز صحي شامل ومركز للأسنان، يعمل في هذه المراكز، والمستشفيات نخبة من الأطباء العامين وأصحاب الاختصاص.

مديرية ثقافة جرش:

الثقافة: مشتقة من الفعل الثلاثي ثقف بمعنى حذق، وتمكن، وللثقافة دلالتان هما: معنى حسي بمعنى إدراك الشيء، والحصول عليه، ومعنى معنوي، وهو الحذق، والفطنة، وسرعة التعلم، والفهم، وإدراك العلوم، وضبط المعرفة المكتسبة[٩٠].

والثقافة هي المعرفة الإنسانية، ومجهودها للاحتفاظ بكيانها، وما قام به الإنسان في الآداب، والعلوم، والفنون، والمستوى العقلي الذي وصل إليه على العموم[٩١].

كان النشاط الثقافي العام في عهد الإمارة مقتصرا على المدارس، والنوادي الأهلية في العاصمة، وبقية مدن المملكة حتى الفترة التي أنشئت فيها دائرة الثقافة والفنون سنة ١٩٦٦م، والتي تولت التعاون مع الكتاب، والمثقفين، والفنانين، ودعم نشاطهم، وارتبطت الدائرة بوزارة الإعلام والسياحة والآثار[٩٢].

وفي سنة ١٩٧٦م تأسست وزارة الثقافة والشباب، وتبعت لها فيما بعد دائرة الآثار العامة، ودائرة المكتبات والوثائق الوطنية، والمركز الثقافي الملكي، ودائرة الثقافة والفنون، وبموجب النظام رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨م حدد القانون مسؤوليات وزارة الثقافة بالمسؤولية عن وضع السياسة العامة للثقافة، والتراث القومي والآثار، والتعريف بالحضارة العربية الإسلامية، ونشر رسالتها، وإحياء التراث القومي في العلوم، والفنون، والآداب، ونشره، ورعاية الفنانين، والأدباء، والكتاب، وتشجيعهم، وإنشاء المراكز الثقافية والفنية، والإشراف على أنشطة المراكز المماثلة، ودعم حركة التأليف، والنشر، وغيرها[٩٣].

وهناك مؤسسات ثقافية غير رسمية كالمنتديات الثقافية التي انتشرت في كل المدن الأردنية، والنوادي الرياضية التي ارتبطت بمؤسسة رعاية الشباب، وهي المؤسسة التي تتولى الاهتمام بالشباب، واهتماماتهم الثقافية والرياضية بالتنسيق مع دائرة الثقافة والفنون، وساهمت بعض الجمعيات الخيرية بالحركة الثقافية، لا سيما ما يهتم منها بالنشاطات الثقافية[٩٤].

والدولة الأردنية، وبحكم شرعيتها الدينية والسياسية والتاريخية والقومية، فقد عملت منذ نشأتها على نهج سياسي يجمع بين العروبة والإسلام، حيث أسندت الدولة السياسات الثقافية إلى وزارة الثقافة لتعزيز الثقافة الوطنية والقومية، وحمايتها من التبعية من خلال الاهتمام باللغة العربية لغة القرآن، ودعم التأليف والنشر، والمكتبات الوطنية، وحماية الوثائق، والتراث الحضاري[٩٥].

وعملت وزارة الثقافة على تطوير الحركة الثقافية في الأردن، وأسهمت بدور كبير في إثرائها عبر العديد من المحطات الكثيرة، ومنها مسابقات اختيار المدن الثقافية، وعلى سبيل المثال، اختيار مدينة إربد كمدينة للثقافة الأردنية في عام ٢٠٠٧م، وكذلك اختيار جرش مدينة للثقافة الأردنية ٢٠١٥م تشجيعا للثقافة، ولتنمية الحركة الثقافية في المحافظات الأردنية[٩٦].

لقطاع الثقافة دور كبير في حياة المجتمع، وفي رعاية الإبداع، وتوجيه المبدعين والموهوبين، كما أنه يساهم في رفع مستوى الحياة، وتحقيق التنمية[٩٧].

وتعد مديرية ثقافة جرش إحدى المؤسسات الحكومية التي تقوم بأدوار البناء والتعمير من خلال البناء المعرفي والثقافي، حيث أنشئت سنة ١٩٩٦م، ومن أهدافها: إرسال رسالة وزارة الثقافة ورؤيتها لبناء مجتمع محلي في المحافظات فيما يتعلق بنشر الوعي الثقافي بين فئات المجتمع كافة، وتقديم الدعم بكافة أشكاله للمبدعين من مختلف صنوف الإبداع الثقافي بين فئات المجتمع الثقافي، ودعم الهيئات الثقافية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والكشف عن الطاقات الإبداعية الشابة، وتشجيع النشء من كلا الجنسين، ورصد وتسجيل المشهد الثقافي العام في المحافظة بكل مكوناته، وإمكاناته، وإعداد الخطط، والبرامج الثقافية السنوية المتنوعة، والمتوائمة مع سياسة الوزارة، وتنفيذها بالتعاون مع الهيئات الثقافية، ومؤسسات المجتمع المحلي، وغيرها[٩٨].

ويمكن القول أن الأندية الرياضية المنتشرة في كافة قرى محافظة جرش، وما من قرية إلا وفيها نادٍ رياضي شبابي، ومن أكثر الأندية شهرة نادي جرش الرياضي، ويعد من الأندية الفاعلة في المحافظة.

كما تقوم الأندية بدور ثقافي كبير، إذ تعقد الكثير من الأنشطة الثقافية إلى جانب الأنشطة الرياضية، ومن أندية محافظة جرش الفاعلة نادي سوف الرياضي، ونادي ساكب الرياضي، ونادي كفرخل الرياضي، وغيرها من الأندية الرياضية الأخرى في قرى المحافظة.

إلى جانب الأندية الرياضية، هناك المنتديات الثقافية التي تقوم بنشاط ثقافي كبير من اللقاءات والندوات والنشاطات الثقافية التي تعقد هنا وهناك في قرى محافظة جرش، ومن أشهرها منتدى جرش الثقافي، ومنتدى سوف الثقافي، ومنتدى كفرخل الثقافي، ومنتدى ساكب الثقافي، ومنتدى العتمات الثقافي، ومنتدى ريمون الثقافي، ومنتدى بليلا الثقافي، ومنتدى المصطبة الثقافي، ومنتدى برما الثقافي، وغيرها.

رابطة الكتاب الأردنيين- فرع جرش:

لعب المثقفون في جرش، كما بقية أرجاء الوطن العربي دورا رياديا في نشر الوعي بقضايا الوطن، والأمة كافة، وقد كان للكتاب الجرشيين دور مميز على المستوى المحلي والوطني، بل وتجاوز ذلك إلى خارج حدود الوطن، وتزخر مكتبة الثقافة الأردنية بعدد كبير من أشكال النتاج الفكري لمثقفي المحافظة وكتابها، وقد تم تأطير هؤلاء الكتاب في رابطة الكتاب الأردنيين، وقامت وزارة الثقافة بدعم إصدارات نتاجهم الإبداعي في حقول الأدب كافة[٩٩].

الفن التشكيلي:

تطور الفن التشكيلي في محافظة جرش على يد مجموعة من الفنانين التشكليين ومراكز الشباب، وكان منهم الفنان علي عتوم، ومحمد سالم أبو زيتون، ومحمد شبلي العتوم، وأحمد علي قوقزة، وأحمد حسين الرواشدة، وإبراهيم قويدر، ووفاء حدادين، وعاطف حداد، والفنان الشاعر ياسر أبو طعمة، وغسان العياصرة.

وفي عام ١٩٩٦م، تأسست جمعية جرش للفنون التشكيلية بمبادرة من الفنانَيْن أسامة أحمد أبو زيتون، وفؤاد عضيبات، وأسسا أول نواة لمجموعة من الفنانين التشكيليين الذين نهلوا التعليم التشكيلي الأكاديمي من الجامعات الأردنية والعربية،

وهم فؤاد عضيبات، يعقوب عتوم، طارق عتوم، ريما أبو الليل، غدير قوقزة، محمد محاسيس، نبيلة أبو سيف.

وفي عام ١٩٩٨م تم تأسيس (رواق جرش) لدعم النشاط الفني التشكيلي، والأدبي، والموسيقى، والمسرح، وأقيمت العديد من المعارض الفنية ذات المستوى العالي[١٠٠].

الصحافة والإعلام في جرش:

كان لمحافظة جرش حضور مميز على الساحة الإعلامية، والصحف الأردنية منذ بدايات النهضة الإعلامية في المملكة الأردنية الهاشمية، وتبوأ أحمد علي العتوم موقعا متميزا في وزارة الإعلام كمدير للمطبوعات والنشر في نهاية سبعينات القرن العشرين، وشغل المخرج محمد البرماوي نقيب الفنانين الأسبق مواقع متقدمة في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وكان الصحفي ممدوح الحوامدة من أوائل الصحفيين الذين أطلوا على الجمهور من خلال صحيفة الرأي الأردنية منذ بداية السبعينات من القرن العشرين في صفحته (من وراء الكواليس)، وعلى صعيد الصحف اليومية ظهر أبناء المحافظة في الصحيفتين الأبرز على الساحة الأردنية، وكان أول عضو بنقابة الصحفيين من أبناء جرش محمد خير المارديني، كما اشتغل مندوبون لصحيفة الرأي كل من: حسني البلاونة ومنى العتوم وعاطف عتمة، وممدوح الحوامدة[١٠١].

وعلى صعيد الإعلام الرسمي فقد تم في عام ١٩٩٨م تأسيس مكتب لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، كما تم تأسيس مكتب لصحيفة الرأي، عمل به العديد من الصحفيين منهم حسني البلاونة، وعاطف عتمة، وفايز عضيبات، وعمر الحمصي، وأحمد العياصرة، وحسني العتوم، وطارق عضيبات ورفاد العياصرة[١٠٢].

وحديثا أصدرت بلدية جرش الكبرى "جريدة بلدية جرش الكبرى"، كما أعلنت بلدية جرش الكبرى عن تأسيس "إذاعة بلدية جرش"[١٠٣].

وهناك أعضاء في نقابة الصحفيين الأردنيين من أبناء محافظة جرش: حسني العتوم، ينال برماوي، عبد المحسن العتوم، علي عضيبات، د. حسن محاسنة، سامي محاسنة، د. حسن عقيل أبو غزلة، رفاد العياصرة، حافظ عليان، هداية حافظ، وغيرهم(١٠٤).

مهرجان جرش للثقافة والفنون:

انطلق مهرجان جرش للثقافة والفنون عام ١٩٨١م بمبادرة من الملكة نور الحسين رئيسة اللجنة الوطنية العليا للمهرجان، وقد أصبح تظاهرة فنية ثقافية تسعى إلى خلق وتنمية الإبداعات الوطنية وتبنيها، ومنحها فرصة الاحتكاك بالإبداع العربي والعالمي، بالإضافة إلى اختيار فعاليات ثقافية وفنية من أرقى الفنون العالمية لإتاحة الفرصة للمواطن الأردني للاطلاع على الثقافة العالمية(١٠٥).

ويعد مهرجان جرش ذراعا من أذرع الثقافة الوطنية، وهو يرسخ الثقافة والفن الجادين سواء على مستوى الفعاليات العالمية، أو العربية، أو الوطنية، فقد استضاف عبر سنواته عددا كبيرا من الفرق رفيعة المستوى، وعرف المواطن الأردني بأرقى فرق الموسيقى الكلاسيكية والفلكلورية، والباليه، وفرق الاستعراض والمسرح العالمي والعربي، كما أنه استضاف مئات الشعراء والنقاد والإعلامين العرب والأجانب(١٠٦).

والمهرجان من التجمعات الثقافية السنوية، وهو ملتقى للتعارف بين المثقفين، والمبدعين من داخل الأردن وخارجه، وتنشط الفعاليات الثقافية سنويا في مهرجان جرش.

وتنشط في جرش الفعاليات السياحية وخاصة خلال فترة انعقاد المهرجان(١٠٧).

مديرية أوقاف محافظة جرش:

تأسست مديرية أوقاف محافظة جرش بهدف القيام بالعمل الدعوي، والإرشاد الديني، وتعمل وفق برنامج رسمتها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في

إقامة وإدارة المساجد والجوامع، والعمل على رفع مستواها، وتحسين أحوالها بما يجعلها ملائمة لإقامة الشعائر الدينية[١٠٨].

وكذلك الإشراف على دور القرآن وإقامة المسابقات الدينية وتكريم الفائزين، والإشراف على إنشاء المقابر، وعلى تسويرها، وصيانتها، وحمايتها بالتنسيق والاشتراك مع الجهات المختصة في الحكومة[١٠٩].

ومن مهامها أيضا الإشراف على الوقف الإسلامي، وتنمية أمواله بقصد استمراريته، والوقف هو سنة متبعة من قبل، ويكون الوقف حسب شروط الواقف من حيث انحصاره في الواقف أو ذريته.

مؤسسة الضمان الاجتماعي- فرع جرش:

هي مؤسسة حكومية تكافلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، تهدف مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى تأمين الاحتياجات الأساسية للمؤمن عليه، ولكافة أفراد أسرته من خلال توفير دخل مستمر، ومنتظم، وكذلك المساعدة بتحقيق الاستقرار الوظيفي كدافع أساسي.

وتقدم المؤسسة التأمينات التالية:

١) تأمين إصابات العمل.
٢) تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
٣) تأمين الأمومة.
٤) تأمين تعطل عن العمل.

وتم افتتاح فرع الضمان الاجتماعي في جرش سنة ١٩٩١م.

الجهاز الأمني في محافظة جرش:

يتكون الجهاز الأمني في محافظة جرش من الأمن العام، حيث توجد قيادة شرطة المحافظة التي تتبع لها أقسام، ومراكز أمنية، وبعض بلدات المحافظة، ويتولى الجهاز

الأمني المحافظة على النظام والأمن في المحافظة، وحماية الأرواح والأعراض، والأموال، ومنع الجرائم، والعمل على اكتشافها، والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، وكذلك التنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى في المحافظة، ومنها مكتب المخابرات العامة لتحقيق الغاية نفسها(١١٠).

مكتب المخابرات العامة:

حدد قانون المخابرات العامة رقم (٢٤) لعام ١٩٦٤م واجبات ومهام المخابرات العامة الأردنية بحماية الأمن الداخلي، والخارجي للملكة الأردنية الهاشمية، من خلال القيام بالعمليات الاستخبارية اللازمة(١١١)، ويقوم المكتب بدور كبير في الحفاظ على الأمن، والتنسيق مع الجهات الأمنية الأخرى بما يحقق الأمن والسلامة العامة للمجتمع.

الدفاع المدني:

تقوم مديرية الدفاع في محافظة جرش بالتدخل لتقديم المساعدة والإسعاف للأشخاص في حالة وقوع حوادث وكوارث، كما تعمل على حماية الممتلكات من الأخطار بتحصين المباني، والتوعية العامة لتجنب الحوادث المتكررة مثل: الحرائق، والغرق، والانهيارات، وحالات التسمم، ومواجهة الظروف الجوية القاسية(١١٢).

المؤسسات الداعمة لاقتصاد محافظة جرش:

صندوق التنمية والتشغيل:

ساهمت القروض المقدمة من صندوق التنمية والتشغيل خلال العام ٢٠١٤ على مستوى المملكة بتوفير (١٢٢٤٩) فرصة عمل، وكان من المتوقع أن تساهم في توفير

(١٢٦٧٣) فرصة عمل خلال العام ٢٠١٥، و(٣٤٤١) فرصة عمل خلال العام ٢٠١٦، و(١٤٢٤٧) فرصة عمل خلال العام ٢٠١٧، و(١٤٩٦٠) فرصة عمل خلال العام٢٠١٨[١١٣].

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية:

تعمل المؤسسة على تطوير المشاريع الاقتصادية في المملكة ورعايتها ودعمها، وزيادة حجم الصادرات وفرص التصدير إلى الأسواق الدولية والإقليمية، من خلال تمكين الشركات والمشاريع الأردنية من التطور والنمو محليا، وترويج منتجاتها في الأسواق الدولية[١١٣].

كان هناك جهد للمؤسسة في دعم المشاريع والبرامج في جميع محافظات المملكة خلال الفترة من ٢٠٠٩-لغاية الربع الأول من عام ٢٠١٥، ومن أهم تلك البرامج التي دعمتها المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، مايلي:

١) برنامج دعم قطاع الخدمات في محافظة جرش(٢٠٠٩- ٢٠١١ jsmp1): تم تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الناشئة والقائمة في قطاع الخدمات بحسب شرائح محددة لـ (١٧٦) مشروعا على مستوى المملكة، وبحجم استثمار بلغ (١٢١.١١) مليون دينار، وبحجم تمويل من المؤسسة بلغ (٧٣٨.٨) مليون دينار، وفر (٤٧٨) فرصة عمل.

٢) برنامج دعم قطاع الخدمات (٢٠١٣- ٢٠١٥ jsmp2): تم تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الناشئة والقائمة في قطاع الخدمات بحسب شرائح محددة لـ (٢٠٤) مشاريع على مستوى المملكة، وبحجم استثمار بلغ (٩٣٢.٢١) مليون دينار، وبحجم تمويل من المؤسسة بلغ (٨٥٤.١١) مليون دينار، وفر (١٧٤٥) فرصة عمل.

٣) برنامج دعم قطاع الصناعات (٢٠١١ - ٢٠١٤ jsmp2): تم تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الناشئة والقائمة في قطاع الصناعة بحسب شرائح محددة لـ (٢٤٦) مشروعا على مستوى المملكة، وبحجم استثمار بلغ (٦٩٤.٢١) مليون دينار، وبحجم تمويل من المؤسسة بلغ (٨١٠.١٥) مليون دينار، وفر (١٤٩١) فرصة عمل(١١٤).

٤) صندوق تنمية المحافظات المرحلة الأولى (منح) ٢٠١١-٢٠١٢: تم من خلال صندوق تنمية المحافظات تقديم منح لـ(٣٤) مشروعا على مستوى المملكة وبحجم استثمار بلغ (٤. ٦٥٦) مليون دينار، وبحجم تمويل من المؤسسة بلغ (١. ٨٠٥) مليون دينار، وفر فرص عمل بلغت (٧٩٦) فرصة عمل(١١١).

وكان لمحافظة جرش نصيب من هذا الدعم الذي قدم من المؤسسة، والذي ساهم في دعم القطاعات التجارية والصناعية في المحافظة، كما ساهم صندوق دعم المحافظات في التخفيف من حدة الفقر والبطالة، وتوفير فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل.

الدعم الإضافي في مجال تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تم التوقيع مع بنك الاستثمار الأوروبي على منحة في إطار صندوق التحول لشراكة دوفيل (transition) لتنفيذ مشروع دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (support to smes growth)، وبقيمة إجمالية تبلغ (٨٥.٣) مليون دولار.

ويهدف المشروع إلى المساهمة في دعم واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، مع إيلاء تركيز خاص للمشاريع ذات إمكانات النمو المرتفعة، عن طريق تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية وتبني وتطبيق الابتكار[١١٥].

يجري تطوير برنامج لدعم القطاع الخاص (private sector development psd) بهدف عمل روابط بين الشركات الصغيرة والكبيرة وإدماج الأعمال الميكروية

والصغيرة في دائرة سلاسل القيمة لتعظيم المنافع التجارية، وتم التوقيع على اتفاقية قرض مشروع "التنمية الشامل لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة" بقيمة (٧٠) مليون دولار أمريكي، وينفذ مباشرة من قبل البنك المركزي الأردني، بهدف دعم قطاعات الشركات المتوسطة والصغيرة وغيرها، من خلال قيام البنك المركزي الأردني بإعادة الإقراض لهذا القطاع خلال البنوك ومؤسسات التمويل الميكروي العاملة في المملكة، والراغبة في تقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة منخفضة نسبيا، لتقوم بدورها بإعادة الإقراض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تعزيز الوصول المالي لهذه المؤسسات بما يساعدها على توسيع قدراتها وتطوير أعمالها، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي في خلق فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومحاربة الفقر[١١٦].

وتعمل الجمعيات التعاونية في محافظة جرش على تقديم العون والمساعدة للمستحقين، وعلى رأس تلك الجمعيات: جمعية جرش التعاونية، وكذلك جمعيات قرى المحافظة الأخرى، وتقوم تلك الجمعيات بتقديم أشكال العون المادي والعيني لكل من تثبت حاجته.

مؤسسات التدريب المهني في محافظة جرش:

مؤسسة التدريب المهني:

شهد الاقتصاد الأردني مؤخرا تطورا سريعا وملحوظا، إلا أن هذا التطور لم يكن كافيا لاستيعاب التدفق السنوي المتزايد للباحثين الجدد عن عمل، وكان قطاع التدريب المهني يخرج عمالا غير ملتزمين، وذوي مستوى تدريب متدن، وقد تفاقمت هذه المشكلة في ضوء غياب المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في جميع مراحل التدريب المهني، حيث أسهم هذا الغياب بتوسيع الفجوة بين احتياجات القطاع الخاص والمهارات المتوافرة لدى الخريجين.

ويبرز جهد مؤسسة التدريب المهني في محافظة جرش من خلال مركز التدريب المهني في المحافظة، حيث يعمل المركز على تقديم برامج تدريبية مجانية أو بأجور رمزية للشباب والشابات، تتناسب ومتطلبات سوق العمل، والتي من شأنها مساعدة المتدربين على تجاوز ثقافة العيب، والعمل بالمهن المتوفرة.

ويلاحظ ضعف الإقبال على برامج التدريب المهني، وبرامج التدريب الأخرى، وهنا لا بد من نشر الوعي بأهمية المهن، والعمل على جعل هذا القطاع جاذب للعمالة من ناحية التأمينات الاجتماعية والأجور، والعمل على مواءمة برامج التدريب المهني مع احتياجات سوق العمل، ورفع قابلية تشغيل القوى العاملة من خلال التدريب المناسب وبرامج التدريب الملائمة لاحتياجات السوق(١١٧).

ويمكن القول أن مؤسسة التدريب المهني من المؤسسات التي ساهمت في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، كما ساهمت في توفير الكثير من فرص العمل التي يحتاجها الشباب.

هوامش الفصل الثاني:

١) عزمي أبو عليان، التقسيمات الإدارية في الأردن ١٩٢١-١٩٥٢م (عمان : ١٩٩٩م)، ص ٣٥.

٢) أبو عليان، التقسيمات الإدارية، المرجع السابق، ص ٣٥-٣٦.

٣) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر– عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م، عمان ، ١٩٧٣م)، ص ٣٥-٣٦.

٤) أبو عليان، التقسيمات الإدارية، مرجع سابق، ص ٤٨.

٥) سليمان الموسى، ومنيب الماضي: "تاريخ الأردن في القرن العشرين"، ص١١٣. علي محافظة: " تاريخ الأردن المعاصر"، ص ٣٥-٣٦، محمد أحمد الصلاح: "الإدارة في إمارة شرق الأردن "، ص ٩٠، ص٩٥.

٦) الشرق العربي، السنة الخامسة، ١٨ آذار ١٩٢٨، ص ٤-١٤.

٧) الشرق العربي، السنة الخامسة، ١٨ آذار ١٩٢٨م، ص ٤-٩،(٥) الشرق العربي، العدد ١٥، ٣، ١٨/ ٣/ ١٩٢٨م، ص ٧.

٨) أبو عليان، التقسيمات الإدارية، مرجع سابق، ص ٤٨-٤٩.

٩) الشرق العربي، العدد ١٨٣، بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٢٨م، ص٧.

١٠) الجريدة الرسمية، العدد ٢٦٦، بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٣٠م ، ص ٣٩٩.

١١) المصدر السابق، العدد ٢٦٦، بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٣٢م ، ص ١٤٩.

١٢) الجريدة الرسمية، العدد ٣٥٨، بتاريخ ١/ ٨/ ١٩٣٢م ، ص ٣٣٤.

١٣) الجريدة الرسمية، العدد ٣٩٢، بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٣٣م، ص ٢٤٤.

١٤) الجريدة الرسمية، العدد ٣٩٩، بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٣٢م، ص ٣٢٨.

١٥) المصدر السابق، ، العدد ٤٣٨، بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٣٤م، ص ٢٥٦.

١٦) المصدر السابق ، العدد ٦٣٦، بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٣٩م، ص ٣٩٦.

١٧) الجريدة الرسمية، العدد ١، ٤٣، بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٣٢م،ص ١٤٩.

١٨) المصدر السابق، العدد ١، ٤٣، بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٣٢م، ص ١٤٩.

١٩) المصدر السابق ، العدد ١، ٣٥٨ بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٣٢م، ص ٣٣٤.

٢٠) المصدر السابق ، العدد ١٧، ٩٢ بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٣٣م، ص ٢٤٤.

٢١) المصدر السابق ، العدد، ١٦،٩٧ بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٣٣م، ص٣١٥.

٢٢) المصدر السابق، العدد ١٧، ٣٦ بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٣٩م،ص ٣٩٦.

٢٣) نظام التقسيمات الأردنية رقم ٤٦، لسنة ٢٠٠٠م، وتعديلاته، نظام التقسيمات الإدارية موقع وزارة الداخلية الأردنية، نظام التقسيمات الإدارية، موقع وزارة الداخلية الأردنية retrieved 21-5-2011

٢٤) خالد سمارة الزعبي، ١٩٩٣م، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر، عمان، ص٢٢.

٢٥) محمد سعيد هاشم الداوود، النظام القانوني للتقييم الإداري للمحافظة في التشريع الأردني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، كانون ثاني، ٢٠٢٠م، ص ٧.

٢٦) توثيق محافظة جرش ٢٠٠٠، التقسيمات الإدارية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٠٠٠، ١٤٧٨، الداود، مرجع سابق، ص٧، نوفان العجارمة، مجالس المحافظات في الأردن، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، مجلة ١، عدد٤٨٧ ،٣. التقسيمات الإدارية، الجريدة الرسمية، العدد ١٤٧٨ ،٢٠٠٠.

٢٧) الداوود، النظام القانوني، مرجع سابق ص١٥.

٢٨) بيان شديفات، دور قانون اللامركزية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ٢٠١٥-٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠١٨م، ص٥٧.

٢٩) حمدي القبيلات (٢٠١٠) مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، ط١، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الداوود، مرجع سابق، ص ١٧-١٨.

٣٠) الداوود، النظام القانوني، مرجع سابق ص١٥.

٣١) التقسيمات الإدارية، الجريدة الرسمية،العدد ١٤٧٨ ،٢٠٠٠.

٣٢) بيان شديفات، دور قانون اللامركزية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ٢٠١٥-٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠١٨ م، ص٥٧.

٣٣) حمدي القبيلات (٢٠١٠) مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردتية الهاشمية،ط١ ،عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

٣٤) الداوود، مرجع سابق، ص ٨-١٠.

٣٥) أبو عليان، التقسيمات الإدارية، مرجع سابق، ص ١١٨-١١٩.

٣٦) أبو عليان، المرجع السابق، ص ١١٩.

٣٧) أبو عليان، المرجع السابق، ص ١٢٠-١٢١.

٣٨) دائرة الأحوال المدنية، والجوازات، موقع الدائرة الإلكتروني، ٢٠٢٠م.

٣٩) دائرة الأحوال المدنية، والجوازات، الموقع الإلكتروني، ٢٠٢٠م .

٤٠) معن أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، ج١ ،ص ٣٢٨.

٤١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي، ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ٣٢.

٤٢) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٥م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٥م، ص ٣٢.

٤٣) قطــاع الأشــغال، مئويــة الدولــة الأردنيــة، الموقــع الإلكــتروني للــوزارة 100.jordan.jo.

٤٤) وزارة الأشـغال العامـة والإسـكان، الموقـع الرسـمي للحكومـة الإلكترونيـة Portal.jordan.jo

٤٥) وزارة البيئة، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٢٠م، moenv.gov.jo

٤٦) السلطة القضائية، مئوية الدولة الأردنية، الموقع الرسمي، ٢٠٢١م

٤٧) قانون تشكيل المحاكم النظامية، المادة (٣)، رقم القـانون ١٦لسـنة ٢٠٠١ رقـم ٦٨ لسنة ٢٠٠٢م.

٤٨) قانون تشـكيل المحـاكم النظاميـة، المـادة (٣)، رقـم القـانون ١٦لسـنة ٢٠٠١م، رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٢م.

٤٩) وزارة العدل الأردنية، موقع وزارة العدل الإلكتروني، ٢٠٢١م.

٥٠) قانون محاكم الصلح، رقم ١٥، المادة (٣)، ١٩٥٢، والقانون المعـدل رقـم ١٣ لسنة ٢٠٠١م.

٥١) المـادة (٤) قـانون تشـكيل المحـاكم النظاميـة رقـم (٦٨) لسـنة ٢٠٠٢م، موقـع وزارة العدل، موقع وزارة العدل الأردنية الإلكتروني.

٥٢) نوفل نعمة الله نوفل، الدستور العثماني، (بيروت: ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م) مجلـد ٢، ص٤١٨-٤٢١.

٥٣) محمــد كــرد علــي، خطــط الشــام، ج٥، (بيــروت: مطبعــة الأعلمــي للمطبوعات،١٩٢١م) ص١٣٢.

٥٤) سالنامة ولاية سورية، دفعة ٢٩، بتاريخ ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧، ص٢١٧-٢٢٠.

٥٥) سالنامة سورية المصدر السابق، ص٢٢٥.

٥٦) هند أبو الشعر، إربد وجوارها، ص ٢١٣-٢١٤ . قانون انتخاب البلدية، جريدة المقتبس، دمشق، السنة الأولى، عدد١١، بتاريخ ١٣٢٦هـ / ٢٨ كانون أول ١٩٠٨م، جريدة المقتبس، دمشق، عدد ٨٩٨، بتاريخ ١٩صفر ١٣٣٠هـ١٩١٢م.

٥٧) أبو الشعر، إربد وجوارها، مرجع سابق، ص ٢١٤.

٥٨) الزقوطي، موسوعة جرش، مرجع سابق، ص ص ١٩.

٥٩) الزقوطي، موسوعة جرش، المرجع السابق، ص ٢٠.

٦٠) الزقوطي، موسوعة محافظة جرش، ص ٢٠.

٦١) الزقوطي، موسوعة محافظة جرش، المرجع السابق، ص ٢١.

٦٢) الزقوطي، موسوعة محافظة جرش ٢٢.

٦٣) المصدر وزارة الشؤون البلدية، ٢٠١٥م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٨م، ص ١٥.

٦٤) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٥م، المصدر السابق، ص ١٥-١٦.

٦٥) غرفة تجارة جرش، دليل منظمات المجتمع المدني، ٢٠٢٠م.

٦٦) موسوعة جرش المعرفية الإلكترونية، الباب الخامس، ص ٧٢.

٦٧) موسوعة جرش المعرفية الإلكترونية، الباب الخامس، ص ٧٢.

٦٨) موسوعة جرش المعرفية الإلكترونية، الباب الخامس، ص ٧٢.

٦٩) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، ص ٧٤.

٧٠) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، ص٧٦.

٧١) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، ص ٧٦.

٧٢) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، ص ٧٦.

٧٣) إستراتيجية وزارة الزراعة في إدارة الأزمات والكوارث الوطنية والزراعية، وزارة الزراعة، عمان، آذار ٢٠١٨م، ص ١٣.

٧٤) إستراتيجية وزارة الزراعة، مرجع سابق، ص ١٣-١٤، موقع وزارة الزراعة الأردنية الإلكتروني .,Agr.jordan.jo

٧٥) وزارة الزراعة، موقع وزارة الزراعة الأردنية، ٢٠٢٠م .

٧٦) مؤسسة الإقراض الزراعي، وزارة الزراعة، ٢٠٢٠م، Portal.jordan.jo

٧٧) دائرة الآثار العامة، عمان، الموقع الإلكتروني :www.doa.gov.jo

٧٨) دائرة الآثار العامة، عمان .الموقع الإلكتروني :www.doa .gov.jo

٧٩) دائرة الآثار العامة، عمان، الموقع الإلكتروني، www.doa.gov.jo

٨٠) وزارة العمل، ٢٠١٤) ، موقع وزارة العمل الإلكتروني.

٨١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش، ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١٢.

٨٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش، ٢٠١٧-٢٠١٩، ص ١٣.

٨٣) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش٢٠١٧-٢٠١٩م، ص١٣.

٨٤) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش، ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١٣-١٤.

٨٥) سليمان الموسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٣٦٠

٨٦) التقرير السنوي لدائرة الصحة العامة لسنة ١٩٢٩م، الموسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٦.

٨٧) جريدة الشرق العربي، العدد ١٦٠، الجمعة ١محرم ١٣٤٥هـ/ ١ تموز ١٩٢٧م، ص ١٤، الموسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٣٦٠.

٨٨) وثائق المكتبة الوطنية، ملف رقم ٦/ ٥، الاحتياط ضد الكوليرا بتاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٣١م، المصدر نفسه، ملف رقم ٨/ ٤/ ٢٦٨، بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٤٢م، الشرق العربي، العدد ١٤٤، الجمعة ٢٦ جمادى الأولى ١٣٤٥هـ/ ١ كانون الثاني ١٩٢٧م، ص ١٤.

٨٩) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١٢.

٩٠) محافظة، محمد، التربية الوطنية (عمان :منشورات الجامعة الهاشمية، ٢٠٠٨م)، ص ١٦٣.

٩١) عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، الطبعة الرابعة، القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م، ص ١٥٠.

٩٢) هاني العمد، المؤسسات الثقافية في الأردن (١٩٦٥-١٩٩٥م)، عمان، منشورات لجنة تأريخ الأردن، مطبوعات الجمعية العلمية الملكية.

٩٣) محمد محافظة، مرجع سابق، ص ١٦٤.

٩٤) محافظة، مرجع سابق، ص ١٦٤.

٩٥) علي محافظة وآخرون، التربية الوطنية، عمان :دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص ١٧٥.

٩٦) وزارة الثقافة الأردنية، مشروع مكتبة الأسرة، صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠٠٧م.

٩٧) أحمد القضاة، الحركة الثقافية في عجلون، موسوعة المعارف الأردنية، الجزء الرابع، عمان، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٢م، ص ٢٩.

٩٨) مديرية ثقافة جرش، الأرشيف، جرش، بتاريخ ١٥/ ٦/ ٢٠١٥م.

٩٩) موسوعة جرش المعرفية، مرجع سابق، الباب الخامس، ص ٢٤.

١٠٠) موسوعة جرش، الباب الخامس، ص٦٣.

١٠١) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، ص ٦٤.

١٠٢) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، ٢٠١٧م.

١٠٣) موسوعة جرش، الباب الخامس، المرجع السابق.

١٠٤) موسوعة جرش المعرفية، الباب الخامس، ص٥٠.

١٠٥) الباب الخامس، موسوعة جرش، المرجع السابق، ص٥٤.

١٠٦) محمد حتاملة، موسوعة الديار الأردنية (عمان :مطبعة الجامعة الأردنية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م)، ص ٥٢٦.

١٠٧) حتامله، المرجع السابق، ص ٥٢٦-٥٢٧.

١٠٨) حتاملة، المرجع السابق، ص ٥٢٧

١٠٩) وزارة الزراعة الأردنية، موقع وزارة الزراعة الإلكتروني، ٢٠٢٠م.

١١٠) وزارة الزراعة الأردنية، موقع وزارة الزراعة الإلكتروني، ٢٠٢٠م .

١١١) وزارة الداخلية، مديرية الأمن العام، المملكة الأردنية الهاشمية، الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية، Portal .jordan.gov.jo

١١٢) دائرة المخابرات العامة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، Portal.jordan.gov.jo

١١٣) مديرية الدفاع المدني، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٢٠م.

١١٤) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩، ص ٢٩.

١١٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ٢٩-٣٠.

١١٦) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ٣٠.

١١٧) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ٣٠.

الفصل الثالث:

الناحية الاقتصادية

الأراضي في جرش:

كانت الأراضي مقسمة في العهد العثماني إلى قسمين: التيمار، وهي الأراضي العامة، وتعطى بصورة تيمار، وزعامت للفلاحين مقابل جزء معين من الإنتاج على أن يدفع الفلاح الضرائب المستحقة، وكانت معظم أراضي جرش، وما جاورها من القرى كسوف، وساكب، وريمون، ونحلة، والكتة، وكفرخل، وغيرها من القرى من نوع التيمار، والزعامت [١].

وقسمت الأراضي من حيث ملكيتها إلى عدة أنواع هي:

١) الأراضي الأميرية (Miri) أراضي الدولة، وتنتمي لهذا النوع أراضي المنطقة، وهي أراض ورثتها الدولة العثمانية عمن سبقها من دول الفتح الإسلامي، وخصصت للاستعمال الزراعي، وفوضت لأهالي القرى، والعشائر مجتمعة، أو فرادى مقابل دفع ضريبة العشر [٢].

٢) الأراضي المملوكية، وهي الأراضي التي خضعت لأغراض العمران داخل حدود المناطق البلدية، أو القروية، والتصرف بها حق مطلق لمالكها، وشملت بالإضافة إلى ذلك الدور والبساتين، والحواكير، وتوجد في سجلات الأراضي إشارات كثيرة إلى أراضي مملوكية لأشخاص كثر، وهناك ملكيات كثيرة [٣].

٣) الأراضي الموقوفة، وهي التي خضعت لأهداف دينية، أو خيرية، كالمساجد، والمدارس، والمكتبات، وتخضع الأرض الموقوفة لشروط الواقف، وذريته، وهناك سجلات في المحاكم الشرعية لأسماء أشخاص قاموا بعمل وقف لأرض لمسجد، أو مدرسة.

٤) الأراضي المتروكة، وهي الأراضي التي تركت للاستعمال العام مثل الطرق، والأسواق، وأراضي المراعي [٤].

٥) الأراضي الموات، وهي الأراضي غير المستثمرة، وتكون بعيدة عن العمران مسافة ميل ونصف، ولا يمكن استثمارها إلا بإذن رسمي من الدولة، وإذا استصلحت فإنها تصبح أرضا أميرية[٥].

تسوية الأراضي في جرش:

تعد سجلات التسوية مصدرا لدراسة الأراضي في جرش خلال فترة الدراسة، وهي مادة وفيرة توثق للتاريخ الاجتماعي، والاقتصادي في مرحلة تأسيس الدولة الأردنية الحديثة برئاسة الأمير عبد الله الأول ابن الحسين طيب الله ثراه.

وقد حدد قانون الأراضي المشاع بأربعة هي: الأحراش، والبيادر، والمراعي، و(اليايلاق)، و(القيشلاق)، أي محلات ومسارح الماشية مدة الصيف، وهي أراضي مكتومة[٦]. ولا تتخذ جنائن لغرس الأشجار.

أما نظام المشاع، فقد عرفته منطقة جنوب سورية عموما، وهو نظام زراعي لا يتبع لنظام مكتوب لكنه متداول[٧]، تتم بموجبه قسمة الأراضي الزراعية إلى عدد ثابت من الحصص/ الأسهم/ الأنصبة وتوزع كل قطعة بموجب الحصص، وبصورة دورية داخل نطاق القرية على السكان لزراعتها واستثمارها، وهذا يعني أن منطقة استثمار وزراعة كل عشيرة لم تكن ثابتة[٨].

ويفسر الباحث Antoun أن نظام المشاع يرتبط بنظام الضرائب التي كانت تفرض بشكل جماعي على كل قرية، وأنه لا يعود إلى تأثير النظام البدوي، ويرتبط بزراعة الحبوب، أو ما يعرف بنمط الزراعة الجافة[٩].

وقد تم إجراء تسوية للأراضي، واعتمادها في محاولة جادة لتحديد الملكية الفردية، والتخلص من نظام المشاع لتمييز حدود أراضي الدولة، وحفظ حقوق الخزينة، ومتابعة الضرائب[١٠]، وتأمين تحصيلها بدقة، وذلك عندما سنت إمارة شرقي الأردن قانون

تسـوية الأراضـي لسـنة ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣٢م مـن أجـل تسـوية جميـع المسـائل المعلقـة المختصة بأي حق تملك، أو حق منفعة في الأراضي بصورة نهائية[١١].

وقد بقـي قـانون الأراضـي المعمـول بـه أواخـر العهـد العثمـاني إلـى السـنوات السـبع الأولى من عهد الإمارة، ثم أصبح التوجه إلى إصدار قـانون الأراضـي وتسـوية جميـل المسائل التي كانت عالقة في القـانون السـابق، وكـان الهـدف منه تمييز حـدود الأراضـي ومتابعـة الضـرائب المفروضـة علـى الأراضـي، وبقيـت التقسـيمات الـواردة في القـانون السـابق موجـودة مـن حيـث تصـنيفاتها. وقـد أجريـت تعـديلات علـى قـانون الأراضـي والمساحة وأدخلت مـواد جديـدة، وحـذفت مـواد، وتمـت مراعـاة التطـور الـذي يشـهده المجتمع.

وتقـوم مديريـة الأراضـي والمسـاحة في محافظـة جـرش بالإشـراف علـى الأراضـي، ومتابعة ما يتعلق بها مـن مشـكلات ومعالجتهـا وفـق أفضـل الوسـائل المتبعـة تكنولوجيا وتقنيا.

وحسب نظـام الملكيـة المشـاع، كان يـتم توزيـع أصـحاب التصـرف في الأراضـي إلـى فرق، وتنسب كل فرقة إلـى مختارهـا، ولا يشـترط أن تكـون الفرقـة الواحـدة مـن عشـيرة واحـدة، حيـث تنضـم العشـائر الأصـغر إلـى فرقـة العشـيرة المتنفـذة، وربمـا جاورتهـا في الحارة والسكن، كما يبدو لنا، وتشـترك الفرقـة في فلاحـة الأرض، وزراعتهـا، حيـث يـتم توزيع قطع الأراضـي المعلومـة في كـل قريـة، وبشـكل دوري بـين هـذه الفـرق لزراعتهـا، ويقوم الناطور بإعلان خطة التوزيع على المـلأ بعـد إجـراء القرعـة الجماعيـة، وبحضـور ممثلي الفرق[١٢].

وتبدو مبررات تسوية الأراضي واضحة في الأنظمة التي أصدرتها الإمارة مبكرا، فقـد صدر نظام تحرير الأراضي، وتم نشره في الجريدة الرسمية ضمن الأعداد ٢٦، ٢٧، ٢٧، ٢٩، ٣٠ ما بين ١٧ ربيع الثاني ١٣٤٢هـ/ ٢٦ تشرين ثاني ١٩٢٣م و١٦ جمـادى الأولـى

١٣٤٢هـ ٢٤ كانون أول ١٩٢٣م، ووضع ذيل معدل له في ٣١ كانون أول ١٩٢٣م، ونشر في الجريدة الرسمية في ١٥ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ ١٣ تشرين أول ١٩٢٤، ضمن العدد ٧٤ من الجريدة الرسمية[١٣].

وصدر قانون تسوية الأراضي لسنة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٣م ضمن ملحق الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن في سنتها الرابعة[١٤].

قانون تسوية الأراضي:

حدد قانون تسوية الأراضي لسنة ١٣٥١هجري/ ١٩٣٣م المقصود بعبارة التسوية بأنه: تسوية جميع المسائل، والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف، أو حق تملك، أو حق منفعة في الأراضي مهما كان نوع ذلك الحق، وكان مقدارضريبة الأعشار المفروضة على أراضي الإمارة يصل إلى ١٢.٥٪ من المحصول، وكانت تجبى على الخانات (الأسر) لا على أساس المحصول.

وحسب ما تذكر الدكتورة هند أبو الشعر نقلا عن جريدة الكرمل الصادرة بحيفا في أيلول ١٩٢٦م، "بأن هناك خللا في نظام الضريبة يجب تصحيحه، بأن تفرض الضريبة على أساس نسبة دخل الأهالي، وأن تكون زيادة الضريبة موقوفة على زيادة الإنتاج[١٥].

وعالجت "المادة الثالثة" من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م موضوع الضرائب، بأنه "بعد تعيين حدود أي قرية، أو أرض للدولة، يقدر الدخل السنوي للأرض الواقعة في تلك الحدود ويدون، وتنفيذا للغرض المقصود من هذا التثمين، وتقسم الأراضي إلى عدة قطع متناسبة، ويقدر الدخل السنوي لكل قطعة على حدة"، وجاء أيضا في نص المادة نفسها بأن الدخل السنوي هو "الدخل الذي يحتمل أن ينتجه مزارع يفلح أرضه بطريقة جيدة ومناسبة وفقا لقواعد الفلاحة المتبعة في المنطقة المجاورة لأرضه خلال سنة متوسطة الإنتاج"[١٦].

وتلخص جلسات المجلس التشريعي الأردني الأول الرأي القانوني في ضريبة العشر ووضع الفلاح، ففي الجلسة السادسة المنعقدة في يوم الإثنين ١٧/ ١١/ ١٩٣٠م، قال أحد أعضاء المجلس محتجا: ... أين الرحمة بحالة المكلف الأردني(١٧)، ويبدو من خلال مداخلات المجلس التشريعي الأردني أن هناك ارتفاعا في الضرائب المفروضة على الفلاحين الذين كانوا يعانون من مشكلات أخرى غير الضرائب التي أثقلت كاهلهم، وهذا ما جعل عضو المجلس النيابي بطلب التخفيف عن الفلاحين خلال تلك الفترة.

الزراعة في جرش في عهد الإمارة:

أخذت حكومة إمارة شرقي الأردن مع بداية تأسيسها على عاتقها تشجيع الزراعة وتحسينها، خاصة أن حوالي ٨٥٪ من سكان الإمارة يعملون في الزراعة، ويعيشون من موردها، فكانت أولى خطواتها في هذا المجال تأسيس المصرف الزراعي في عام ١٩٢١م، عندما صادرت الحكومة موجودات فروع المصرف الزراعي التي تأسست في شرق الأردن في كل من السلط والكرك وإربد من قبل الحكومة العربية الفيصلية بدمشق(١٨).

يعتمد اقتصاد المدينة بشكل كبير على الزراعة والتجارة، حيث تحتل نصيب الأسد بمدخول المدينة، وجرش مدينة زراعية، يعمل الكثير من أهلها في الزراعة نتيجة لتوفر الأراضي الخصبة بالقرب من المدينة، ويبلغ عدد أشجار الزيتون في محافظة جرش حوالي مليون وربع المليون شجرة مزروعة على أرض مساحتها (١١٠) آلاف دونم من إجمالي مساحة محافظة جرش البالغة (٨٤٦، ٤١٣) دونما، وينتج الدونم الواحد من ثمار الزيتون (٤٠٠-٥٠٠ كغم) في الأراضي المروية، و(٣٠٠-٣٥٠) كغم في الأراضي البعلية.

وتعتبر زراعة الزيتون من المصادر الاقتصادية لأهالي المناطق الزراعية في جرش، كما أن موقعها المتوسط بين اثنتين من أكبر المدن الأردنية هما عمان وإربد، ساعد في زيادة التبادل التجاري معهما(١٩)

كان الاهتمام الحكومي بالزراعة في وقت مبكر من تاريخ الإمارة، ففي رسالة بعث بها وكيل رئيس النظار إلى حاكم إربد الإداري، أشار فيها إلى تمتع منطقة إربد وجبل عجلون بوفرة الحراج وسعة الأراضي، وجودة التربة التي تؤهلهما؛ لأنها تصلح أن تكون مركزا تجاريا مهما، إذا ما اعتني بأمرهما حق الاعتناء، مطالبا بتزويده بالاقتراحات بشأن أفضل الوسائل للتوصل إلى هذه الغاية(٢٠) .

ولكن هذه الميزات التي تمتعت بها منطقة عجلون لم تحل دون معاناتها من الظروف الجوية السيئة كالمحل والجفاف نتيجة قلة الأمطار، إضافة إلى الظروف السياسية التي شهدتها المنطقة في حقبة الدراسة، عانى خلالها المزارعون أشد المعاناة، وكان للمصرف الزراعي -الذي تأسس عام١٩٢٢م- دور إيجابي في مواجهة مثل هذه الظروف، ومساعدة المزارعين على تخطيها، وذلك بمنحه القروض المالية والبذار، بعد أن يتم تقديم تقارير زراعية من قبل مأمور الزراعة بحال هذه الأراضي(٢١).

ويبدو أن كميات الإقراض كانت من الكم بحيث طلب من مدير المصرف ضبط عملية الإقراض، وعدم التأخر على المزارعين كي لا تبقى أراضيهم معطلة عن الزراعة، مما يضاعف الضرر عليهم، ولتفادي ذلك أوعزت الحكومة بتشكيل لجنة لدراسة أحوال المزارعين، وتحديد درجة احتياجهم للمال لشراء البذار(٢٢) .

وتجلى الاهتمام الحكومي بالزراعة بتشجيع المزارعين على التركيز على المحاصيل ذات الجدوى الاقتصادية كالتبغ بكافة أنواعه: البلدي، والهيشي، والتنباك(٢٣).

كما حرصت الحكومة على تزويد المزارعين بكل الوسائل التي يمكن أن ترفع سوية أراضيهم، وزيادة إنتاجها، ففي رسالة وجهها متصرف عجلون في تشرين الأول ١٩٣٦م إلى مخاتير القرى طلب منهم فيها إعلام المزارعين بوجود آلات للحراثة تدار وتحرك باليد، بحيث يمكن لأصحاب الأراضي السهلة استعمالها لحرث أراضيهم[٢٤]، وفي السياق ذاته بعث المتصرف رسالة إلى مخاتير القضاء لإعلام المزارعين بوجود "تراكتورات" لحراثة الأرض، خصصت لقضاء إربد، ويمكن لمن يرغب باستئجارها[٢٥] .

ومن الأمثلة على الإرشادات التي كانت تقدمها الحكومة لتوعية المزارعين الامتناع عن وضع الزبل في الأراضي الخراب (الكراب) التي لا تزرع، خوفا من عدم كفاية مياه الأمطار، وكذلك حث المزارعين على اغتنام فرصة حلول موسم الغرس، والتشجير لغرس الشجر بأنواعه لا سيما شجر الزينة (التفيلون) ذي الكلفة والعناء القليل، حيث وفرت الحكومة كثيرا من أنواع الغراس بأسعار رمزية، كما طالبت الأهالي بتهيئة الحفر للغراس لكي تتعرض للمطر، على أن يقوم مأمور الزراعة بجولة للإشراف على ذلك، وإرشاد المزارعين الذين يرغبون بتخطيط أراضيهم، وتقديم أحسن الغراس لهم[٢٦] .

وكانت الحكومة الأردنية خلال عهد الإمارة قد أبدت اهتماما بموضوع الاعتداء على المزروعات، وما يلحق بها من أضرار، ففي رسالة بعث بها رئيس الوزراء "إبراهيم هاشم" إلى متصرف لواء عجلون في ١٥ شباط ١٩٣٥م، تحدث فيها عن جرائم قطع الأشجار، والظروف التي ترافقها، ونتائجها، والإجراءات المتخذة بخصوصها، وأنه من اللازم فرض عقوبة جماعية على أهل القرى جراء ما يقومون به من اعتداءات على الأشجار الحرجية، وعلى إثر هذا الكتاب بعث متصرف اللواء إلى مدير ناحية جبل عجلون كتابا يطالبه فيه ببذل أقصى الجهود للتحقيق بالخلافات بين الأهالي، والتي ينجم عنها حدوث جرائم قطع الأشجار[٢٧]، ويتبين من خلال كتاب رئيس الوزراء إبراهيم

هاشم مدى الاهتمام الحكومي بضرورة المحافظة على الثروة الحرجية التي تعرضت منطقة لواء عجلون، ومنطقة قضاء جرش التي تشتهر بغاباتها هي الأخرى للاعتداءات.

وفي نيسان ١٩٣٦م صدر قانون صيانة الغراس والمزروعات، وبموجبه تم فرض غرامة مالية على المعتدي على المزروعات مقدارها "خمسين مليما"، إضافة إلى التعويض الذي يدفعه لقاء الضرر الذي ألحقه بالمزروعات[٢٨].

وتعرضت المزروعات خلال فترة عهد الإمارة للعديد من الآفات، منها فأر الحقول الذي ظهر عام ١٩٣٠م على نطاق واسع، حيث أتلف العديد من المزروعات، وقامت دائرة الزراعة لمواجهته توزيع نشرات توعوية، وكميات وافرة من السم للقضاء عليه، وطلب متصرف لواء عجلون من مخاتير وهيئات اختيارية القرى تنظيم جداول بموقع الأراضي الموبوءة بالفأر، وأسماء أصحابها [٢٩].

ويبدو من خلال النشرات التوعوية على انتشار هذه الآفة التي ألحقت الضرر بالمزروعات، جعل السكان يطلبون من إدارة قضاء عجلون وضع حد لهذه المشكلة التي أضرت بمزروعاتهم.

واقع القطاع الإنتاجي الزراعي في محافظة جرش:

وقد انتشرت في جرش الكثير من المزروعات في بلدات المحافظة، فقد انتشرت زراعة الحبوب بأنواعها المختلفة، والخضراوات، والأشجار المثمرة، وعلى رأسها الزيتون، والعنب، والفواكه[٣٠].

وتعد جرش من المحافظات الأردنية الزراعية، والسياحية بامتياز؛ نظرا لغنى مواردها الطبيعية والبشرية، وبحسب البرنامج التنموي للحكومة للعامي (٢٠١٤-٢٠١٦م) فقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية في المحافظة حوالي (٨٥٤٩٥) دونما، أي ما نسبته (٧٠٪) من مجمل مساحة المحافظة و(٤٪) من الأراضي الكلية القابلة للزراعة بالمملكة.

وتشكل زراعة الفواكه حوالي (٧٩٪) من المساحة المستغلة في المحافظة، و(٨٪) على مستوى المملكة، كما يشكل إنتاج الزيتون والعنب النسبة الكبرى من الإنتاج الكلي من الأشجار المثمرة، وتشكل المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في محافظة جرش حوالي (١١٧٤٣) دونم، ومساحة الأراضي المزروعة بأشجار الفاكهة حوالي(٦٧٦٦٦) دونما، ومساحة الأراضي المزروعة بالخضروات حوالي (٦٠٨٦) دونما[٣١].

أما الثروة الحيوانية، فقد بلغ مجموع الثروة الحيوانية من: الضأن، والأبقار، والماعز ما مجموعه (٤٥٦٢٠) رأسا موزعه على: الضأن (١٠٧٠٠)، والأبقار (١٥٣٠)، والماعز (٣٣٣٩٠) [٣٤]، وقد عانى القطاع الزراعي في محافظة جرش من عدة مشكلات هي:

١) تسويق المنتجات الزراعية، وإيجاد الأسواق المناسبة.
٢) الارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.
٣) عدم توفر الدعم اللازم للمزارعين لاستمرارية الإنتاج.
٤) التعدي على الأراضي الحرجية والحرائق[٣٥].

ونلحظ مما سبق أن محافظة جرش غنية بمواردها الاقتصادية على كافة أنواعها، وعكس ذلك الاهتمام الذي تحظى بهذه الزراعة، ويعمل الفلاحون على زيادة إنتاجهم الزراعي، رغم المشكلات التي يعاني منه قطاعهم الزراعي، وعلى رأسها مشكلة تسويق الإنتاج، وإيجاد أسواق تستوعبه.

كما أن الحكومة تعمل من جانبها على التخفيف عن المرزارعين بالبحث عن أسواق تستوعب الإنتاج، وكذلك تقديم قروض ميسرة لهم بفائدة قليلة وفق مدة زمنية معينة.

الأدوات الزراعية

استخدم الفلاح أدوات زراعية شتى في أعمالهم الزراعية، وكان من أهم هذه الأدوات:

١) المحراث، ويتكون من الأدوات التالية:

أ- الكابوسة: وهي عبارة عن مقبض يمسك به الحراث ليحفظ بوساطته السكة، ويبلغ طولها حوالي ٤٠ سم، وعرضها حوالي ٤ سم[٣٦].

ب- الذكر: وهو عبارة عن قطعة خشبية مائلة قليلا، وغالبا ما يكون من شجر السنديان أو البلوط، ويبلغ طوله حوالي ٨٥ سم[٣٧].

ت- السكة: وهي عبارة عن قطعة حديدية مخروطية الشكل يبلغ طولها حوالي ٥٥ سم.

ث- البرك: وهي قطعة خشبية مقوسة الشكل لها تجويف يمر بها الذكر، لتدعيم الذكر من خلال وجود قطعة خشبية صغيرة تسمى بلعةِ[٣٨].

ج- الوصلة: وهي القطعة الخشبية التي تصل ما بين البرك (الناطح)، ومقدمة العود، وتكون منحنية للأسفل قليلا[٣٩].

ح- النير: وهو عبارة عن قطعة عريضة من الخشب الخفيف في كل طرف منها توجد قطعتان صغيرتان من الخشب، لكي يسهل وضع النير على رقاب الحيوانات[٤٠].

خ- القطريب: قطعة خشبية طولها ٦ إنشات، تتصل بها حلقة النير، وتمنعها من الانزلاق.

د- الحلقة: وهي قطعة خشبية منحنية بين الشرعة، والوصلة،

ذ- الشرعة: وهي قطعة من الجلد، وغالبا ما تكون من جلد الإبل على شكل حزام تصل بين النير، والحلقة[٤١].

ر- المنساس: عبارة عن عصا طويلة يكون أحد أطرافها مدبب يسمى الناقوزة، ويسمى الطرف الآخر بالسبوط، تركب عليه قطعة حديدية لإزالة الطين العالق على السكة أثناء الحراثة[٤٢].

٢) أما أدوات الحصاد ونقل المحصول فهي:

أ- المنجل: وهي أداة حديدية ذات شكل هلالي طرفها الداخلي حاد، وهي الأداة الرئيسية للحصاد[٤٣].

ب- الحورة: وهي قطعة من الجلد يضعها الحصاد على صدره أثناء الحصاد الصيفي حتى لا يؤذيه سفير القمح وقصله[٤٤].

ت- القادم: وهو مصنوع من الخشب يحمل به المحصول من الحقل إلى البيدر على ظهور الدواب، واستعمل لأنه الطريقة الوحيدة التي كانت تتسع لأكبر كمية من المحصول في وقت انعدمت فيه الآلات[٤٥].

٣) أما أدوات درس المحصول وتذريته عند الوصول للبيدر فهي:

أ- اللوح: وهو قطعة خشبية مسطحة عرضها متر، وطولها متران، أما أسفل اللوح، فهو مرصع بقطع صغيرة من الحجارة السوداء، لتساعد على درس القش وتنعيمه، ويسحب اللوح بوساطة الحصان عادة، وقد تستخدم الدواب الأخرى في ذلك أيضا[٤٦].

ب- الشاعوب: وهو عبارة عن عصا خشبية طويلة حوالي ١.٥م تقريبا مصحوبة بأداة حديدية لها أربعة أصابع حديدية، وكان يستعمل لسحب وتقليب القش[٤٧].

ت- المذراة: وهي عصا خشبية طويلة مصحوبة بمجموعة من الأصابيع الخشبية، وعادة ما تكون سبعة، وتستعمل في عملية الذراية عند هبوب الريح بعد درس القش وتنعيمه، حتى ينفصل القمح عن التبن، والمواد الأخرى[٤٨].

ث- الغربال: وهي أداة يبدأ استعمالها بعد الانتهاء من عملية التذرية لفصل التراب، والحجارة الصغيرة من القمح[٤٩]، وهناك أدوات أخرى لكيل القمح، منها الصاع، وسعته (١٠) كغم من القمح، ثم يوضع القمح في عدول خاصة مصنوعة من نسيج صوف الأغنام، ويتسع لـ١٦ صاعا، ثم تنتقل هذه لتوضع في كواير (مفردها كوارة) مبنية من الطين داخل البيت، لتخزين الحبوب فيها[٥٠].

موعد الزراعة:

يعتبر شهر تشرين أول من كل عام بداية الموسم الزراعي لدى فلاحي بلاد الشام[٥١]، ويعتمد قرار المزارع أن يبذر القمح بعد أول هطول للأمطار، أو أن يزرع قبلها على عدة عوامل منها: أن تكون الأرض بورا، وكانت صلبة بعد عدة سنين من عدم حراثتها، فلا يمكن حرثها إلا بعد سقوط الأمطار الأولى[٥٢].

وتفضل القرى ذات المستوى العالي في الارتفاع أن تزرع عفيرا، لأن المحاصيل التي تزرع متأخرة في فصل الشتاء، قد تتأثر بالبرد، كما أن التأخير يعرض المحصول لخطر الجراد، ورياح الصحراء الربيعية المتأخرة[٥٣]، كما أن المزارع عند ذلك يحرث الأعشاب التي تنمو بعد المطر في الوقت الذي تكون فيه السيطرة على الأعشاب الضارة في مراحلها الأولى للنمو أكثر من التأخير في ذلك[٥٤]، ويتبع ذلك حسب الظروف الملائمة للمحصول، فالقمح والشعير يزرعان في نهاية تشرين الثاني، ويزرع الفول في شهر كانون الأول أحيانا كما تزرع الكرسنة والعدس في شهر شباط، وتزرع محاصيل الذرة، والسمسم في نهاية آذار وخلال نيسان، وتتوقف في شهر أيار[٥٥].

وتحتاج محاصيل الكرسنة، والفول، والعدس لموسم نضوج يتجاوز الأربعين يوما، كما تستغرق مدة نضوج الشعير إلى خمسة وستين يوما، أما القمح فيحتاج إلى خمسة وسبعين يوما، ويتم حصاد الكرسنة، والعدس في منتصف شهر نيسان، ثم يليها الشعير بعد عشرين يوما، ثم القمح بعد عشرة أيام[٥٦]، ولا زالت الزراعة مستمرة، ولم تتغير مواعيد زراعة المحاصيل.

موعد الحصاد:

كانت عملية الحصاد تتم بوساطة العائلة الأبوية، أو بوساطة عائلة أصلية من الرجل وزوجته وأبنائه المتزوجين وغير المتزوجين، وقد تشمل الأصدقاء، والجيران، كما كان يقوم صاحب الأرض باستئجار رجل أو أكثر للحصاد، ثم يقومون بجمع الحصاد مقابل كيس واحد من القمح.

وفي الوقت نفسه كان صاحب الأرض يقوم باستئجار عدد من نساء القرية مقابل أجر يومي، وحسب تقاليد القرية يعمل الرجل فقط بالمنجل خلال فترة الحصاد، وتتبعهم النساء، ثم الأطفال لالتقاط السبلات الساقطة، كما يحضر الرعاة مواشيهم مباشرة وراء الحصادين لترعى العقير، فتصبح الأرض المحصودة منطقة رعي عامة للسكان[٥٧].

وعادة ما يبتدئ الحصادون الحصاد من منتصف، أو من الثلثين الباقيين من المحصول، ليعطيهم ذلك راحة نفسية في العمل، ونشاطا أكثر، وعادة ما كان الحصادون يتركون الموارس لتفويت الفرصة على الرعاة من الاقتراب من الأرض المحصودة، وبعد جمع المحصول ينقل إلى البيدر، وغالبا ما يكون في منطقة مرتفعة من الأرض، وقد يستعمل الرجل أرض بيدر قرابته بعد انتهاء القريب من درس محصوله، أو يستأجر أرض بيدر آخر مقابل الثمن[٥٨].

وكان يفصل القمح على أرض البيدر إلى أربعة كومات، وهي: الحبوب، والتبن الجيد لعلف الدواب، والقش (القصل) الذي يستعمل في عمل المساند، والقصل القصير، الذي يستعمل كوقود، وفرش، وعلف لحيوانات الحراثة[٥٩].

وبعد عملية درس المحصول يقسم الناتج، وتستهلك معظم المحاصيل لدفع الديون المحلية، ودفع حصة الشريك المرابع عنده طيلة السنة[٦٠].

وقد تم استبدال تلك الأدوات التقليدية في عملية الدرس بآلات الدرس الحديثة التي تمتاز بسرعة الأداء ودقة العمل، كما تقوم بفصل التبن عن القمح أوالعدس، أو الشعير.

المشكلات الزراعية:

كانت هناك عدة عوامل أثرت في الحياة الزراعية للفلاح، سواء كان التأثير على الزراعة، أو على الفلاح القائم عليها، ومن المشاكل الزراعية التي عانى منها المزارع في بداية مشواره الزراعي عدم قدرته على تحديد المواعيد الرئيسية للزراعة، وقلة درايته بظروف الطقس، ومدى ملاءمة بعض المحاصيل الزراعية في ظرف مناخي ما[٦١].

وقد كان المردود الزراعي متدنيا نظرا للوقت الطويل الذي اعتاد عليه الفلاح، حتى يتعرف على الظروف المناخية، وتذبذب هطول الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة، والبرد القارس الذي عم المنطقة خلال الفترة ١٩٠٩ حيث أتلفت كمية كبيرة من المحاصيل الزراعية، وعددا من الأشجار، وقدرت الخسارة بـ٤٥ ألف ليرة[٦٢]، كما أن عدم انتظام الدورة الزراعية سبب مشكلة ملكية الأرض المشاع.

إن الأمراض كانت وبالا على الفلاح وحيواناته ومحاصيله الزراعية، فبعد انتهائه من جني المحصول، تكثر الأمراض مثل: التيفوئيد، والحصبة، والملاريا، والحمى، بالإضافة إلى الطاعون الذي حل بالمنطقة مسببا وفاة ٢٠٪ من مجموع السكان، مما أدى إلى هجرة الفلاحين من قراهم إلى قرى أخرى[٦٣].

أما الأمراض التي كانت تصيب بعض الحيوانات فهي داء الكلب، وأبو اللسان الذي كان يسبب موت الحيوان، وترك الأرض دون فلاحه[٤]، ومن المشاكل التي عانى منها الفلاح ظهور الجراد الذي كان يأتي من جهات نجد ويفتك بالمحاصيل الزراعية[٦٤].

وكانت الضرائب من أكبر المشاكل التي عانى منها الفلاح، وقد تعددت الضرائب وتنوعت، وفاقت قدرته على تحملها، ومنها ضرائب للشيوخ، وضرائب للدولة، وملتزميها، وضرائب لجنود الجندرمة، مما حدا بالفلاح إلى العزوف عن الزراعة إلى أعمال أخرى.

وكان من النادر أن يموت فلاح في قريته التي ولد فيها[٦٥]، مما أدى إلى فقدان الأرض لراعيها، كما أثر في إنتاجها بشكل كبير.

الثروة الحيوانية:

تنوعت الحيوانات في جرش، وتعددت وفقا لتضاريس المنطقة، والمناخ الملائم، والينابيع المتعددة، وقد اشتهرت منطقة جرش وبلداتها بتربية المواشي، وخاصة الماعز[٦٦].

وقد كانت المناطق الجبلية هي الأنسب لتربية مثل هذا النوع من الماشية مثل: قرية سوف، وريمون، والكته، وبرما، ودبين، وغيرها نظرا لملاءمة الطبيعة للماعز الذي اعتنى به السكان لتكلفته القليلة، وقد اهتم السكان بتربية المواشي للحصول على منتوجاتها الغذائية، ولحومها، وأصوافها لحوائجهم الرئيسة(٦٧).

كما اعتنى السكان أيضا بتربية الأبقار؛ للاستفادة منها في الحراثة، ومن إنتاجها الغذائي(٦٨)، وربى سكان جرش وقراها أيضا حيوانات الركوب والنقل: كالحمير، والبغال، والخيل، وقد تم استخدامها في عملية الحراثة، ونقل المحصول من الحقل إلى البيدر، وفي عمليات درس المحاصيل(٦٩).

وكانت الحمير الأكثر اقتناء لدى سكان المنطقة، لكلفتها القليلة، وقيامها بمعظم الأعمال، وقد ظهرت أهميتها من خلال السجلات الشرعية التي كانت تشير إلى كثرة عمليات السرقة التي كانت تحصل لها(٧٠).

كما اهتم سكان منطقة جرش بتربية النحل التي انتشرت في جميع مناطق المحافظة للاستفادة منها من مادة العسل، فقد ازدهرت تربية النحل في المنطقة بسبب الجبال العالية التي غطت قممها كروم العنب، والفواكه، والبرتقال، والليمون، وتعد تربية النحل مصدرا للدخل والتنمية الاقتصادية، فقد استفاد بعض السكان من هذا النمط الزراعي.

كما وجدت مجموعات من الحيوانات البرية: كالأرانب، والضبع، والذئب، وبنات آوى، بالإضافة إلى الخنازير البرية في الأدغال، والأحراش: كدبين، وغابة ثغرة عصفور، كما وجدت الأفاعي بأنواعها المختلفة(٧٢)، ولا زالت بعضها موجودة في المنطقة.

أما الطيور، فقد تنوعت أصنافها، وكان من أهمها الدجاج، والحمام، والحبش الذي كان يستفاد من لحمها، وبيضها غذاء رئيسيا للسكان، مثلما كانت الطيور الجارحة مثل: الصقور، والنسور، والباشق، وكانت تكثر أيضا طيور الحجل، والزريقي، والحمري وغيرها(٧٣).

الضرائب في عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م:

أولت حكومة إمارة شرقي الأردن اهتماما خاصا بالأرض والزراعة؛ لأنها تمثل مصدر دخل رئيس لخزينة الدولة، ومثلت ضريبة الأعشار الضريبة الرئيسية في الإمارة، وقد أوردت الجريدة الرسمية توضيحا للأعشار المتوارثة من أيام العثمانيين، حددت فيه الموقف الرسمي منها، فقالت: من المعلوم أن الضرائب المترتبة، والموروثة عن الحكومة العثمانية ليست عادلة، سواء من ناحية نسبتها للأراضي، أو طريقة فرضها، أو توزيعها على القرى والمكلفين، وهذه الضرائب تتألف من ضريبة العشر، وضريبة الويركو وبدل الطريق، فضريبة العشر مطروحة إما بصورة مقطوعة، كما هو الحال في المقاطعات الشمالية والجنوبية، أو بطريقة تخمين المحصولات كما هو جار في لواء البلقاء، أما ضريبة الويركو فإنها في الأصل فرضت على الأفراد المكلفين، وأضيفت في المقاطعات الشمالية والجنوبية في ضريبة العشر المقطوعة، في حين كانت مشوشة في لواء البلقاء وقد ألغت الإمارة ابتداء طريقة الأعشار بالمزايدة العلنية، حيث أصدرت في أيلول ١٩٢١م قانون قبول مطالب الملتزمين المتحققة عند الزراع من أصل بدلات الالتزام العائد للخزينة[٧٤]، وتذكر الباحثة الدكتورة هند أبو الشعر استنادا إلى سجلات تسوية الأراضي أن إمارة شرقي الأردن أعطت اهتماما استثنائيا بتسوية الأراضي وتحديد الحقوق على الأرض، وضمان حقوق الدولة أيضا.

وقد تحقق للدولة ذلك بصدور قانون تحرير الأراضي وتثمينها لسنة ١٩٢٧م، في ١٦ تشرين الأول١٩٢٧م، وبموجبه تم النص على ضرورة تعيين حدود القرى وحراج الدولة وأملاكها الأخرى، وبحدود قطع الأراضي الداخلة ضمن حدود القرية، وتعيين قيمة كل أرض وتسجيلها من أجل فرض الضرائب عليها، ونص القانون على ضرورة الالتزام بالمتر كوحدة مساحة للقياس[٧٦].

قانون ضريبة الأراضي:

ورد في المادة الخامسة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٣٥٢هجري/ ١٩٣٣م تحديدا للضريبة على الأراضي بنسبة ٦٪ من دخل الأرض السنوي، وحلت هذه الضريبة محل الضرائب السابقة (الأعشار، الويركو، بدلات الطريق)، وتم تطبيق هذا النظام في أقضية الكرك والطفيلة ومعان مع بداية السنة المالية ١٩٣٤م، و١٣٥٤هجري ١٩٣٥م حسب القرار رقم ٣٥٠ الصادر في ١٩ آب ١٣٥٢هجري ١٩٣٣م، وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٣٥٢هجري ١٩٣٣م، صدر القرار رقم ٥٠٦ المؤرخ في تشرين الثاني والمتضمن تطبيق القانون في كل من قضاء مأدبا وعشائر بني حميدة، وفي ٢ كانون الأول ١٣٥٢هجري ١٩٣٣م، صدر القرار رقم ٣٠ المتضمن تطبيق هذا القانون في قضاء عمان ولين عشائر بني صخر، في حين طبق القانون في قضاء السلط بموجب القرار رقم ٣١٩ الصادر في ٤ نيسان ١٣٥٣هجري ١٩٣٤م [٧٧].

وعندما تأسست إمارة شرقي الأردن استمرت الحكومة في جباية معظم الضرائب وفقا للقوانين العثمانية حتى عام ١٩٣٢م، حيث حلت الضرائب الأردنية محل الضرائب العثمانية وأصبحت كما يلي:

١) ضريبة الأراضي land tax: فرضت عام ١٩٣٢ وحلت محل ضرائب الويركو والعشر والطرق وكانت تجبى بمعدل ٦٪ من دخل الأرض السنوي[٧٨]، وبناء على ذلك تم توزيع الأراضي على سكان الإمارة بشكل رسمي، وانتهى هذا التوزيع في منطقة عجلون عام ١٩٣٥ [٧٩].

٢) ضريبة المواشي animal tax: وكانت تجبى بمبلغ ٥٠ مل فلسطيني على الأغنام والماعز[٨٠].

٣) ضريبة الأبنية والأراضي ضمن مناطق البلديات: وقد حلت محل ضريبة المسقفات العثمانية وتجبى بمعدل يتراوح بين ٤٪ و ٨٪ من الربع المقدر للأبنية، والأراضي المعدة للإيجار[٨١].

٤) ضريبة الدخل income tax: فرضت عام ١٩٣٣ لتحل محل ضريبة التمتع العثمانية وتستوفى من الموظفين بنسبة تتراوح بين ١.٥ و٣٪ [٨٢].

وملخص القول بأن سكان المنطقة كانوا يدفعون الضرائب أيام الحكم العثماني بأسلوب تعسفي فيه الكثير من الظلم، والاستبداد، وكانت الحكومة العثمانية تأخذ الكثير من خيرات المنطقة لتعود مرة ومرات لتأخذ الأكثر، ولا تعطي إلا الخوف والظلم، وحينما تأسست إمارة شرقي الأردن بقيت الضرائب تثقل كاهل الفلاحين، ولكن أسلوب تحصيلها كان أخف وطأة، وعائدها أكثر نفعا، حيث استتب الأمن وازدهر العمران وانتشرت المدارس والمراكز الصحية، ومدت طرق المواصلات رغم الظروف المالية السيئة التي كانت تعيشها الإمارة في ظل الانتداب البريطاني[٨٣].

كما بقي السكان يدفعون الضرائب حتى يومنا هذا من بينها ضرائب على الأبنية، والمحال التجارية والأرض وآخرها على التجارة والصناعة، إضافة إلى الرسوم على معاملاتهم في الدوائر الحكومية كالأحوال المدنية والمحاكم والبلديات، والتربية والتعليم وغيرها.

المبحث الثاني: الصناعة والتجارة في جرش:

أولا: الصناعة في محافظة جرش

الحرف الصناعية:

لقد وفرت الطبيعة اقتصادا متكاملا لبى حوائج السكان المحلية، فقد ازدهرت زراعة القمح، والشعير، كما انتشرت زراعة كروم العنب، والفواكه، ونجحت حرفة الرعي، وتربية الماشية، وبناء على ذلك اتجه السكان لتوفير صناعات بدائية، فقد وجدت معاصر الزيتون والعنب، كما وجدت مطاحن القمح اليدوية والمائية، بالإضافة إلى ذلك وجدت صناعة الفخار، والمنسوجات الصوفية في معظم البيوت، وقد ترسخت ثلاثة أنواع من الصناعات وهي:

١) صناعات ذات مصدر نباتي:

لقد كانت الأدوات الزراعية تصنع من أخشاب النباتات من أحراش المنطقة، كالمحراث، والقادم، والعصي، ومقابض الكثير من أدوات الزراعة: كالمذراة، والشاعوب، والفأس، والمجرة، كما انتشرت صناعة الأواني القصلية، حيث كانت النساء تجمع القصل عن البيادر، ثم تقوم بعمل مجموعة من المناسف، والأطباق، والصواني المختلفة الأحجام(٨٤).

وقد استفاد السكان من جفت مادة الزيتون بعد تجفيفه، في صناعة الصابون، وكوقود للتدفئة، وفي الأفران الطينية، كما استفاد السكان من الدباغ في دبغ الجلود المختلفة، بالإضافة إلى الاستفادة من جذوع الأشجار في سقف البيوت، وصناعة الأبواب، والنوافذ(٨٥).

كما انتشرت صناعة عمل الفحم الذي استخدم للتدفئة في أيام الشتاء، بالإضافة إلى انتشار صناعة عمل السلال المختلفة التي تصنع من القصيب، أو العليق، وصناعة تجفيف محاصيل الفاكهة: كالعنب، والتين اللذين يعمل منهما الزبيب، والدبس، والقطين كطعام.

٢) صناعات ذات مصدر حيواني:

اعتاد الفلاح أن يصنع من ناتج مواشيه مادته الغذائية المعروفة: كالحليب، ومشتقاته من اللبن، والزبدة، والسمن، والجميد، كما صنع الفلاح من جلود الحيوانات أدواته الجلدية التي تحفظ هذه المنتوجات مثل: الشكوة، والظبية، والشراع، والقربة، والزق، والجود. كما استغل الفلاح صوف الحيوانات ووبرها في عمل العدول، والحبال القصيرة، والطويلة، والمفارش، والفجج، كما حيكت من خيوطها مجموعة العباءات المختلفة الأشكال(٨٧).

كما استفاد الفلاح من قرون الماعز في صناعة مكملات الأمواس التي تسمى النصاب، واستخدم مخلفاتها في تسميد أرضه سمادا طبيعيا(٨٨).

٣) الصناعات الحرفية اليدوية:

كان عصير الزيتون يتم بوساطة حجر يدار بواسطة الحيوانات لدرس الحبوب، ثم غليها في قدور ليطوف الزيت على الوجه، ثم يخزن في جرار فخارية، وتعددت الصناعات اليدوية بسبب إنتاج زيت الزيتون الكثير في قرية سوف وغيرها من قرى محافظة جرش، فقد اشتهرت بصناعة الفخاريات من مختلف أنواعها التي تستخدم لحفظ مادة الزيت.

والفخار نوعان، فخار من صنع محلي، وفخار مستورد(٨٩)، كما وجدت صناعة الأفران، وكوانين التدفئة، وغلايين الدخان المختلفة أيضا، وكان يقيم في بعض قرى جرش مجموعة من المسيحيين الذين كانوا يقومون بأعمال الحياكة، والحدادة،

وصناعة السكك للمحاريث الزراعية، وأدوات قطع الأشجار: كالفواريع، والفاسات، والقداديم، وكانوا يقومون بسن، وصنع الأمواس، والخناجر، وأعمال النجارة، وصناعة أدوات الكيل وغيرها(٩٠).

الصناعات الحديثة في محافظة جرش:

وتطورت الصناعات المحلية في محافظة جرش وقفزت قفزة نوعية، فشهدت في العهد الهاشمي تطورا صناعيا بالدعم المقدم من الدولة، واستخدام الآلات، ورأس المال، ففي الصناعات الزراعية والغذائية ظهرت مستلزمات التعبئة والتغليف، والحفظ للمحاصيل الزراعية، وصناعة دبغ الجلود، وتصنيع الجلاتين، والغراء، والصناعات القائمة على الاستفادة من شعر، وصوف، ووبر الحيوانات المختلفة (٩١)، وأهم الصناعات في محافظة جرش هي:

١) صناعة الألبان ومشتقاتها.

٢) مخازن التبريد والحفظ للمنتجات الزراعية ومنتجات الصناعات الزراعية.

٣) استخدام محاصيل الأشجار المثمرة في تصنيع العصائر والمربى والخل وغذاء الأطفال.

٤) المنتوجات الحيوانية واللحوم وصناعات زراعية.

٥) صناعات قائمة على إعادة التدوير وهي:

أ- تدوير الورق والكرتون.

ب- تدوير الملابس المستخدمة.

ت- تدوير النفايات.

ث- تدوير مخلفات الزيتون.

ج- جمع ومعالجة المياه المستعملة (٩٢).

معاصر الزيتون: توجد في محافظة جرش حوالي ١٥ معصرة أغلبها معاصر حديثة ومن بينها:

معصرة ريمون:

وجدت هذه المعصرة لخدمة مزارعي الزيتون في واحدة من أعرق مناطق الزيتون في العالم، حيث توجد أشجار زيتون يزيد عمرها عن ألفي عام، وفي بحر متصل من مزارع الزيتون التي تتماوج على جبال عجلون، وجرش وامتداداتها في كل الاتجاهات، تأسست أول معاصر شركة الريادة، وهي معصرة الريموني التي تحتل مكانها المتوسط في منطقة المعراض التي تستمد مجدها من عراقة زيتونها تأتي معصرة الريموني منسجمة مع كل ما في المنطقة من عراقة، لتكون المعصرة الأكبر طاقة بين معاصر الزيتون الأردنية، فطاقتها الإنتاجية ٢٠ طن/ الساعة.

وقد اختير كل جزء من آلاتها بعناية، واختير من كل بلد أفضل ما يصنع، فجاءت المعصرة مع فخامتها الأكثر إتقانا لتضمن للزيتون الذي يعصر بواسطتها بيئة عصر مثالية، فالدرس والعجن يتمان في ظروف منخفضة الحرارة، وتسير العملية كلها في جو متصل مغلق بعيدا عن الهواء يمنع حدوث أي تأكسد، فتكون المحصلة زيتا منخفض الحموضة غنيا بالمواد العطرية الطبيعية، وبمضادات التأكسد التي تطيل عمر الزيت، وتحفظ صحة الإنسان.

معصرة جملا الحديثة:

وهي إحدى معاصر جرش الحديثة تقع في بلدة جملا، ومعصرة الدجاني، وتقع بين بلدتي كفرخل وبليلا، وآلالاتها حديثة، ويمتاز زيتها بالصفاء، ومن المعاصر الأخرى معصرة الأرض الطيبة، والسعدون، ومعصرة الخير.

التجارة في جرش:

كان أهالي جرش في عهد الإمارة مزارعين من الدرجة الأولى، ولذلك كانت نشاطاتهم التجارية محدودة نوعا ما، وانحصرت علاقاتهم التجارية ببيع ما تنتجه أراضيهم، ولكن ذلك لم يحل دون مواكبتهم لما كان يحدث في الإمارة من تطورات على الصعيد الاقتصادي والتجاري، ففي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٣م أصدر رئيس مجلس النظار تعميما حول تعديل المادة الخامسة الواردة في النظام، تم بموجبه تأليف غرف التجارة، والصناعة من اثني عشر عضوا في العاصمة، وستة أعضاء في مراكز المقاطعات من تجار الدرجة الأولى والثانية، وأصحاب المصارف، والصناعات[٩٣].

وكان لمقاطعة جرش علاقات تجارية مع القرى المجاورة ومع النواحي والأقضية الأردنية، وتحديدا قضاء عجلون، وتم تصدير العديد من المحاصيل تمثلت بالسمن، والحنطة، والكرسنة، والعنب، والزبيب، إضافة إلى تصدير الأغنام، والماعز[٩٤].

وشكلت فلسطين المرتبة الأولى بالتجارة مع أهالي عجلون، وكان على التجار الحصول على تصريح وجواز سفر مؤشر عليه من دائرة الاعتماد البريطاني في عمان لكي يتمكنوا من دخول فلسطين، خصوصا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية [٩٥].

وكان قائمقام عجلون يرفع رسالة إلى ضابط المراقبة البريطاني يطلب فيها الإذن بمرور هؤلاء، مؤكدا على أنهم لايؤثرون على الأمن العام هناك، وأن الغاية من التصريح تسويق محاصيلهم[١٠٢]، فعلى سبيل المثال طلب تصريح باسم مصطفى الأحمد من عنجرة، ليبيع محاصيله من العنب في سوق حيفا. وآخر بإسم علي الحمدان وعلي الفلاح من عين جنا لبيع محصولهما من العنب في أسواق حيفا ويافا [١٠٣]، وقد أدت الصعوبات التي كان يواجهها التجار، والضرر الذي كان يلحق بالبضائع على الحدود إلى مطالبتهم بتمديد مدة التصريح ثلاثة أشهر بدلا من شهر[١٠٤]

وفي ٣ شباط ١٩٢٦م، وافق رئيس النظار على تشكيل غرفة تجارة جبل عجلون من جريس الفارس رئيسا، وأحمد عثمان ووديع قبعين وجميل قبعين وأحمد الخشطوش أعضاء[٩٨].

وعندما تشكل المجلس الاقتصادي الأعلى في عام ١٩٢٤م، أنشئ فرع له في عجلون، كما تشكلت في كانون الثاني ١٩٢٥م لجنة اقتصادية في القضاء برئاسة الحاكم الإداري[١٠٠].

وفي ٣ شباط ١٩٢٦م وافق رئيس النظار على تشكيل غرفة تجارة جبل عجلون من جريس الفارس رئيسا، وأحمد عثمان ووديع قبعين وجميل قبعين وأحمد الخشطوش أعضاء.

ومن البضائع التي كانت تستورد من سورية الفواكه والخضار والملابس[١٠٥]، وكثيرا ما كانت عمليات الاستيراد والتصدير عرضة للمنع من قبل الحكومة، يدفعها إلى المنع إما انتشار الأوبئة والأمراض، سواء في المنطقة المصدرة أو المستوردة، أو نتيجة للظروف السياسية السائدة، وكانت قرارات منع التصدير تأخذ بعين الاعتبار جودة المواسم المقبلة، وكم المخزون، ومقدار الحاجة المحلية حتى الموسم الحالي، فعلى سبيل المثال، منع رئيس مجلس النظار في ٢ أيلول ١٩٢٨م تصدير مواد السمن والحنطة والكرسنة وغيرها من الحبوب، ثم ألغي القرار في ١٨ تشرين الثاني وفتح باب التصدير[١٠٦]، كما منع في ١٦ تموز ١٩٣٢م تصدير الحبوب والأرزاق إلى الحجاز بأمر أميري، ثم رفع المنع في ٨ أيلول ١٩٣٢م[١٠٧].

وكان لإرهاصات الحرب العالمية الثانية، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهذا الشأن أثرها في عملية الاستيراد والتصدير، فأصدرت الحكومة في ٢٢ أيلول ١٩٣٨م قرارا بمنع تصدير الحنطة من شرقي الأردن لغير فلسطين، وتكرر هذا المنع في ٢١ أيلول ١٩٤١م، وقد تأثرت منطقة قضاء جبل عجلون بمثل هذه القرارات لأنها كانت معنية بها بصورة مباشرة[١٠٨].

وللحد من استغلال التجار لظروف الحرب، واحتكار المواد، ورفع الأسعار أصدر متصرف عجلون بمقتضى نظام الدفاع الصادر عن رئاسة الوزراء في ٣ أيلول ١٩٣٩م قرارا بتحديد أسعار الحاجيات[١٠٩]، وخصصت كوتا للتجار بالبضائع التي يتم توزيعها للواء الشمالي، فعلى سبيل المثال، كان نصيب عجلون (شوالين) سكر من أصل عشرين (شوال) وزعت على الإمارة، قام بشرائها التاجر عبد الرحمن الصباغ من عجلون من محلات البعلبكي بعمان[١١٠].

ورأى بعض التجار إجحافا في هذا الإجراء، بدليل الاسترحام الذي تقدم به تجار كفرنجة وعنجرة إلى وزير الداخلية يلتمسون فيه منحهم جزءا من الكوتا[١١٥]، كما طالب تاجر أقمشة في قصبة عجلون ويدعى توما المدخل بنصيبه من الأقمشة التي تعطى للتجار من الكوتا.

وقد ازدهرت حركة التجارة في محافظة جرش في العهد الهاشمي مع المحافظات في المملكة، وشملت التجارة كل أنواع البضائع والمنتوجات المحلية وتصديرها للخارج، وقد ازدادت حركة التنافس بين المصانع والشركات في المحافظة مما ترك أثره على زيادة الإنتاج وجودة المنتج، وتعمل غرفة التجارة على القيام بالمهمة بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة على متابعة كل ما يتعلق بالحركة التجارية والصناعية في محافظة جرش وغيرها من المحافظات الأردنية.

وسائل النقل:

كانت الحيوانات (الرواحل) هي وسيلة النقل الرئيسة، وكان يخصص للموظفين- وفقا لمراكزهم ودرجاتهم- رواحل إضافة إلى صرف أعلاف لها وفق مستندات صرف شهرية.

ونفذت خلال عهد إمارة شرقي الأردن مجموعة من الطرق، ففي عام ١٩٢٥م جرى إصلاح طريق جرش- دير الليات – سوف – عبين – عين جنا– عجلون – عنجرة -كفرنجة[١١٦].

وهناك الطريق التي تمتد من عجلون إلى قلعة الربض والتي بدأت في أيلول ١٩٢٩م، وقصة هذه الطريق مثال رائع على التآلف المجتمعي في عجلون، إذ جرى اتفاق بين مخاتير وهيئة اختيارية عجلون المسلمين والمسيحيين على تعبيد الطريق المؤدية للقلعة، لما لها من منافع جزيلة، وقد نص الاتفاق على أن يقدم الطرفان عددا من العمال وفقا لعدد كل منهم، على أن لا يقل مجموع العمال دائما عن عشرين فردا يوميا، يعملون تحت رقابة الحكومة المحلية، وبوجود موظفي دائرة الآثار، وعلى أن يبدا العمل في ١٠ أيلول ١٩٢٩م، وينتهي في غضون عشرين يوما، وفي حال لم ينته العمل خلال تلك المدة يؤجل العمل فيها إلى ما بعد انتهاء موسم الزيت.

كما يتم تحديد مجموعة من الأشخاص مهمتهم تقديم جدول يومي بأسماء العمال، على أن تقدم الحكومة، ودائرة الآثار ما يحتاجه العمل من الأدوات اللازمة للحفر[١١٧].

ولكن استخدام الحيوانات لا ينفي وجود وسائط نقل أخرى كالسيارات، ويبدو أنها كانت بعدد لا بأس به، ويؤكد ذلك الكتاب الذي أرسله قائممقام عجلون في ٧ تشرين الأول ١٩٣٧م، يطلب فيه من رئيس البلدية البحث مع المجلس البلدي تحديد موقف للسيارات التي تنقل الركاب[١١٨]، حيث تم اختيار كراج الخوري سالم موقفا للسيارات، وتم إبلاغ السائقين بذلك، ولكنهم اعترضوا على القرار مبررين رفضهم بالخوف على مركباتهم من السرقة لعدم توفر باب للكراج، وعدم وجود حارس.

وقد اضطرت البلدية لمخاطبة القائممقام الذي بدوره طلب من قائد المقاطعة إلزام السائقين باستخدام الموقف، وفتحت في نهاية عام ١٩٣٤م طريق جرش- عجلون- كفرنجة، وطريق عجلون- إيدون- إربد.

وفي عام ١٩٣٩م فتحت طريق باعون باتجاه عجلون، وقد أشرف على فتحها المناظر محمد الصالح، وفي عام ١٩٤٥م بدأت حملة لفتح الطرق، وصيانة القائم منها، تحت إشراف مراقب النافعة، وكلف المخاتير بتقديم العمال [١١٩].

وكانت أهم الطرق التي تصل جرش مارة بسوف، ثم إلى عجلون، فالأغوار في وادي الأردن، ثم إلى نابلس في فلسطين، وهناك طريق جرش إلى ثغرة عصفور مارة بالطويلة، فالسهلات إلى أم الصفا، ورجم باجس، ثم إلى عين جنا عجلون كفرنجه[١٢٠]، وهناك طريق آخر من سوف إلى ساكب، فوادي الشام.

وقد واجهت عملية فتح الطرق مجموعة من الصعاب منها:

تداخل المسؤوليات بين النافعة (الأشغال)، والبلدية[١٢١]، وكثرة مشاغل القائمين على فتح الطرق وتعدد مسؤولياتهم، والطبيعة الجبلية والصخرية لمنطقة عجلون، والحاجة إلى البارود والديناميت، وما يرافق هذا الاستخدام من مصاعب ومخاطر[١٢٢]، إضافة إلى انشغال الأهالي-وهم جزء رئيس في عملية فتح الطرق- بأمور الزراعة والفلاحة وموسم الحصاد[١٢٣].

وبالرغم من الصعوبات، إلا أنه كانت هناك عوامل إيجابية أسهمت في فتح الطرق، الدور الذي لعبه الأهالي سواء بالدعم المادي أم بتقديم الأيدي العاملة، ففي كتاب متصرف عجلون إلى قائد المنطقة أشار فيه إلى أن موسم الحصاد انتهى، وأن باستطاعة الأهالي إبداء المساعدة في تصليح الطرق المهمة، مطالبا باتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة العمال من القرى المختلفة بمباشرة إصلاح الطرق[١٢٤].

كما أسهم بعض المسؤولين بدور إيجابي في عملية إصلاح الطرق، ومن ذلك متصرف لواء عجلون في الفترة ما قبل عام ١٩٣٩م، ودليل ذلك الكتاب المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٩م، ويشير إلى ما قام به المتصرف الأسبق من تشجيع تنظيم الشوارع في القرى والقصبات بغية توسيع الشوارع العامة فيها، وبأنه لم يقبل أية شكوى على موظف الإدارة من الذين يعارضون ذلك، ومنع المتجاوزين عليها، بل كان يأمر الموظف أن يعمل على تنفيذ ذلك بأسرع وقت، ويطلب تقديم جدوى عن عمله أسبوعيا[١٢٥].

وقد استمر الاهتمام الحكومي في شق الكثير من الطرق الداخلية والخارجية، وكان التعاون باديا ما بين البلديات المنتشرة في محافظة جرش، وبالتعاون مع وزارة الأشغال، وتم إنجاز الكثير من المشاريع وفتح الطرق وتعبيدها حتى أصبحت هناك شبكة كبيرة من الطرق داخل جرش وخارجها، ربطت جرش بالعديد من الطرق التي تربطها بالعاصمة عمان، وكذلك مع محافظات الشمال (إربد، والمفرق، وعجلون).

الأوزان والمقاييس والعملات المستخدمة:

كانت هناك عملية ضبط ومراقبة للمقاييس والأوزان المستخدمة في عمليات البيع والشراء، ففي حزيران ١٩٢٩م -وبطلب من بلدية إربد- وجه متصرف لواء عجلون كتابا إلى مخاتير وهيئات اختيارية قرى القصبة مذكرا بأن الصاعات المستعملة بأيدي التجار في القصبة [١٢٦] والقرى، لا تخلو من زيادة أو نقص، لذلك يجب عليهم أن يضبطوا جميع الصاعات من هذا النوع بأسرع ما يمكن، ويجلبوها لمركز اللواء لأجل ختمها في البلدية، لكي يتسنى لهم بعد ذلك استعمالها بصورة صحيحة، مهددا بمخالفة من يتأخر عن ضبطها، واستجلابها[١٢٧].

وكانت قد صدرت أوامر وتعاميم في مناطق شرقي الأردن تحدد الأوزان، والمكاييل المستعملة في شرق الأردن، والمتمثلة في الأوزان الشامية التي كانت تستعمل في لواء عجلون كالرطل الشامي، والأوزان النابلسية، وغيرها.

وكخطوة أخرى نحو عملية ضبط الأوزان والمكاييل أصدر متصرف اللواء قرارا بضرورة استخدام قبانات الوزن عند شراء كميات كبيرة من القرى، حيث ستكون هذه القبانات خاضعة للفحص باستمرار(١٢٨)، ولأهمية وحساسية موضوع المكاييل والمقاييس، وتوعية الناس بها، أوعز إلى مدير المعارف ليصار إلى تدريسها في منهاج الرياضيات.

الأوزان:

لقد انتشرت في جرش خلال عهد الإمارة مجموعة من أدوات الوزن المختلفة منها، الأوقية وتساوي ٢٦٠ غراما، وكانت تستخدم لوزن السلع المختلفة كالسمن، والملح، والصابون كما وجد الرطل ويساوي ٢.٥٧ كغم والقنطار ويساوي ١٠٠ رطل(١٢٩).

كما وجد الحمل كوحدة وزن، وهو ما يحمل على ظهور الحيوانات العاملة مثل: الحطب، والتبن، وكان يختلف وزنه تبعا لتنوع الحيوان وقدرته على الحمل، ونوع المحمول(١٣٠).

وبقيت الأوزان مستعملة في شرقي الأردن في عهد الإمارة وحتى فترة متأخرة من القرن العشرين، وحتى بعد الاستغناء عنها بأوزان أخرى كالقبان والميزان الإلكتروني.

المكاييل:

وجدت في منطقة جرش العديد من المكاييل قبل العهد الهاشمي، وبقي السكان يستخدمونها في العهد الهاشمي منها، الصاع، ويساوي ١٠ كغم، والمد ويساوي

صاعين، والكيل يساوي ثلاثة أمداد، والربعية وتساوي ٥ كغم، والثمنية وتساوي ٢.٥كغم، والغرارة وتساوي ٢٥ مدا، كما وجدت الفردة التي استخدمت في مجالات مختلفة كالتبن والحبوب[١٣١].

ومن المكاييل التي تم استخدامها في جرش الغراره في سنة١٨١١م بأنها تساوي ٨٠ مدا من الحنطة، والمد يساوي ١٨ باوندا إنجليزيا وهو مقياس للحبوب[١٣٢] .

المقاييس:

لقد تم استخدام الخطوة الواسعة في قياس بعض مساحات الأرضي، كما استخدم السكان القيراط، والذي قسم إلى ٢٤ جزءا بالتساوي، كما استخدم الفدان كوحدة قياس، وقدره بعض الفلاحين بأنه محراث يوم، وقدره هنتس بـ (٣٤٠٠ م٢)[١٣٣].

وما زالت بعض هذه الأوزان والمكاييل والمقاييس يعمل بها في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، ومنها محافظة جرش، كالأوقية في الوزن العادي، والرطل، وإن كان الذي يطغى استخدام الميزان الإلكتروني في كل المحلات التجارية، والمولات، وحالات البيع والشراء التي تحدث في محافظة جرش.

العملات في جرش:

كانت العملة المستعملة في شرقي الأردن هي الجنيه الفلسطيني، واستمر استخدامه حتى السنوات الأولى للمملكة الأردنية، ومع حصول الأردن على الاستقلال تم تأسيس مجلس النقد الأردني الذي يمتلك مسؤولية إصدار العملات النقدية، ثم تم بعدها إصدار فئة ٥٠٠ فلس، وفي عام ١٩٥٠ كان أول تداول بالدينار الأردني، وهي العملة الرسمية في المملكة الأردنية الهاشمية [١٣٤].

وفي عام ١٩٦٤م تم تأسيس البنك المركزي الأردني ليصبح رسميا الجهة المخولة بإصدار النقد الأردني بدلا من مجلس النقد، وأصدر لاحقا مجموعة من إصدارات الأوراق النقدية في كل من السنوات ١٩٧٤، و١٩٩٢م، و٢٠٠٠م، وكان آخرها في عام ٢٠٠٣م حيث تم إصدار سلسلة جديدة من أوراق النقد (الإصدار الرابع) بمواصفات فنية جديدة، وعلامات أمنية تمثل أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا طباعة أوراق النقد[١٣٥].

من فئات العملات التي يتداولها سكان محافظة جرش فئة الخمسين دينار، والعشرين، والعشرة، والخمسة، والدينار، وفئة نصف دينار وغيرها.

هوامش الفصل الثالث:

(١) خليف الغرايبة، الجغرافيا التاريخية لمنحدرات عجلون الغربية (١٨٦٤-١٩١٨م) (عمان، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٧م) ، ص ١٢٦.

(٢) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩م، ص ٢٢٢.

(٣) صلاح البحيري، أرض فلسطين والأردن طبيعتها وحيازتها واستعمالاتها (عمان، ١٩٧٤م) ، ص ٧٥.

(٤) خليف الغرايبة، موسوعة المعارف الأردنية، ج٤، ص ٣٣٣.

(٥) خليف الغرايبة، ومحمود الشريدة، الزراعة في محافظة عجلون، موسوعة المعارف الأردنية، المجلد الرابع، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م) ، ص ٣٣٣-٣٣٤

(٦) هند أبو الشعر، دراسات في تاريخ الأردن الاقتصادي والاجتماعي (١٨٩٤-١٩٣٩م) ، عمان، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٧م) ، ص ١٤١.

(٧) دعيبس المر، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطة العثمانية، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٢٣م، ص ٣٢، أبو الشعر، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٨) أبو الشعر، دراسات في تاريخ الأردن، ص ١٤١.

(9) Antoun, An Arab Village, A Social Structural Study Of Trans-Jordanian peasant Community, London, 1972,,

(١٠) ملحق الجريدة الرسمية، سنة سابعة، (مذكرات المجلس التشريعي) الثلاثاء في ٢ ذي الحجة ١٣٥١هـ آذار ١٩٣٣م، ص ١٨١.

(١١) هند أبو الشعر، دراسات في تاريخ الأردن، ص ١٤٣.

(١٢) ملحق الجريدة الرسمية، عدد ١١٩، سنة رابعة، الثلاثاء في ٢ ذي الحجة١٣٥١هجري ٢٨ آذار١٩٣٣م، ص ١٧٧.

(١٣) الكرمل، عدد ١١٤٤، ص٣ في ثلاثين أيلول١٣٤٤ هجري ١٩٢٥م، حيفا. ٨٢ الكرمل، عدد ١١٩٩، ص٢، في ٥ أيلول ١٣٤٥هجري ١٩٢٦م، حيفا.

(١٤) الشرق العربي، ملحق الجريدة الرسمية، عدد ٧١، لسنة ١٩٣٢م، ص ١٤٨.

(١٥) أبو الشعر، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(١٦) الجريدة الرسمية، السنة العاشرة، عدد ٣٤٨ نيسان ١٣٥٢هجري ١٩٣٣م، ص٩٧.

(١٧) ملحق، الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن، السنة الثانية، ص٧٧.

(١٨) الشرق العربي، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ١/ ١/ ٢، تاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٢٥م.

(١٩) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٧/ ٢/ ٤/ ١، تاريخ١٦/ ٦/ ١٩٣٢م.

(٢٠) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٧/ ٢/ ٤/ ٣، تاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٣٢م.

(٢١) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم٢٦/ ١/ ٣/ ٤، تاريخ ١٩/ ٨/ ١٩٢٩.

(٢٢) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٧٢/ ٥/ ٤/ ٢، تاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٣٨م.

(٢٣) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم٢٧/ ٥/ ٤/ ٢، تاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٤٢م.

(٢٤) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٧/ ٥/ ٤/ ٢٢، تاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٣م.

(٢٥) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٩/ ٦/ ٣/ ٦، تاريخ ٥/ ٢/ ١٩٣٤م.

(٢٦) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٩/ ٦/ ٣/ ٦٢، تاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٣٥م.

(٢٧) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٦٩/ ٦/ ٤/ ٩، تاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٣٦م؛ وملف ووثيقة رقم ٢٧/ ١/ ١٦، تاريخ ١١/ ٢/ ١٩٣٠م.

(٢٨) ملف ووثيقة رقم٢٠/ ٣/ ١/ ٦، تاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٣٠م.

(٢٩) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم٢٠/ ٣/ ١/ ٥، تاريخ ١١/ ٢/ ١٩٣٠م.

(٣٠) محمد محافظة، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦م، عمان، دار الفرقان، ١٩٩٠م، ص ٢١٥.

(٣١) البرنامج التنموي في محافظة جرش (٢٠١٧-٢٠١٩م)، ص ١٦-١٧.

(٣٢) دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٣م، وزارة الزراعة إستراتيجيتها في إدارة الأزمات والكوارث الوطنية والزراعية، آذار، ٢٠١٨م.

(٣٣) دائرة الإحصائيات العامة، ٢٠١١م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١٨.

(٣٤) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مصدر سابق، ص ١٩.

(٣٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مصدر سابق، ص ١٩.

(٣٦) غرايبة، الجغرافيا التاريخية، ص ١٣١.

(٣٧) غرايبة، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٣٨) محمد الصلاح، التقنية الصناعية في الكورة في النصف الأول من القرن العشرين، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس لدراسة تاريخ الأردن، إربد، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، ١٩٩٣م، ص ١٤.

(٣٩) الصلاح، التقنية الصناعية، المرجع السابق، ص ١٤

(٤٠) غرايبة، الجغرافيا التاريخية، مرجع سابق، ص ١٣١، الصلاح، مرجع سابق، ص ١٥.

(٤١) غرايبة، الجغرافيا التاريخية، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٤٢) غرايبة، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٤٣) غرايبة، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٤٤) الصلاح، مرجع سابق، ص ١٥.

(٤٥) الصلاح، مرجع سابق، ص ١٥.

(٤٦) الصلاح، المرجع السابق، ص ١٦.

(٤٧) الصلاح، المرجع السابق، ص ١٦.

(٤٨) غرايبة، الجغرافيا التاريخية، ص ١٣٣.

(٤٩) الصلاح، مرجع سابق، ص ١٥.

(٥٠) الصلاح، مرجع سابق، ص ١٤.

(٥١) الصلاح، المرجع السابق، ص ١٤.

(٥٢) غرايبة، الجغرافيا التاريخية، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٥٣) غرايبة، المرجع السابق، ص١٣٢

(٥٤) الصلاح، مرجع سابق، ص ١٥

(٥٥) الصلاح، مرجع سابق، ص ١٦

(٥٦) الصلاح، التقنية الصناعية، مرجع سابق، ص ١٥.

(٥٧) غرايبة، الجغرافيا التاريخية، ص ١٣٢.

(٥٨) الشريدة، ناحية الكورة، ص ٤٥-٤٦

(٥٩) الشريدة، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٦٠) جورج طريف، السلط وجوارها (١٨٦٤-١٩٩٤م)، عمان: منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٤م، ص ٥٢٤

(61) Antoun, op. cit. p. 11

(٦٢) الشريده، ناحية الكورة، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(63) Antoun, op. cit. p. 12

(64) Antoun, op. cit. p. 12

(٦٥) الشريدة، ناحية الكورة، مرجع سابق، ص ١٤٧

(67) Antoun, op. cit. p. 12

(68) Antoun, op. cit. p. 12

(69) Antoun, op. cit. p. 12

(٧٠) الشريدة، ناحية الكورة، ص ١٤٧

(٧١) الشرق العربي، العدد ١٠٢، ١١شوال ١٢٤٣هـ ٤ مارس ١٩٢٥م، ص٤.

(٧٢) نوفان الحمود السوارية، سجلات قرارات المجالس البلدية مصدرا لدراسة تاريخ المدينة الأردنية، دراسات في مصادر تاريخ العرب الحديث، (المفرق: جامعة آل البيت، ١٩٩٧م) ، ص٢٨٧.

(٧٣) الزقوطي، مرجع سابق، ص٢٠.

(٧٤) الشريدة، ناحية الكورة، ص ١٤٧.

(٧٥) هند أبو الشعر، دراسات في تاريخ الأردن الاقتصادي والاجتماعي، ١٨٩٤- ١٩٣٩م، عمان، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٧م، ص ١٤٨

(٧٦) هند أبو الشعر، المرجع السابق، ص ١٤٨

(٧٨) أبو الشعر، المرجع السابق، ١٤٩

(٧٩) علي محافظة "تاريخ الأردن المعاصر:عهد الإمارة ص ١٣٤.

konikoff. a. op. cit. p. 108 .

(٨٠) ملف رقم ١٢ "الأراضي والتسجيل" دائرة المكتبات والوثائق الوطنية- عمان.

Konokoff ،a. op. cit. p. 109

(٨١) علي محافظة تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة ص ١٣٥.

Konokoff. a. op. cit. p. 110 .

(٨٢) علي محافظة تاريخ الاردن المعاصر:عهد الإمارة ص ١٣٥.

(٨٣) الغرايبة، الجغرافيا التاريخية، ص١٤٩.

(٨٤) العتوم، تاريخ سوف الاجتماعي، ص ٢٢.

(٨٥) أيمن الشريدة، ناحية الكورة، ص ١٤٨.

(٨٦) محمد الصلاح، مرجع سابق، ٤١

(٨٧) الصلاح، المرجع السابق، ص ٤٢

(٨٨) الصلاح، المرجع السابق، ص ٤٣

(٨٩) الصلاح، المرجع السابق، ص ٤٣

(٩٠) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١٩-٢٠.

(٩١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م.

(٩٢) جاء ذلك في تقرير رفعه كركبرايد لرئيس الوزراء سمير الرفاعي في ٣٠/ ٥/ ١٩٤٥؛ لمزيد من التفاصيل انظر: المصدر نفسه، ملف وثيقة رقم ٣٠/ ١/ ٨٩، تاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٤٥م.

(٩٣) أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية، مج١، ص٢٧٢.

(٩٤) ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ١/ ١٩، تاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٢٣م.

(٩٥) الجريدة الرسمية، العدد: ٢٠، تاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٢٣م.

(٩٦) الشرق العربي، العدد: ٨٨، تاريخ ١٩/ ١/ ١٩٢٥.

(٩٧) الشبلي، قضاء عجلون، استنادا لوثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ٣ تاريخ ٣/ ٢/ ١٩٢٦.

(٩٨) الشبلي، قضاء عجلون، استنادا لوثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ١/ ٢٧ تاريخ ٩/ ١١/ ١٩٣١.

(٩٩) الشبلي، قضاء عجلون، استنادا لوثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ٣ تاريخ ٣/ ٢/ ١٩٢٦.

(١٠٠) الشبلي، قضاء عجلون، استنادا لوثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ١/ ٢٧ تاريخ ٩/ ١١/ ١٩٣١

(١٠١) الشبلي، قضاء عجلون، استنادا لوثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ١/ ٥١ تاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٢٨م.

(١٠٢) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٩/ ١/ ١أ، تاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٢٨م.

(١٠٣) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٣٦/ ٣/ ٢/ ٦١، تاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٣٩م.

(١٠٤) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٣٦/ ٣/ ٢/ ٦٣، تاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٣٩م؛ وملف ووثيقة رقم٣٦/ ٣/ ٢/ ٦٤، تاريخ٢٧/ ٨/ ١٩٣٩.

(١٠٥) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٣٦/ ٣/ ٢/ ٦٥، تاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٣٩م.

(١٠٦) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم٣٦/ ٣/ ٢/ ٦٦، تاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٣٩

(١٠٧) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٩/ ١/ ١/ أ، تاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٢٨م.

(١٠٨) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٩/ ١/ ١/ أ، تاريخ ٣/ ١١/ ١٩٣٢م.

(١٠٩) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٩/ ١/ ٣٩، تاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٣٨م.

(١١٠) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٩/ ١/ ٣٩، تاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٣٩م.

(١١١) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٩/ ١/ ٣٩، تاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٣٨م.

(١١٢) ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٩/ ١/ ٦٦/ أ، تاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٤١.

(١١٣) ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ٤/ ٤٦، تاريخ١٠/ ١٠١٩٣٩م؛ وملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ٤/ ٤٧، تاريخ٤/ ١٠/ ١٩٣٩؛ وملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ٤/ ٤٨، تاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٣٩ م؛ وملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ٤/ ٤٧، تاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٣٩؛ وملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ٤/ ٤٨، تاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٣٩م.

(١١٤) ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٢/ ١/ ١٩، تاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٢٣م.

(١١٥) الجريدة الرسمية، العدد: ٢٠، تاريخ٢٧/ ١٠/ ١٩٢٣م.

(١١٦) الشرق العربي، العدد: ٨٨، تاريخ ١٩/ ١/ ١٩٢٥.

(١١٧) وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢/ ٩/ ١/ ١٣، تاريخ٢٦/ ١/ ١٩٣٩م.
(١١٨) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ١٣/ ٣/ ١٠/ ٥٤، تاريخ ٢/ ٨/ ١٩٤٥م.
(١١٩) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٣٣/ ١/ ١/ ٣، تاريخ ٣٠/ ٣/ ١٩٣٥م.
ملف ووثيقة رقم ٢١/ ١٩/ ١/ ٦، تاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٣٧م.
(١٢٠) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ١٣/ ٣/ ١٠/ ٨٤، تاريخ ٢٤/ ١١/ ١٩٤٥م.
(١٢١) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢١/ ١٩/ ١/ ٣٩، تاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٣٩م.
(١٢٢) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ١٣/ ٣/ ١٠/ ٦٤، تاريخ ٢/ ١١/ ١٩٤٥م.
(١٢٣) المصدر السابق، ملف وثيقة رقم ٢١/ ١٩/ ١/ ٣٨، تاريخ ٢٠/ ١١/ ١٩٣٩م.
(١٢٤) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ١٣/ ١/ ١/ ٣٠٠، تاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٤٦م.
(١٢٥) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ١/ ١/ ٣/ ١٣، تاريخ ١٩٣٧/ ١٠/ ١م.
(١٢٦) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٨/ ١/ ٣/ ١٣، تاريخ ١٩٣٧/ ١٠/ ٢٧م.
(١٢٧) ابو نوار، تاريخ المملكة الأردنية، ج ١ص ٢٧٣.
(١٢٨) وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٤/ ٤/ ١٨، تاريخ٨/ ١٢/ ١٩٤٥م.
(١٢٩) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٩/ ١/ ١/ ٤/ أ، تاريخ١٣/ ٧/ ١٩٤٠.
(١٣٠) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ٩/ ١/ ٧٠/ أ، تاريخ١٦/ ٥/ ١٩٤٢م.
(١٣١) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ١/ ١٢/ ٥٢، تاريخ ٢٠/ ٦/ ١٩٢٩م.
(١٣٢) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ١/ ١٢/ ٣٥، تاريخ١٥/ ٣/ ١٩٣٨م.
(١٣٣) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم٢٢/ ٥/ ١٣/ ٥٣، تاريخ١٠/ ٩/ ١٩٣١م.
(١٣٤) أوراق النقد، البنك المركزي الأردني. cbj. gov. j ،o
(١٣٥) أوراق النقد، البنك المركزي الأردني. cbj. gov. jo

الفصل الرابع:

الحياة الاجتماعية

المبحث الأول: التعليم في جرش في العهد الهاشمي

ويمكن تقسيم التعليم في جرش خلال فترة الدراسة:

الكتاتيب: وهو نظام تعليمي عرف منذ زمن طويل، ويتولى التدريس في الكتاب معلم، هو شيخ الكتاب، وكان التعليم يتم في المسجد، أو منزل الشيخ حيث كان التلاميذ يجلسون على حصيرة، أو بساط، ويجلس الشيخ في مكان مرتفع، والتلاميذ من حوله[1].

أما أدوات الكتابة، فكانت أقلام من القصيب تغمس في الحبر، ويكتبون على دفاتر من الورق الخشن السميك (الكدش)، أو على ألواح من الحديد، أو الخشب، ولم يكن للشيخ أجر معلوم، إذ كان يعتمد على الهبات التي يتلقاها من ذوي الطلاب وهي: عبارة عن أشياء عينية كالمواد الغذائية التي كان يتعامل بها الأهالي مثل: اللبن، والحبوب، والخبز، والبيض، والزيت[2].

ولم يكن يوجد سن معين لبدء الدراسة، أو مدتها، بل يلتحق الطلاب حسب ظروفهم، وتفرغهم، وكانت المناهج الدراسية تقتصر على تعليم القراءة، والكتابة الأساسية، وبعض المهارات الحسابية، وحفظ القرآن الكريم الذي كان يحتل المقام الأول في مناهج الكتاب، حيث أن التعليم فيه أشبه ما يكون بالتعليم الديني، وتقاس قدرة الطالب بإتقان ختم أجزاء من القرآن الكريم، ويجري احتفال بهذه المناسبة يحضره الشيخ، والتلاميذ، والأهالي.

وقد اهتم العثمانيون بالتعليم في قضاء عجلون في أواخر عهد الدولة العثمانية، وهذا ما حدا بالدولة إلى إنشاء مدارس ابتدائية في مركز القضاء (إربد) وجرش والحصن، كما أضيفت لها مدرسة كفرنجة الابتدائية، فأصبحت أربع مدارس ابتدائية[3].

وقد ظهرت مدرسة جرش الابتدائية (ناحية المعراض)، وكانت تدرس في هذه المدرسة القراءة والكتابة والحساب، ومهارة الخط إلى جانب العلوم الدينية(٤)، وقد تم تنظيم المدارس الابتدائية في فلسطين والأردن، وحدثت مناهجها بين عامي ١٩٠٨و١٩١٤م، فأصبحت المناهج تشمل تدريس القرآن الكريم، واللغة التركية، والتاريخ، والجغرافية، والحساب، والصحة، والرياضة البدنية، والعلوم المنزلية، والموسيقى(٥).

وبقيت مدرسة جرش الابتدائية تدرس الطلبة خلال فترة عهد الإمارة الأردنية، تقدم متصرف عجلون باقتراح إلى رئيس مجلس النظار في ٥ حزيران ١٩٢٥م تضمن بأن تكون مقاطعتا جرش وجبل عجلون مقاطعة واحدة في الصف الأول، على أن يكون مركز الحكومة في الصيف في جبل عجلون، وفي الشتاء في جرش، أو في قرية متوسطة بين المقاطعتين، وأن يفتح طريق جرش- عجلون وبين القرى المتفق عليها (٦).

وكان تعليم الطلاب في مقاطعة جرش يتم من خلال المدارس الحكومية، أو الأميرية، والمدارس الخاصة، وتضم الكتاتيب الإسلامية في القرى، والمدن، والمدارس التي أنشأتها الطوائف المسيحية والبعثات التبشيرية أو الطائفية.

فبالنسبة للمدارس الحكومية، فقد انتشرت المدارس الابتدائية غير الكاملة في عدد من القرى، والتي كانت مؤلفة من صفين تمهيدي (٢-٣) صفوف ابتدائية، في حين اقتصرت المدارس الابتدائية الكاملة على بلدتي عجلون وكفرنجة(٧).

خلا قضاء عجلون من المدارس الثانوية، كما خلا من وجود مدرسة صناعية في عمان، حيث تم أواخر عام ١٩٣٥م الإعلان عن وجود مقاعد شاغرة فيها للعام الدراسي القادم، وقد خصص للواء عجلون عشرة مقاعد، وحددت شروط القبول بحصول الطالب على شهادة الدراسة الابتدائية لست سنوات، ويكون حاصلا على الجنسية الأردنية، وتقرير طبي بصحة بنية الطالب، وخلوه من الأمراض السارية،

وشهادة تطعيم ضد الملاريا، وأن لا يكون دون الرابعة عشرة من العمر وفوق الثامنة عشرة، وأن يقدم كفالة قانونية لقاء النفقات المدرسية(٨)، ومن المدارس التي كانت موجودة في القضاء –وبشكل مبكر– مدرسة قصبة عجلون، ومدرسة عنجرة وصخرة وكفرنجة وفارة وخربة الوهادنة(٩).

وقد أغلقت في عام ١٩٣٧م مدرسة خربة الوهادنة، لكثرة تغيب تلاميذ المدرسة أغلب أيام الدراسة، لمرافقتهم لأهاليهم في ترحالهم، وحلا للمشكلة اختار القائمقام أستاذا خصوصيا ليقوم بتدريس الطلاب، وتنفيذ تعليمات الحكومة والصحة، على أن يتكفل الأهالي براتبه(١٠).

المدارس الخاصة:

كانت هناك العديد من المدارس الخاصة والكتاتيب المنتشرة في القرى بصورة عشوائية، تباشر عملية التدريس دون الحصول على رخصة بذلك، وهو الأمر الذي تنبهت له الحكومة، وسعت لتجنبه، ويؤكد ذلك التعميم الذي وجهه متصرف لواء عجلون في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٩م إلى جميع نواحي وأقضية اللواء –ومن ضمنها قائمقام قضاء جبل عجلون–، يحذر فيه من وجود كثير من المدارس الخصوصية والطائفية والكتاتيب في القرى لم تحصل على إذن بفتحها، مطالبا بضرورة إغلاق هذه المدارس، وإخطار المعلمين بلزوم المراجعة للحصول على ورقة استئذان حسب الأصول (١١).

وكان على صاحب المدرسة الذي يرغب بالحصول على رخصة أن يقدم طلب لدائرة المعارف، ويقوم بتعبئة نموذج يذكر فيه اسم صاحب المدرسة، والمعلمين ومستواهم التعليمي وعدد الصفوف، واللغة المستخدمة، وموقع البناء وعدد الغرف، وهناك خانة خاصة بطبيب الصحة، تشتمل على نوع البناء وموقعه والساحات الملحقة بالمدرسة، والتهوية والضوء، والمقاعد (الرحلايات)، ومصادر الشرب هل هي صحية

محكمة الإغلاق، ومدى إمكانية توالد البعوض فيها، والأدوات المستخدمة في الشرب (ذكر بعضها استخدام الأباريق التي تستعمل بالوضوء)، ودورات المياه، والترميمات التي تحتاجها المدرسة[١٢].

كما كان يشترط عليه أن يكون حاصلا على شهادة دار معلمين، أو يقدم فحصا بدروس دار المعلمين، يجريه له مفتش المعارف في إدارة المعارف[١٣].

لم يقتصر طلب الاستئذان هذا على المدارس الخاصة والطائفية، بل طال الكتاتيب أيضا، فقد طالب متصرف لواء عجلون في ٣١ كانون الأول ١٩٢٩م مخاتير القرى بضرورة إبلاغه باسم المعلم الخصوصي الذي يتفقون معه على تعليم أولادهم في الكتاب، ويكلفونه بطلب ورقة الاستئذان، وأن يقوموا بإعلام المتصرف بإغلاق ذلك الكتاب عندما يفسخون الاتفاق معه[١٤].

أما المواد التي كان يتم تدريسها - ويتضح ذلك من النماذج التي كانت تتم تعبئتها من قبل أصحاب المدارس الخاصة للحصول على الرخصة- فهي: القرآن الكريم، والقراءة والخط، والحساب، والديانة، وفي بعضها التاريخ والصحة[١٥].

وكانت أجور المعلمين في أغلبها عينية، فهناك من يتقاضى ثلاثة أمداد حنطة، وخمسون قرشا مقابل ختمة التلميذ للقرآن، وهناك من كان أجره مدين ونصف حنطة سنويا، والبعض مدين ونصف من القمح، وستة عشر قرشا، أو مئة وستين مليما[١٩].

التعليم في إمارة شرقي الأردن:

صدرت تشريعات متعددة نظمت بموجبها شؤون التربية والتعليم في إمارة شرقي الأردن، ونشرت جريدة الشرق العربي نظام المدارس في الأول من حزيران سنة ١٩٢٥م الذي يحدد وظائف المديرين والمعلمين والمفتيين وواجبات التلاميذ، والعقوبات التي تفرض عليهم، والعطل الرسمية، واشتمل النظام على (١٥) مادة.

وكانت الشهادات التي تمنح للطلبة في عهد الإمارة على النحو التالي:

١) الشهادة الابتدائية، وبدأت قبيل عهد الإمارة بقليل، وكانت تمنح في معظم مدارس قرى قضاء جرش في مستوى الصف الرابع الابتدائي.

٢) شهادة الدراسة الابتدائية، وكانت تمنح للطلبة الذين أنهوا الصف السابع الابتدائي ونجحوا في الامتحان العام الذي تقدمه الوزارة في نهاية هذا الصف، وظهر أول امتحان لهذه الشهادة عام ١٩٤٢-١٩٤٥م، وتخرج في هذه السنة ١٤٤ طالبا وطالبة[٢٠].

٣) شهادة الدراسة الثانوية العامة، وتمنح للطلبة الذين أنهوا الصف الثاني الثانوي بكافة فروعه العلمي والأدبي، والتمريضي والصناعي والفندقي.

الواقع التعليمي في محافظة جرش في الوقت الحاضر:

التعليم العام:

نظرا لزيادة عدد السكان في محافظة جرش، فقد زاد عدد المدارس، فوصل إلى (١٨١) مدرسة، منها (٤٧) مدرسة مستأجرة، وعدد الطلاب حوالي (٤٣٠٠٠) طالب وطالبة، وعدد المعلمين (٣١٥٢) معلما ومعلمة[٢١].

وبلغ مؤشر معدل طالب/ معلم في محافظة جرش (١٣.٦٤) وهو أدنى من مؤشر معدل طالب معلم على مستوى المملكة وابمقدر بـ(١٦.١٢) طالب / معلم[٢٢].

وبلغ مؤشر نسبة التسرب من المدارس في محافظة جرش(٠.٤٩٪) وهو أعلى من مؤشر نسبة التسرب من المدارس على مستوى المملكة البالغ(٠.٢٥٪).

كما بلغ مؤشر نسبة النجاح في الثانوية العامة في محافظة جرش (٣٥.٦٪) وهو أدنى من مؤشر نسبة النجاح في الثانوية العامة على مستوى المملكة (٣٦.٦٪)[٢٣].

بلغ مؤشر نسبة المدارس المستأجرة في محافظة جرش (٢٥.٩٪) وهو أعلى من مؤشر نسبة المدارس المستأجرة على مستوى المملكة المقدر بـ(٢٣.٧٪)٪.

وبلغت نسبة الأمية في محافظة جرش ما نسبته٨.٨٪، وهو أعلى منه على مستوى المملكة إذ تبلغ نسبته ٧٪.

ويمكن القول أن المؤسسات التربوية، والتعليمية في العهد الهاشمي قد وصلت إلى مرحلة من التطور والتقدم، فمنذ بداية الحكم الهاشمي لشرقي الأردن، والتعليم يحظى بالدعم، وتزايد هذا الدعم مع استقلال المملكة عام ١٩٤٦م، حتى أصبح التعليم في الأردن أنموذجا في المنطقة والعالم من حيث الكم والكيف والنوع، حيث بنى الهاشميون الصروح العلمية لبنة فوق لبنة، وقد توجت هذه التوجهات الهاشمية في الوقت الحاضر في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بتحديث البرامج التربوية، والنقلة النوعية بالتعليم لمواكبة عصر المعلوماتية، وتوظيف تكنولوجيتها بيسر وفعالية وإبداع، وتكشف الإنجازات التي تحققت حجم التطور الهائل في التعليم، وكان للتعليم في محافظة جرش نصيب من هذا التطور الذي حصل على التعليم فيها من حيث توظيف التكنولوجيا في التعليم.

مديرية التربية والتعليم في محافظة جرش:

هي مؤسسة حكومية أردنية مسؤولة عن نظام التعليم في المرحتين الأساسية والثانوية في محافظة جرش، وهي مسؤولة عن متابعة كل ما يتعلق بالمدارس في المحافظة.

وتعمل المديرية على خدمة المدارس من خلال توفير المعلمين والمعلمات لمدارس المحافظة، كما تبلغ الوزارة بكل ما يتعلق بالشؤون التعلمية في المحافظة، ومدير التربية في المحافظة مسؤول عن كل ما يتعلق بمديريته أمام وزير التربية والتعليم[٢٤].



مديرية التربية والتعليم محافظة جرش

الجامعات في محافظة جرش:

جامعة جرش الأهلية(١٩٩٣) :

جامعة أردنية خاصة تقع في محافظة جرش، وعلى بعد (٤٠كم) شمال العاصمة عمان على الطريق العام الذي يربطها بمدينة إربد وتضم الجامعة(١١) كلية متخصصة وبكادر تعليمي مميز والتدريس في الجامعة على نظام الساعات المعتمدة (النظام الأمريكي) فصلين دراسيين إجباريين وفصل دراسي صيفي اختياري وتقوم الجامعة بدور ريادي في التنمية المجتمعية لمحافظة جرش، والمناطق المجاورة من خلال برامج مجتمعية تطوعية إضافة إلى دعم التنمية الثقافية في المحافظة من خلال عقد المؤتمرات السنوية المتخصصة واستضافة أنشطة المحافظة [٢٥] .

جامعة فيلادلفيا الخاصة:

تأسست عام ١٩٨٩م، وباشرت التدريس عام ١٩٩١م، تقع إلى الجنوب من مدينة جرش على الطريق الرئيسي إلى عمان، وتضم الجامعة كليات الهندسة، الصيدلة، الآداب، العلوم، الاقتصاد، تكنولوجيا المعلومات، والتمريض.



صورة جامعة فيلادلفيا

المبحث الثاني: النمط المعماري

البيئة دور كبير في تحديد سمات وطراز النمط المعماري لأماكن السكن في المنطقة، وتأثرت هذه الأماكن من حيث التصميم، ومساحة البناء وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي الممارس[٥٢].

وكان يؤخذ بعين الاعتبار عند إقامة البيت اتجاهه، وغالبا ما يكون اتجاهه شمالا، لدرء وابل المطر في الشتاء، وحر الشمس في الصيف، وتكونت المواد الداخلة في هذا البناء من الحجارة المحكمة، ومادة الطين المستخرج من المحافر الخاصة لذلك، والشيد الأبيض، وجذوع الأشجار، ومجموعة الألواح الخشبية، وبعض الأعشاب الأخرى، والتبن[٥٣].

أما الهيكل العام لبيت السكن، فكان يتكون من الأساسات التي تحفر على عمق معين تصل أحيانا إلى ٦٠ سم، وكان الهدف من وراء ذلك تشكيل أرضية صلبة، وحمايتها من الانهيار، وعليها تقام الجدران المكونة من الطين المجبول مع التبن، وقطع من الحجارة، ويراعى فيها وضع ألواح خشبية في عرض الجدار حماية للبيت من اللصوص[٥٤].

وكانت النوافذ غالبا ما يختفي وجودها في الجدران، كونها تشكل نقطة ضعف للبيت أمام اللصوص[٥٥].

أما أبواب البيت فغالبا ما تكون بشكل مستطيل، أو بشكل أقواس من الخارج، أما مناظر البيت فهي: عبارة عن قطع حجرية مركبة بكثافة فوق بعضها بشكل أقواس، وهذا ما كان يميز بيوت المنطقة بكثرة القناطر في البناء، ويعتمد حجم هذه القناطر، وعددها على حجم البيت[٥٦].

أما السقف فيتكون من مجموعة جذوع الأشجار المستقيمة الطويلة، وغالبا ما تكون من البلوط، والقيقب الذي لا ينخره السوس، ثم تغطى بطبقة من البلان، واللبيد، حتى تمنع دخول الفئران إلى السقف، وتعلو هذه الطبقة طبقة أخرى من الطين المجبول، ويراعى عند بناء السقف عملية الميلان لغاية تصريف المياه(٥٧).

وبعد الانتهاء من السقف تصب مصطبته بالطين المجبول، ثم تقوم النساء بدلكها حتى تستوي، كما كانت تقام الكواير في جدران البيت كجيوب تحفظ للفلاح أدواته الزراعية، ومنتوجاته الحيوانية، كما كانت تحفر بعض آبار المياه في داخل البيت أحيانا، والتي غالبا ما تستخدم لحفظ الغلال من السرقة، ومن ضرائب الدولة عليها(٢٧).

كما كان يعمل فناء لمجموعة بيوت تشترك فيه عائلات البيوت الأخرى، لممارسة نشاطاتهم الإنتاجية في فصل الصيف، وكان يضم هذا الفناء ملحقات البيت: من زريبة الحيوانات، وأقنان الدجاج، وغيرها(٥٨).

وكانت هذه البيوت قريبة إلى بعضها البعض، فقد حرص السكان على هذا التجمع، وترك بعض الزقاق الضيقة التي لا تسمح إلا لمرور الفلاح ومواشيه بمقدار قادم من القمح، أو حزمة من الحطب.

لقد كانت أنماط السكن لمجمل بيوت الناحية على النمط الإسلامي العثماني القائم على العقود والقناطر المقوسة، وأنصاف الدوائر من حيث أشكال النوافذ، والأبواب، والتقسيمات الداخلية للبيت(٥٩).

كانت قرى جرش في الخمسينات قرية صغيرة لا تتجاوز عدد بيوتها الثلاثين بيتا، وجميع سكانها يسكنون البيوت القديمة التي تدعى (عقود) مفردها عقد.

وقد جاءت هذه الكلمة في العامية من نوع البناء نفسه الذي يرتكز على جدار نصف دائري يدعى قنطرة، بحيث كانت هذه القناطر على نوعين: نوع رباعي تتقاطع فيه القناطر في منتصف السقف مشكلة كالقبعة، ثم تعقد إلى بعضها، ومن هنا جاءت كلمة

"عقد وعقود"، ونوع تنفصل هذه القناطر عن بعضها وتدعى هذه البيوت بيت على قناطر، ولا شك أن لهذا النوع من البناء وظيفة في حياة الناس، وتغير الفصول، فقد كانت تحافظ على البرودة في الصيف وعلى الحرارة في الشتاء.

وفي بداية الستينات تطور بناء القرية إذ أخذ الناس ينتقلون من البيوت القديمة إلى البيوت الحديثة وازدات البيوت في قرى المحافظة من بضع عشرات إلى مئات البيوت الحديثة.

وتشهد محافظة جرش الآن حركة عمرانية متطورة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وهناك الفلل التي تتواجد في مركز المحافظة والتي زادت وتيرتها في تسعينات القرن العشرين، كما أن بلدات المحافظة فيها بيوت متطورة جديدة كالفلل التي تتواجد في الكثير من قرى المحافظة.

جامع ريمون:

وهو جامع قديم أطلق عليه اسم (جامع ريمون) نسبة للبلدة، ويعود بناؤُه للعصر المملوكي في عهد السلطان المظفر بيبرس (٦٥٨-٦٨٦ هـ/ ١٢٦٠ م – ١٢٧٧ م)، وتولى بناءه الأمير أيدمر الظاهر نائب دمشق سنة ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م.

أما المساجد فتكاد تكون متوافرة في كل قرية من قرى ناحية المعراض، فقد أشارت سالنامة سورية إلى وجود ستة جوامع وتسعة مساجد وثلاثة مقامات أولياء في ناحية المعراض[٦٠].

ولأهمية جامع ريمون لا بد من الحديث عنه بشكل تفصيلي كنمط معماري بارز في البلدة، يقوم المسجد وسط بلدة ريمون، الواقعة في منطقة جبال عجلون بين مدينتي جرش وعجلون، تبعد عن جرش مسافة (١٠ كم)، وعن مدينة عجلون (١٥كم) وريمون بلدة جميلة في منبسط الأرض، تحف بها الجبال الشاهقة المكسوة بغابات

الصنوبر والأشجار الحرجية، وفي البلدة مقام لأحد فقهاء وعلماء البلدة المدعو محمد الريموني، ومقامه لا يبعد سوى امتار قليلة عن المسجد، ولا شك أن موقع هذه البلدة ساعد على استمرار بقائها منذ أقدم العصور.

وقد دلت بعض الكشوف الأثرية عن وجود آثار تعود إلى عصور تاريخية مختلفة ابتداء من العصور البرونزية إلى العصور الرومانية والبيزنطية، وهذا ما أشار إليه عالم الآثار الألماني ميتمان (Mitmann)[٦١].

كما أن القطع الفخارية التي تم العثورعليها من الحفريات التي قامت بها وزارة الأوقاف الأردنية في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٨٤م لغرض التوسعة تعود إلى عصور مختلفة رومانية وإسلامية متأخرة، وبالأخص العصرين الأيوبي والمملوكي[٦٢]، وهذا يؤكد بقاء ريمون واستمرار العمران والحياة فيها منذ ذلك الوقت حتى العصر الحاضر.

يعود الجامع في أصوله الأولى إلى العصر الأيوبي، وطرأت زيادات عليه في العصر المملوكي، فقد اهتم المماليك ببناء المساجد والمدارس والأضرحة في جميع أنحاء مصر وبلاد الشام، ونالت منطقة شرقي الأردن اهتمام بعض السلاطين، نخص منهم السلطان محمد بن قلاوون، والسلطان برقوق، والسلطان قانصوه الغوري وغيرهم[٦٣]، وقد تم ترميم مسجد ريمون في فترة الخمسينات، وما بعدها.

ومن المساجد التي بنيت في العهد الهاشمي المسجد الهاشمي في جرش، وقد بني في ثلاثينات القرن العشرين، وتم ترميمة عدة مرات، وكذلك مساجد في مناطق أخرى من محافظة جرش في سوف، وساكب، وكفرخل، وريمون، ونحلة، والمصطبة، وجبه، والمشيرفة، وبليلا، وغيرها من قرى المحافظة، واتبع في بنائها نمط العمارة الحديثة في بناء المساجد.



صورة جامع جرش في عهد الإمارة الأردنية

وهناك الكثير من المساجد الإسلامية المتواجدة في قرى محافظة جرش، وتم بناءُها من محسنين من داخل المحافظة وخارجها، من جمع التبرعات لأجل البناء، وتشرف وزارة الأوقاف على هذه المساجد وصيانتها والمحافظة عليها.

وفي محافظة جرش العديد من الكنائس في المدينة نفسها، وفي منطقة دبين، وبعض مناطق أخرى في المحافظة.

المبحث الثالث: العادات الاجتماعية

اللباس التراثي في محافظة جرش أزياؤها الشعبية:

تختلف الأزياء حسب البيئة الاجتماعية التي ينتمي لها السكان، وتمتاز الثياب الريفية ببساطتها، ولكنها أحيانا لا تخلو من مطرزات بخيوط ذات ألوان بديعة تعكس ذوقا رفيعا وصنعة متقنة، وهي أحيانا في اختلاف نوع القماش والتطريز ترمز إلى المنطقة.

وتتصف الأزياء الشعبية بأنها:

أولا: ثياب مريحة، وذلك يتبين من خلال تفصيلها ومقاسها الفضفاض.

ثانيا: أخلاقية محتشمة وصحية، وجميلة وغنية بزخارفها.

اللباس الشعبي التراثي في محافظة جرش وغيرها من محافظات المملكة: تعتز كل منطقة من المناطق بتراثها وتخلده بالطريقة التي تراها مناسبة، ونحن في محافظة جرش نعتز ونفتخر بماضينا وتاريخنا وتراثنا، ونتحدث به لأبنائنا ونترحم على من سبقنا من الآباء والأجداد الذين كافحوا وصنعوا لنا التاريخ، وخلفوا لنا التراث.

نتحدث عن اللباس الشعبي التراثي العجلوني عموما، بتقسيمه إلى نوعين: لباس النساء ولباس الرجال:

أولا: لباس المرأة (النساء) الجرشية: قبل الحديث عن لباس المرأة، لا بد من الحديث عن المرأة نفسها التي تشكل نصف المجتمع، ولها دور رئيسي في تكوين الأسرة والمحافظة عليها، ولا يمكن للإنسان أن يعمر الحياة بدونها، فهي الأم والزوجة والأخت والبنت، والإسلام كرمها وأعطاها حقوقها، وأوصى بها رسولنا الحبيب

صلى الله عليه وسلم، فكانت على الدوام موضع تقدير واحترام، ولكن في العصور المتأخرة كان يتفاوت تقديرها من مجتمع إلى آخر حسب أعراف هذه المجتمعات، فبعض المجتمعات تعزز قيمة المرأة كلما كانت قادرة على إنجاب أكثر عدد من الأطفال وخاصة الذكور، وليس ذلك فحسب، فعليها أن تهيء للأسرة أساليب الحياة المناسبة، إضافة إلى تلبية رغبات زوجها في البيت والحقل، والحفاظ على شرف العائلة سواء أكان الموضوع يخصها أم يخص بناتها.

بنات منطقة جرش كباقي بنات الأردن، استعملن الأزياء والملابس القديمة، وكذلك استعملن أواني وأدوات منزلية متنوعة، يختلف لباس المرأة في الماضي عنه في الحاضر، حيث كان يميل إلى اللون الأسود أو الداكن الذي كان يمتاز بالاتساع، واقتصاره على كسوة واحدة أو كسوتهن في أحسن الأحوال، تتزين النساء بالأقراط والأساور وغيرها، وكان كل قسم من جسم المرأة له زينة معينة، فلدينا حلي للرأس، وحلي للرقبة، وكذلك لليدين وللأقدام[٦٤].

تقتني النساء الكثير من أنواع الحلي والزينة، فتجد في صندوقها الخشبي المرصع بالصدف أنواعا متعددة من أنواع الحلي، حتى وصلت للأسنان، حيث نجد عند النساء ما كان يسمى الثنية، وهي من حلي الأسنان، حيث توضع قطعة من الذهب على سن المرأة لتعطيها جمالا عند الابتسامة.

وكان للأقدام أيضا نصيب من تلك الزينة، والنساء يرتدين في الأقدام ما يسمى بالخلخال، وهو سوار من الذهب أو الفضة يوضع في قدم المرأة، ويوضع في رجل واحدة فقط، كانت هذه الزينة مقصورة على نساء الأثرياء، وهناك بعض حلي الزينة مصنوعة من الذهب تلبس أثناء المناسبات، ومنها الخاتم، واستعمل الكحل لتكحيل العينين، تصنع المكحلة من الفخار أو الزجاج، ومن المعدن في الأوقات المتأخرة، وعملية تكحيل العين كانت منتشرة بين الرجال والنساء في منطقة عجلون، لأنهم لا

يعتبرون الكحل زينة فحسب، بل واقيا للعين من الأمراض، وكانت المرأة ترتدي كل أو بعض الألبسة الآتية:

١) **البيرمة**: ثوب أسود واسع فضفاض، يُرتدى من قبل النساء المتزوجات، يبلغ طوله قبل تفصيله (٢٢) ذراعا من قماش يسمى (الملس أو المارونس أو الحبر)، وهذا هو القماش الذي كان متداولا بين الناس قبل مدة من الزمن، ترتديه المرأة العجلونية ونساء المناطق المجاورة، بشكل مطوي ثلاث مرات، تربط عليه حزاما من القماش العريض فوق الطوية الثانية، ثم ترمي علية الطوية الثالثة بحيث لا يرى الحزام نتيجة اتساع هذا الثوب.

كان من المألوف أن ترى بعض النسوة يرتدين هذا اللباس وهو يجر خلفهن، وتكون أكمام البيرمة واسعة ومفتوحة بحيث يلف هذا الكم (الردن) حول رأسها، وتحت الحطة أو فوقها، وفي هذا يقال: (العُبُّ والشُّفَّال واحد)، أما اللباس الداخلي (تحت البيرمة) فهو: قميص قطني أو صوفي موشى باليد، ويظهر جليا عند فتحة الصدر أشكال بديعة رسمت بمهارة، إضافة إلى سروال طويل يصل إلى الحذاء، وهنا لا بد من القول بأن هذا اللباس غالبا تستعمله النساء المتزوجات والكبيرات في السن.

أما الفتيات الصغيرات (الصبايا)، أو غير المتزوجات، فيرتدين القميص والسروال ثم (الدلق) المطرز الذي يشبه إلى حد بعيد الفستان، وهو مفتوح من الصدر، يظهر من خلاله القميص، وفي العادة يكون فضفاضا عند الذراعين.

٢) **الحطة**:منديل مصنوع من الحرير والقصب لغطاء رأس المرأة، وتكون إما سوداء أو حمراء، ترتديه فوقها العرجة، وتستعمل الحطة والعرجة في المناسبات السعيدة، تثنى الحطة بشكل مستطيل تلفها المرأة حول الرأس كما ترتدي تحتها الشورة، وتسمى (الشمبر)، و(الملفع).

٣) **الشورة**: عصابة سوداء تلف المرأة حول الرأس مرتين أو ثلاثة مرات وتكون تحت الحطة ومنه يكون الملفع.

٤) **العرجة**: تشبه طاقية الرأس وتتكون من قطعة قماشية مدورة متينة مشكوكة بالليرات الذهبية أو الغوازي الذهبية، وتنتهي من الأسفل بعدة شرابيش من الصوف الملون الجميل، والعرجة من أهم الحلي التي تشجع المرأة على ارتدائها من أجل المباهاة بها لجمالها وغلاء ثمنها.

٥) **السفيفة**: وهي عبارة عن قطع فضية بشكل حلقي، أي حلقات من زرد بعرض ٢سم وبطول ٢٥ سم، والسفيفة تنزل على ظهر المرأة من الخلف، ويثبت عليها قطع فضية تسمى مجيديات نسبة إلى السلطان العثماني عبد المجيد، وفي نهايتها شرابيش ملونة تصنع من الحرير.

٦) **القلادة**: ترتدي المرأة القلادة في العنق، وهي سلك من الذهب الغليظ مشكوك فيه عدد من الليرات الذهبية، ويشبه الزرد، أو قطعة قماشية مشكوكة بالليرات الإنكليزية أو العصملية، وهو عبارة عن سلسلة من أليرات الذهبية من العنق إلى أسفل الصدر، وهناك أنواع أخرى من القلائد منها نوع من الخرز، وآخر يصنع من الذهب والفضة.

٧) **الدامر**: وهو جاكيت (رداء) من الجوخ بلونين أزرق وأخضر، ويرتدى على الوجهين، ومطرز بخيوط ذهبية، وهو غالي الثمن، ولا يُرتدى إلا من قبل نساء الذوات والميسورين، ويرتدى فوق البريمة في المناسبات، لا يغلق الدامر من الأمام وبدون أزره.

ثانيا: لباس الرجل: يقسم لباس الرجل إلى الأقسام الرئيسية الآتية:

١) **المزنوك**: وهو ثوب مفتوح من الأمام، يلف على وسط الرجل، يخاط من قماش الروز، ويركب على أطرافه القيطان الأبيض، وله قبة تزين بالقيطان وتغلق على قدر

حجم الرقبة، ويوضع عليه زنار (حزام) من الجلد أو من القماش، ويكون مناسبا حسب حجم الرجل.

يعلق في الحزام ثلاث أدوات وليس بالضرورة أن تكون مجتمعة؛ الأولى: محفظة من الجلد تسمى (الصفن)، توضع فيها الزنادة وحجر الصوان والقدحة (أدوات إشعال النار)، أو أية مهمات أخرى، والثانية:محفظة لحمل المسدس (بيت المسدس)، وعلى الطرف الثاني الشبرية، وتعتبر من أدوات الدفاع عن النفس أو لذبح الذبائح(٦٤).

٢) **الشماغ**: يعد الشماغ من لباس الرأس للرجل، ويسمى عند أهل القرى (السلك) أو (المنديل)، كان الفلاح العجلوني في السابق يستخدم شماغ لونه أزرق (أسود)، ويتم إحضاره من فلسطين أو من الشام، ولا يزال عدد من المسنين يستعمل هذا النوع من لباس الرأس إلى هذه الأيام، وبعدها أصبح يستعمل اللون الأحمر المستعمل غالبا في الوقت الحاضر، وهو مهدب بخيطان القطن الأبيض، ويلبس بطريقة اللثام، أو يرد من أحد جانبيه على العقال، ويترك الآخر على الكتف، وقد يستعمل بعض الأشخاص بدلا من الشماغ الشورة (القضاضة) ذات اللون الأبيض، ويستعمل معها ومع الشماغ العقال، وهو مجدول من شعر الماعز الأسود.

٣) **العباءة**: رداء فضفاض من القماش، وقد تزدان حواشيها بخيوط الذهب والفضة، أكثرها يحاك من شعر الماعز أو وبر الجمال، وهي ذات ألوان فاتحة وخفيفة في الصيف، وغامقة وثقيلة في الشتاء، وتكون واسعة بحيث يستطيع صاحبها أن يلف جسمه بها وينام، يلبسها الرجل على الأكتاف.

٤) **السروال (اللباس)** : هو (بنطلون) واسع فضفاض يلبس تحت المزنوك، مصنوع من القماش الأبيض الخفيف أو الكتان، ويستعمل في فصل الصيف، أو من القماش الثقيل الخاكي الملون، يستعمل في فصل الشتاء أو وقت العمل، يربط برباط على

قدر خصر الرجل، ويزم على قدر حجم الساق من الأسفل، وتستعمل مع السروال الدكة، وهي خيط يدخل في السروال ويضمه حول الخصر وتستعمل في كلا النوعين من السراويل.

٥) **البحيرية أو الجزمة**: حذاء للقدم مصنوع من جلد البقر المدبوغ، تخاط بجلد من السيور أيضا؛ ويربط أعلاها بخيط قماش أو سير مجدول من الجلد.

٦) **البالوش**: نوع آخر من الأحذية المصنوعة محليا من مادة الكاوتش، مثبتة بعضه ببعض بالمسامير، أما في الحقل فيلبس الفلاح ما كان قديما من الملابس (قديم أو مستعمل) لامتصاص العرق أو تحمل الحركة المستمرة، وكان الرجال يستخدمون الدخان الهيشي الذي يزرعونه في الحواكير، يوضع في الغليون أو يلف بالورق (سجائر) دفتر التومان.

ويمكن القول بأن الزي الشعبي يمثل عنوانا بارزا لكل أمة، ودليلا واضحا على عاداتها وحضارتها وثقافتها، فالزي الشعبي يعد جزءا من التراث لارتباطه بالعادات والتقاليد والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على مر الزمن، لذا، فالزي الشعبي يمثل صورة عند المجتمع والحياة في هذا البلد أو ذاك، ويشكل مرجعا وطنيا لأهل البلد.

ويختلف الزي الشعبي الأردني باختلاف المنطقة أو المدينة، فيختلف في الثوب والمدرقة، الطول والموديل والتطريز واللون، كما يختلف غطاء الرأس والقمطة[٦٥].

الأسرة:

تعتبر الأسرة من أقدم الجماعات الإنسانية، وأعظمها تأثيرا في حياة الأفراد والجماعات، فهي الوحدة البنائية الأساسية التي تنشأ عن طريقها مختلف التجمعات الاجتماعية[٦٦].

ويمكننا من خلال حصر الإرث في السجلات الشرعية التي تعود إلى عهد الإمارة، ومن خلالها التعرف إلى عدد الأسر، وعدد الزوجات، حيث جاء تعدد الزوجات في بعض الحالات.

فمن الرجال من كان يتزوج بامرأتين أو أكثر، وإلى حد أربع زوجات، وهذا كانت تقتضيه طبيعة الظروف التي يعيشها الإنسان خلال تلك الفترة[٦٧].

واستمرت سجلات المحاكم الشرعية برصد حالات الزواج والطلاق والإرث خلال العهد الملكي، وتوجد وثائق كثيرة ترصد هذه الحالات التي زادت وتيرتها وأصبحت من الظواهر الاجتماعية في المجتمع.

وحالات الزواج التي ترصدها السجلات الشرعية كانت داخل نطاق القرية الواحدة، ثم حالات إلى خارج حدود القرية إلى القرى المجاورة، بل تعدت خارج حدود الأردن، ولكن في حالات نادرة.

و كان الفلاح يتزوج من فلاحة، والمزارع من مزارعة، ويعددون الزوجات لإكثار الإيدي العاملة بالإنجاب لمساعدتهم في العمل، وهناك أرباب مهن أخرى كالجندي والراعي والتاجر ومعلم المدرسة والشرطي والإمام والمعماري والحداد والنجار وغيرها، فيتزوجون من بنات ذوي القربي[٦٨].

أما أعمار الأزواج والزوجات، فكانت متفاوتة، فمنهم من تزوج بنساء أصغر، ومنهم من تزوج بنساء أكبر، وكان هذا تقتضيه الظروف كالرابط العشائري، حيث أن أبناء العمومة يتزوجون بنات الأعمام حفظا على الأرض دون النظر للسن[٦٩].

كان هناك إقبال متزايد من سكان البلدة على الزواج خلال فترة الدراسة.

عقد القران والزواج والطلاق:

وكانت المحكمة الشرعية في جرش خلال عهد الإمارة تقوم بعقد قران بين الزوج والزوجة، مع بيان المهر المعجل والمؤجل، وكان عمر الزوج في أكثر الأحيان يتراوح

عمره ما بين العشرين والأربعين، وقليلا ما شذ عن ذلك، (سجل شرعي جرش رقم ١٣، ١١اا ربيع الثاني ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)، وكان عمر الزوجة يتراوح ما بين ١٦ - ٣٠ سنة، ومهنة الزوجة في الأغلب ربة بيت (سجل عقود زواج جرش، رقم ١٤، ١٠ جمادى الأولى ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)[٧٠].

وكان المهر معجلا في أغلب الأحيان ومدفوعا، وتراوح ما بين (٤٨-٦٠) جنيها. (سجل شرعي، ١٥، ١٣ رجب، ١٣٥١هـ/ ١١ تشرين الثاني ١٩٣٢م).

فالمجتمع زراعي بالدرجة الأولى، وهذا الأمر رغب الآباء في الإكثار من الأبناء لمواجهة ظروف الحياة الزراعية التي تعتمد على كثرة الرجال في العمل، ولذلك فإن مركز العائلة وموقعها يعتمد على عدد رجال العائلة [٧١].

وكانت مهور النساء عالية، وعلى الرغم من ارتفاعها إلا أنه حصل إقبال متزايد من قبل الشباب على الزواج، ويورد سجل شرعي جرش زواج المدعو عايد بن عبد الرحيم الإبراهيم من بلدة ريمون بمهر معجل مقداره (١٩.٠٠٠) قرش تركي[٧٢].

وكانت الزراعة محط اهتمام السكان، ومهنة أكثر سكان قرى قضاء جرش خلال عهد الإمارة وما بعدها، وهي مصدر رزق الكثيرين منهم، رغم ما كانت تعانيه من مشكلات سبقت الإشارة إلى ذلك خلال الحديث عن مشكلات الزراعة.

وتزخر سجلات المحاكم الشرعية في محافظة جرش بالكثير من الوثائق ذات العلاقة بالزواج والطلاق والإرث، تؤرخ للحياة الاجتماعية في المحافظة ومن بينها العادات والتقاليد الاجتماعية في المجتمع.

هوامش الفصل الرابع:

١) أحمد سراج الدين، الحركة التربوية وتطورها في سورية ولبنان خلال القرن التاسع عشر، مجلة الأبحاث، السنة الرابعة، الجزء الثالث، بيروت، الجامعة الأمريكية، ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م، ص ٣٣٥.

٢) سراج الدين، المرجع السابق، ص ١١٠.

٣) الموسى والماضي، تاريخ في القرن العشرين، ص ٣٠٩.

٤) علي محافظة، الحركات الفكرية في عصر النهضة في فلسطين والأردن، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م) ، ص ٣١.

٥) وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ١/ ٣١ تاريخ ٥/ ٦/ ١٩٢٥م

٦) معن أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، قيام وتطور إمارة شرق الأردن ١٩٢٩-١٩٣٩م، مجلدان، ج٢، عمان، مركز الرأي للمعلومات والدراسات، عمان، ٢٠٠٣م، ص ٣٥٦.

٧) وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ١٢/ ١٩٣٠م.

٨) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ٣/ ١/ ٣، بتاريخ ٢/ ١/ ١٩٣٥م، المصدر نفسه رقم ٢٢/ ٣/ ١/ ٤٥، تاريخ ٢/ ١/ ١٩٣٨م.

٩) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ١١/ ٢/ ١٣، بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٢٩م.

١٠) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ١١/ ٢/ ١٣، بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٢٩م.

١١) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ١١/ ٢/ ٦٤، بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٢٩م.

١٢) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ١١/ ٢/ ٦٤، بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٢٩م.

١٣) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ١١/ ٢/ ٦٤، بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٢٩م.

١٤) المصدر السابق، ملف ووثيقة رقم ١٩/ ١٠/ ١/ ٣/ بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٣٣م.

١٥) الشلبي، قضاء جبل عجلون استنادا لوثائق المكتبة الوطنية، مرجع السابق، ص ٨٢-٨٣.

١٦) الشلبي، قضاء عجلون استنادا لوثائق المكتبة الوطنية، المرجع السابق، ص ٨٣.

١٧) الشلبي، قضاء عجلون استنادا لوثائق المكتبة الوطنية، المرجع السابق، ص ٨٣.

١٨) وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ١١/ ٢/ ٣٠، ٣٤، بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٢٩م

١٩) الشلبي، مرجع سابق، ص ٨٤.

٢٠) الشلبي، المرجع السابق، ص ٨٤.

٢١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١١.

٢٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١١.

٢٣) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩م، ص ١١.

٢٤) وزارة التربية والتعليم، الموقع الإلكتروني للوزرارة.

٢٥) جامعة فيلادلفيا، الموقع الرسمي للجامعة، عمان، الأردن، ٢٠٢١م.

٢٦) أبو غيدا، رشيد بعيون، عدنان، من هو، الإصدار السابع، عمان، ١٩٩٣-١٩٩٤م.

٢٧) هشام عودة، موسوعة الشخصيات الأردنية، عمان، مطابع دار الأديب، ٢٠١٢، مجلد ٢، ص ٩٦.

٢٨) أحمد الحوراني، أعلام في ذاكرة الوطن، المجلد السادس، إربد، ٢٠١٨م، ص ١٠٩.

٢٩) الحوراني، المرجع السابق، ص ١٠٩-١٢٠، دليل الحياة السياسية في الأردن، أعضاء مجلس النواب ١٩٨٩م.

٣٠) دليل الحياة السياسية في الأردن، مجلس النواب، ٢٠١٦م. مجلس النواب الأردني، أعضاء المجلس، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٤، ٢٠١٦م.

٣١) الوزراء، عادل بن محمد، عمان، رئاسة الوزراء، المملكة الاردنية الهاشمية، ٢٠١١، العين عادل بن محمد، مجلس الأعيان، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

٣٢) أ- اللواء محمود فريحات رئيسا لهيئة الأركان، عمون، ٢٠١٦.

ب- السيرة الذاتية للواء الركن محمود فريحات، المدينة الإخبارية، الثلاثاء ١٣ تموز ٢٠٢١م.

٣٣) مجلس النواب، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، دليل الحياة السياسية في الأردن، مجلس النواب، ٢٠١٦م.

٣٤) الوزراء، حسين مجلي، حكومة دولة الدكتور معروف البخيت، رئاسة الوزراء، ٢ تموز ٢٠١١م، حسين مجلي، تشكيلة الحكومة الجديدة، عمان- نت، وزارة العدل الأردنية، الموقع الإلكتروني للوزارة، ٢٠٢٠م.

٣٥) أمجد الرواشدة، مديرا عاما للكهرباء الأردنية، ٢٠١٨م، صحيفة الدستور، الجمعة ٧ أيلول ٢٠١٨م، ص ١، نقابة المهندسين الأردنيين، ٣٠ شباط ٢٠١٩م.

٣٦) السيرة الذاتية للدكتور مصطفى البرماوي، ٢٠٢٠م.

٣٧) دليل الحياة السياسية في الأردن، أعضاء مجلس الأعيان ١٩٦٣-١٩٨٣م، رئاسة الوزراء، الوزراء، ١٩٥٨م.

٣٨) السيرة الذاتية، للدكتور محمد أبو ربيع، أعضاء هيئة التدريس، جامعة جرش، موقع الجامعة الإلكتروني، ٢٠٢٠م.

٣٩) السيرة الذاتية للشيخ سليمان السعد ٢٠١٨م، دليل الحياة السياسية، أعضاء مجلس النواب، ١٩٩٣، ٢٠٠٧م.

٤٠) السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور عبد الله الزعبي، جامعة البلقاء التطبيقية، موقع الجامعة الإلكتروني.

٤١) دليل الحياة السياسية في الأردن، السيرة الذاتية للدكتور الشبلي.

٤٢) السيرة الذاتية للمهندس عادل.

٤٣) دليل الحياة السياسية في الأردن، أعضاء مجلس النواب ٢٠٢٠م.

٤٤) دليل الحياة السياسية في الأردن، ٢٠١٥-٢٠١٨م.

٤٥) السيرة الذاتية للدكتورة رويدة، ٢٠٢١م. المؤسسة العامة للدواء والغذاء، عمان، ٢٠٢١م.

٤٦) دليل الحياة السياسية، أعضاء مجلس النواب الأردني، أعضاء مجلس النواب الأردني.

٤٧) دليل الحياة السياسية في الأردن، أعضاء مجلس النواب الأردني.

٤٨) دليل الحياة السياسية في الأردن، أعضاء مجلس النواب الأردني، ١٩٩٧-٢٠١٦م، رئاسة الوزراء، الوزراء، عمان، ١٩٩٧م.

٤٩) دليل الحياة السياسية في الأردن، رواد من الأردن.

٥٠) ماجد المقابلة.

٥١) دليل الحياة السياسية في الأردن، أعضاء مجلس النواب الأردني.

٥٢) الشريدة، ناحية الكورة، مرجع، ص ٢٢١.

٥٣) الشريدة، المرجع السابق، ص ٢٢١.

٥٤) الشريدة، المرجع السابق، ص ٢٢٢

٥٥) الشريدة، المرجع السابق، ص ٢٢٢.

٥٦) الشريدة، المرجع السابق، ص ٢٢٢.

٥٧) الشريدة، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

٥٨) الشريدة، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

٥٩) الشريدة، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

٦٠) غوانمة، المساجد الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢١.

٦١) غوانمة، المساجد الإسلامية، المرجع السابق، ص ٢٢.

٦٢) يوسف غوانمة، التاريخ الحضاري لشرقي الأردن في العصر المملوكي، عمان: دار الفكر، ١٩٨٢م، ص ٥٠، غوانمة، المساجد الإسلامية، ص ٢٢.

٦٣) غوانمة، المرجع السابق، ص ٢٣.، المرجع نفسه، ص ٣٦.

٦٤) الزقوطي، موسوعة جرش، ص٨٩-٩٠.

٦٥) نعيمة حمدان الغزو، عجلونيات، جمعية عجلون للبحوثات والدراسات، المجلد الأول- العدد الأول، عجلون، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٥م، ص٦١.

٦٦) شجل شرعي جرش، رقم ٣، ج١، ٢ شعبان ١٣٤٨هـ/ ٢ كانون الثاني، ١٩٢٩م.

٦٧) سجل شرعي جرش رقم٧، عقود زواج، ح١٩، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣٦٢هـ ٣/ ٣/ ١٩٤٣م، ص ٣٧.

٦٨) سجل شرعي عجلون رقم ٢، ١٨ ذي القعدة ١٣٤٨هـ/ ١٦ نيسان ١٩٣٠م.

٦٩) سجل شرعي جرش، رقم ٧، عقود زواج، ح٤٣، بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٤٢م، ص ٩.

٧٠) المصدر السابق، رقم ٧، ح١١، بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١٣٦٤هـ/ ٢٢ مارس ١٩٤٥م.

٧١) المصدر السابق، رقم ٧، عقود زواج، حجة رقم ٤٣، بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٤٢م.

ملحق أعلام جرش: وفق الترتيب الهجائي:

أمجد الرواشدة:



ولد أمجد الرواشدة في قرية الكتة، تلقى تعليمه الأساسي في مدارس الكتة، وأكمل المرحلة الثانوية في جرش، وحصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية.

بدأ مسيرته العملية في سلطة الكهرباء الأردنية، ومنها إلى شركة الكهرباء الوطنية، فشركة توليد الكهرباء المركزية، ومن ثم انتقل للعمل في شركة السمرا لتوليد الكهرباء منذ عام ٢٠٠٤ م، واستمر بها حتى عام ٢٠٠٧م، إذ تقلد منصب مدير عام الشركة.

والمهندس أمجد عنوان للتضحية، والعمل المخلص والجاد لتحقيق الإنجازات في العمل الذي يقوم[١].

حسن الكايد:



ولد حسن الكايد في بلدة سوف عام ١٩١٨م، ودرس في مدارسها الابتدائية والإعدادية، ثم حصل على الليسانس في الحقوق من جامعة القاهرة ١٩٤٥م، تولى الحقائب الوزارية: وزارة التربية والتعليم، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية.

وسبق أن تولى وظائف حكومية منها: مفتش في وزارة العدل ١٩٥٨م، ومدعي عام الكرك ١٩٤٦ - ١٩٥٣م.

شارك في حكومة الرئيس سمير الرفاعي المشكلة بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٦٣م وزيرا للتربية والتعليم، كما شارك بنفس المنصب بالإضافة إلى وزارة العدلية في حكومة الشريف حسين بن ناصر المشكلة بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٦٣م، ثم في المنصبين معا في حكومة الشريف حسين بن ناصر المشكلة في ٩/ ٧/ ١٩٦٣م، كما شارك في حكومة الرئيس بهجت التلهوني المشكلة في ٧/ ١٠/ ١٩٦٧م وزيرا للداخلية، ثم شارك في حكومة زيد الرفاعي وزيرا للداخلية في ٤/ ٤/ ١٩٨٥م.

- شغل عضوية مجلس الأعيان في الأعوام ١٩٦٣، ١٩٦٧م، ١٩٧٩م، ١٩٨٣، ١٩٨٦م.
- حاصل على عدة أوسمة: منها وسام الاستقلال من الدرجة الثانية، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى، ووسام التربية والتعليم من الدرجة الممتازة[٢].



المحامي حسين مجلي:



في بلـدة الكتـة– محافظـة جـرش التـي تقـع إلـى الجنوب الغربي مـن جـرش، ولـد حسين مجلـي عـام ١٩٣٧م، وأكمـل دراسـته الابتدائيـة في مدارسـها، ثـم انتقـل ليكمـل المرحلـة الإعداديـة فالثانويـة، وهـو أول محـام حاصـل على البكـالوريوس في القـانون، انتسـب لنقابة المحامين عام ١٩٦٥م. وقد فاز بعضوية مجلس النواب الأردني سنة ١٩٨٩م عن محافظة جرش.

عـين مجلـي وزيـرا للعـدل في حكومـة الـدكتور معـروف البخيـت يـوم الأربعـاء ٩/ ٢/ ٢٠١١م، وقدم استقالته يوم الخميس ٢٦/ ٥/ ٢٠١١م.

تم انتخابه نقيبا للمحامين الأردنيين لأكثر من دورة، كما كان عضوا في مجلس كلية الحقوق بالجامعة الأردنية، وعضـوا بالمكتب الـدائم لاتحـاد المحـامين العـرب لاثني عشر عامـا، ومحاضـرا في كليـة الحقـوق بالجامعـة الأردنيـة، وعضـوا في مجلـس المعهـد القضائي، ورئيسا للمنتدى العربي.

توفي بتاريخ١٢ تشرين الأول ٢٠١٤م في عمان.

ردينة البطارسة:



ولدت في بلدة سوف التي وصفتها بأنها مسقط الرأس، ومهوى الفؤاد، وقد عاشت فيها طفولتها، ودرست مرحلتي الابتدائية والإعدادية، من ثم أكملت الثانوية في الفرع العلمي في ثانوية جرش للبنات، ومن بعد حصلت على شهادة البكالوريوس في الطب والجراحة البيطرية من جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وقد كان شغفها الدائم بالجيش الذي ولدت وتربت على حبه تيمنا بوالدها الذي شكل لها دافعا وحافزا، فالتحقت بمصنع (القادة كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، فحصلت على درجة الماجستير في الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، والدبلوم العالي في إدارة الموارد الوطنية من نفس الكلية، ودبلوم الصناعات الغذائية من جامعة فاجنن في هولندا، ودبلوم الأمراض العابرة للقارات من جامعة شانغ ماي في تايلاند، ودبلوم في تقييم الأثر البيئي.

تقلدت عدة مواقع إدارية وقيادية في القطاع الحكومي، وهي تشغل اليوم نائب مدير المختبرات المركزية في المؤسسة العامة للغذاء والدواء، بالإضافة إلى أنها مستشار السلامة الغذائية للاتحاد العربي للصناعات الغذائية، وعضو لجنة القضاء على الجوع في المنطقة العربية، وتترأس فريق التدريب والتطوير، ولجنة السلامة العامة، وهي عضو في العديد من اللجان الفنية في المؤسسة العامة للغذاء والدواء.

بطارسة تعتبر أن العمل التطوعي والمجتمعي جزءا متجذرا في مسيرتها الحياتية، فقد عملت على مدى أكثر من ٢٠ عاما كناشطة مجتمعية، ومبادرة في مجالات المرأة،

والتمكين الشبابي، والبيئة، والإعلام، والقيم الإنسانية، وحقوق الإنسان، والعدالة المجتمعية، والتشاركية والتواد بين الأديان.

ولإيمانها بأن الحياة تزداد جمالا وسعادة بالعطاء، احتل الجانب الإنساني المجال الأكبر من نشاطاتها، حيث شاركت في العشرات من النشاطات والفعاليات التي تخص ذوي الإعاقة، والفئات الأقل حظا، والمرأة، والطفل، والشباب، وغيرها من المجالات التنموية والإنسانية، وهي عضو هيئة إدارية لجمعية ديوان أبناء الشمال في العاصمة، ورئيس لجنة المرأة وحقوق الإنسان فيها، وعضو هيئة إدارية في جمعية البيئة الأردنية، وعضو مؤسس لنادي القياديات في القطاع الصحي، وجمعية أخصائيي التغذية العلاجية، والعديد من الجمعيات ومنظمات العمل العام[٣].

وهي مدربة، ومحاضره في مجالات عدة منها: المهارات القيادية، ومهارات الاتصال، وشاركت في العشرات من المؤتمرات وورش العمل على المستويين المحلي والدولي، مثلت الأردن خلالها في العديد من المحافل الدولية، نذكر منها تمثيلها الأردن في مجموعة النمو الأخضر لمنظمة الاقتصاد العالمية (oecd)، ورئيس وفد الغذاء والدواء لزيارة شركة المراعي العالمية في السعودية، ومندوب الأردن في مؤتمر الاستدامة في منظمة الإسكوا بيروت، واجتماعات جامعة الدول العربية المتعلقة بالجوع والأمن الغذائي.

ويحتل الشباب مساحة كبيرة من اهتمامها، فأطلقت عددا من المبادرات التي تعنى بالشباب، وهي محكم ومستشار غير متفرغ لجائزة (HULT BRIZe) العالمية التي تعنى بتمكين الشباب، وتطوير أعمالهم حول العالم.

حصلت الدكتورة ردينة فواز بطارسة على جائزة الموظف المثالي في المؤسسة العامة للغذاء والدواء، وقد كرمت من بين أكثر من (٢٥) امرأة مؤثرة في المجتمع، كما جرى تكريمها في العديد من المحافل.



زيد أحمد العتوم:

ولد في بلدة سوف، درس الابتدائية والإعدادية فيها، حاصل على شهادة الثانوية العامة من جامعة كيمبردج ١٩٩٣م، وعلى بكالوريس الحقوق من جامعة عمان الأهلية ١٩٩٨م، وعلى الماجستير في قانون الشركات والحوكمة من جامعة نيوساوث ويلز في أستراليا عام ٢٠٠٠م، وعلى الدبلوم العالي في القانون من جامعة فيكتوريا في أستراليا ٢٠١٢م.

محام مزاول، وعضو في نقابة المحامين الأردنيين من عام ٢٠٠٠م، وعضو في العديد من الهيئات العربية المهنية الخاصة بالمحامين.

عمل مستشارا قانونيا لوزارة الطاقة والثروة المعدنية من عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٥م، وهو مؤسس للجمعية الأردنية للطاقة المتجددة، وعضو هيئة إدارية في جمعية الرابية الخضراء البيئية، ومؤسس ورئيس جمعية سواعد سوف الخيرية، وشريك في شركة سالزبورغ للقانون(٤).

فاز في عضوية مجلس النواب التاسع عشر، وكان عضوا في لجنة الطاقة والثروة المعدنية، وضمن كتلة العدالة النيابية، ومشارك في لجان الأخوة البرلمانية مع دول: العراق، وفلسطين، وسوريا، ولبنان، ومشارك في جمعيات الصداقة البرلمانية الأردنية مع المملكة المتحدة، وإيرلندا الشمالية.

سليمان السعد :



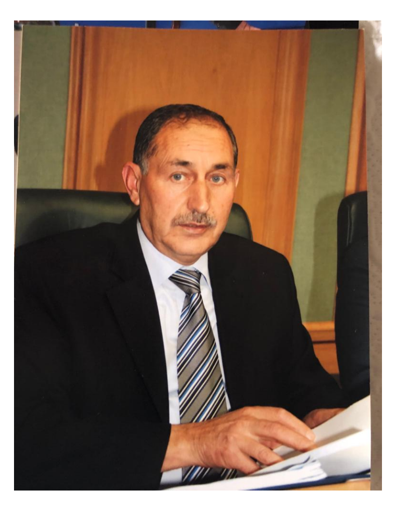
سليمان سلامه السعد (سليمان السعد):



ولد في بلدة ريمون عام ١٩٣٩م، أكمل الابتدائية في مدارسها، والإعدادية والثانوية في جرش، حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية منذ عام ١٩٧٤م، وتولي العديد من الوظائف الحكومية في وزارة الأوقاف منها : مدير أوقاف عجلون ١٩٧٩م ، ومدير أوقاف جرش ١٩٨٤م ، ومدير الوعظ والإرشاد عام ١٩٩٢م، ومساعد مدير عام مسجد الشهيد الملك المؤسس عبد الله الأول ١٩٩٢م، كما تسلم الوعظ في محافظة معان، ومساعد مدير صندوق الزكاة.

وانتخب السعد في عضوية مجلس النواب في دورتين الأولى في المجلس الثاني عشر ١٩٩٣-١٩٩٧م، والثانية في المجلس الخامس عشر ٢٠٠٧م ، وكان عضوا في العيد من اللجان[٥].

عادل بني محمد:



ولد عادل بني محمد في قرية كفرخل عام ١٩٥٤ م ، وأكمل دراسته الابتدائية في مدارسها، وبعد نيله للثانوية العامة التحق بالقوات المسلحة عام ١٩٧٢م، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة لواء، متقلدا العديد من المناصب والمواقع منها قائد كتيبة دبابات، قائد لواء مشاه آلي، قائد منطقه عسكريه، مساعد رئيس هيئة الأركان المشتركة.

يحمل درجتي البكالوريوس والماجستير في العلوم الإدارية والعسكرية من جامعة مؤته، والتحق بالعديد من الدورات العسكرية الداخلية والخارجية.

عمل مع قوات حفظ السلام في يوغسلافيا سنة ١٩٩٥م ، وملحقا عسكريا في الجمهورية التركية، وتمت إحالته على التقاعد في العام ٢٠٠٩.

عين وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء في حكومة د. معروف البخيت سنة ٢٠١١م ، كما عين عضوا في مجلس الأعيان السابع والعشرين ٢٠١٦-٢٠٢٠م.

يحمل العديد من الأوسمة التي حصل عليها في مساره العسكري منها : اليوبيل الفضي، الاستحقاق العسكري من الدرجة الرابعة، والخدمة المخلصة، والاستقلال من الدرجة الثالثة، والكوكب من الدرجة الثانية، وحفظ السلام من الأمم المتحدة.

عيسى العابد الريموني:



ولد عيسى العابد الريموني في قرية ريمون في ٥/ ٩/ ١٩٣٩م، وانطلق منذ طفولته المبكرة متنقلا بين الكتة وجرش ينهل من مدارسها وخبرات مدرسيها العلم والمعرفة، لبناء شخصيته التي آمنت بوطنه وعروبته، وبوحدة الصف العربي، والمصير المشترك، وحمل معه اسم قريته لقبا، وقد تشبعت عيناه وذاكرته منذ الطفولة بتاريخ المنطقة التي كانت عامرة بالحياة منذ قرون موغلة في القدم، فالتحق بحزب البعث العربي مبكرا، وارتحل بحثا عن العمل من أجل مستقبل جديد، فحالفه الحظ رغم كل الظروف والتحديات التي اعترضته عبر رحلته، كرجل اقتصاد ومشاريع متعددة في العالم العربي والغربي.

لم يمنعه العمل من مواصلة دراسته، فالتحق بجامعة الإسكندرية ليحصل منها على لسانس الحقوق، وتابع دراسته من خلال دورات مكثفة للإدارة والاقتصاد في عدة دول عربية.

كانت المحطة الأولى في رحلة العمر بيروت، ومنها إلى الكويت عمل في أكثر من مجال، وهناك بدأ حياته بانطلاقة جديدة لتكوين أعمال حرة، فغادر الكويت سنه ١٩٦٦م بسبب ارتباطه بحزب البعث العربي الاشتراكي، وكانت سورية المحطة التالية إذ عمل في وزارة الدفاع مستشارا للرئيس حافظ الأسد[٦].

وبعد استقالته من الحزب على أثر خلاف، غادر إلى المملكة العربية السعودية ليواصل عمله كاقتصادي ورجل أعمال، فأسس عدة شركات مع أصدقاء، ثم استقل لوحده بالعمل، وأخذ عدة وكالات لشركات أجنبية، وعاد إلى الأردن في أواخر السبعينات.

أسس الريموني في الأردن عدة شركات مقاولات، والطرق، كما عمل في مجال الصحافة، حيث أسس مؤسسة الريادة للدراسات والأبحاث، ومجلة الرائد العربي، وأخذ امتياز جريدة أخبار الأسبوع التي كانت تصدر في عمان لصاحبها المرحوم عبد الحفيظ محمد.

كما قام يتوجيه نشاطه الاقتصادي في مطلع سنة ١٩٨٢م إلى جنوب شرق آسيا، فتعامل مع الشركات، والهيئات، والمؤسسات اليابانية، والكورية، والصينية.

وعين عيسى الريموني عضوا في المجلس الوطني الاستشاري سنة ١٩٨٢م، ثم انتخب عضوا في البرلمان الأردني في دورته الأولى بعد استئناف الحياة النيابية سنة ١٩٨٩م.

وعين الريموني بمجلس الأعيان ثلاث مرات:

- عضو مجلس الأعيان سنة ٢٠٠١ م.
- عضو مجلس الأعيان سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ م.
- عضو مجلس الأعيان سنة ٢٠٠٩ م[٧].

ومن خلال عضويته في السلطة التشريعية في عناوينها الثلاثة: الوطني الاستشاري، والنواب، والأعيان امتلك رؤية و موقفا سعى بكل طاقته للإعلان عنه على كل المنابر التي اعتلاها، و قد ترجم هذه الرؤية في أكثر من إصدار حمل توقيعه منها: "الطريق الطويل إلى الميثاق الوطني"، و"أوراق برلمانية "، و"آفاق العمل السياسي"، وغيرها من الإصدارات. وبهذا يكون قد أمسك بأطراف القوة الثلاث الاقتصاد، والسياسة، والإعلام.

تسلم رئاسة وعضوية العديد من الهيئات والجمعيات والأندية منها: رئيس الاتحاد الوطني للتايكوندو، وعضو نادي الرماية الملكي، وعضو مجلس إدارة جمعية أصدقاء البكالوريا الدولية، والجمعية العلمية لحماية الطبيعة، وعضو مجلس أمناء الجمعية العربية للدراسات الإستراتيجية في واشنطن، وعضو الجمعية العربية الأمريكية لمكافحة التمييز العنصري[٩].



سعادة السيد عيسى عابد الريموني يصافح جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

عقلة الغمار:



ولد عقله الغمار في بلدة جبة التي تقع إلى الجنوب من جرش سنة ١٩٦٣م ، ودرس في مدارسها، ثم انتقل لمدرسة جرش الثانوية، والتحق بالسلك العسكري كتلميذ عسكري، وتخرج عام ١٩٨٦م من الكلية العسكرية الملكية، وحصل على بكالوريوس في العلوم العسكرية، وشارك في كلية الدفاع الأمريكية، وحصل على ماجستير في الدراسات الإستراتيجية بدرجة امتياز، وحاز على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية بدرجة امتياز.

اشترك في العديد من الدورات العسكرية المحلية والخارجية، منها: دورة اللغات في الولايات المتحدة الأمريكية، ودورة أمن وحماية الشخصيات في الجمهورية الفرنسية، إضافة إلى أنه خريج كلية الحرب الأمريكية[١١].

تقلد العديد من المناصب العسكرية منها : ضابط حرس خاص مع ولي العهد، وقائد مجموعة حرس خاص، ومدير المكتب العسكري، ومرافق لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على مدار ثمان سنوات، وقائد للواء حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء الحرس الملكي لمدة أربع سنوات ونيف، ثم آمرا لمدرسة الاستخبارات العسكرية، ويحمل العديد من الأوسمة الوطنية، والدولية.

فاز في الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثامن عشر عام ٢٠١٦م ، واشترك في عدة لجان منها: لجنة النزاهة والشفافية، ولجنة الأخوة النيابية الأردنية، ولجنة الاقتصاد والاستثمار، كما اشترك بالكتل النيابية: كتلة العدالة النيابية، وكتلة المبادرة النيابية[١٠].

عبد الله الزعبي:



ولـد عبـد الله الزعبـي في بلـدة نحلـة ١٩٦٣م، وأكمل في مدارسها الابتدائية والإعدادية، وفي جرش حصل على الثانوية وكان من الأوائل على المملكة، يحمل درجة الدكتوراة في الهندسة الجيوفيزيائية من معهد سانت بطرس بيرغ للتعدين ١٩٩٢م، ودرجة الماجستير في الهندسة الجيوفيزيائية/ معهد لينغراد للتعدين ١٩٨٧م، ودبلوم دراسات عليا في هندسة البيئة من معهد لينغراد للتعدين ١٩٩٠م، ومنح عدة شهادات دكتوراة متقدمة وماجستير منها: الدكتوراة في الجيولوجيا والجيوفيزياء من معهد المحيطات في ما ساشوسيش في الولايات المتحدة، ودرجة البكالوريوس والماجستير في الهندسة الجيوفيزيائية (٢٠٠٠-٢٠٠١)، ودكتوراة في علوم الجيولوجيا والجيوفيزياء من أكاديمية العلوم الروسية معهد لينغراد للتعدين.

تسلم منصب رئيس جامعة البلقاء التطبيقية، وشغل العديد من المواقع الأكاديمية منها : مدير عام صندوق دعم البحث العلمي ٥/ ٤/ ٢٠١٢، ونائب رئيس جامعة البلقاء لشؤون المراكز العلمية والعلاقات الدولية ١٥/ ٩/ ٢٠١٠ ولغاية ٥/ ٤/ ٢٠١٢م، ورئيسا لجامعة البلقاء التطبيقية بالوكالة لعدة فترات(١٢).

كما تولى الدكتور الزعبي منصب قائم بأعمال نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية في جامعة البلقاء التطبيقية ٩/ ٦/ ٢٠٠٨م ولغاية ٩/ ٦/ ٢٠١٠م، وقائم بأعمال نائب الرئيس للشؤون الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٩ ولغاية ٩/ ٦/ ٢٠١٠م، بالإضافة إلى عمله كنائب للرئيس للشؤون الأكاديمية، وعميد كلية الهندسة في جامعة البلقاء التطبيقية ٣/ ٩/ ٢٠٠٧ ولغاية ٩/ ٦/ ٢٠٠٨م، وعميد البحث العلمي جامعة البلقاء التطبيقية ٣/ ٩/ ٢٠٠٧ م ولغاية ٩/ ٦/ ٢٠٠٨م، وعميد كلية

الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة البلقاء ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٠٧م، وعضو هيئة تدريس في جامعة البلقاء التطبيقية منذ عام ٢٠٠١م.

كما تولى وظائف إدارية حكومية أخرى منها: رئيس قسم الجيوفيزياء لدى سلطة المصادر الطبيعية ١٩٩٨-٢٠٠٠م، ورئيس قسم الدراسات والتخطيط في سلطة المصادر الطبيعية ١٩٩٧-١٩٩٨م، ومنسق مشاريع الجيوفيزياء / مشروع الجاذبي للمملكة الأردنية الهاشمية لدى سلطة المصادر الطبيعية ١٩٩٢-١٩٩٧م.

وهو عضو في مجلس أمناء العديد من الجامعات، ولجان أكاديمية في جامعة البلقاء، والتعليم العالي، وأكاديمية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للحماية المدنية، ولدية خبرات علمية بحثية في مشاريع بحثية داخلية وخارجية، ومستشارا في الدراسات الجيوفيزيائية، وله العديد من الأبحاث، والمؤلفات العلمية في تخصصه(١٣).

عبد الحكيم الشبلي:



ولد عبد الحكيم الشبلي في بلدة سوف بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٦٦م، وتلقى تعليمه الأساسي والثانوي فيها، وبعد الثانوية العامة التحق بجامعة اليرموك ليدرس الرياضات، فتخرج منها عام ١٩٨٨م حاصلا على درجة البكالوريوس، كما حصل على درجة الماجستير في الإحصاء عام ١٩٩١م من الجامعة نفسها، وعلى درجة الدكتوراة في الاقتصاد/ سياسة نقدية من جامعة ليدز في المملكة المتحدة.

بدأ حياته العملية موظفا في البنك المركزي الأردني بوظيفة اقتصادي للفترة ١٩٩١- ٢٠٠٤ م، كما عمل محاضرا غير متفرغ في كلية إدارة الأعمال قسم الاقتصاد- الجامعة الأردنية ٢٠٠٢م، ثم انتقل إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي للعمل بوظيفة اقتصادي في برنامج الإنذار المبكر خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧م، ثم انتقل للعمل في رئاسة الوزراء بوظيفة اقتصادي في وحدة تحدي الألفية للفترة ٢٠٠٧ -٢٠١٠م، ثم في وزارة المالية مديرا لمديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية للفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٨م.وبتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨م عين أمينا عاما لوزارة المالية.

وله العديد من الكتب والأبحاث والمنشورات في مجال تخصصه[١٤].

علي الكايد:



ولد في بلدة سوف، عاصر أواخر عهد الدولة العثمانية، عين في العهد العثماني كأحد باشوات قضاء عجلون عن منطقة المعراض، وتولى حكومة جرش المحلية قبل تأسيس إمارة شرقي الأردن بعد القائمقام محمد علي المغربي، وفي عهد الإمارة عين مديرا للمساحة والأراضي، كما تولى وزارة المواصلات والنقل سنة ١٩٣٣م، وتوفي عام ١٩٥٨م(١٥).

عمر محمد العياصرة:

ولد في ساكب بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٧١م، درس في مدارسها الابتدائية والإعدادية، وفي جرش أكمل الثانوية، حاصل على درجة البكالوريوس في الإعلام، وعلى درجة الماجستير في علم الاجتماع، عمل كإعلامي في صحف أردنية، وفاز في عضوية المجلس النيابي التاسع عشر، وهو عضو في لجنة الرد على خطاب العرش، ولجنة التوجيه الوطني والإعلام والثقافة، ومشارك في كتلة العدالة النيابية، ومشارك كذلك في جمعية الصداقة الأردنية مع المملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية[١٦].

ماجد المقابلة:



ولد في مدينة عمان بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٥١م، وبعد حصوله على الثانوية العامة التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٦٩، وتخرج منها برتبة ملازم عام ١٩٧١م، وتدرج بالرتب العسكرية حتى رتبة لواء.

حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم العسكرية، وشهادة الماجستير في العلوم الإدارية العسكرية، وهو باحث في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، وحاصل على العديد من الأوسمة العسكرية.

عين عضوا في مجلس الأعيان في دورته ٢٠٢١م(١٧).

ماجد محمد الرواشدة:

ولـد ماجـد الرواشـدة في بلـدة الكتـة بتـاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٦٧م، درس في مدارسـها المرحلة الأساسية، وأكمل الثانوية في جرش، ثـم التحـق بالجامعـة وحصـل علـى درجـة البكالوريوس في القانون، وتدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عميد.

انتخب عضـوا في مجلس النـواب التاسـع عشـر ٢٠٢٠م عـن محافظـة جـرش، وهـو عضو في لجان نيابيـة في الـدورة غيـر العاديـة: اللجنـة الإداريـة، وفي اللجـان الدائمـة لجنـة السياحة والآثار، والخدمات العامة،وهو كذلك ضمن كتلة العدالة النيابية.

وهو عضو في جمعية الصداقة البرلمانية مع دول آسيا، وأوقيانوسيا[١٨].

محمد هديب:



رجل الأعمال محمد عبد الفتاح محمود هديب، مواليد جرش ١٩٦٧م، حاصل على شهادة البكالوريوس بالعلوم السياسية من الجامعة الأردنية، فاز في عضوية مجلس النواب لدورتين: مجلس النواب السابع عشر (٢٠١٣-٢٠١٦م)، ومجلس النواب الثامن عشر (٢٠١٦-٢٠٢٠)، وكان عضوا في العديد من اللجان النيابية أثناء فترة عضويته[١٩] .

محمد أحمد أبو ربيع:

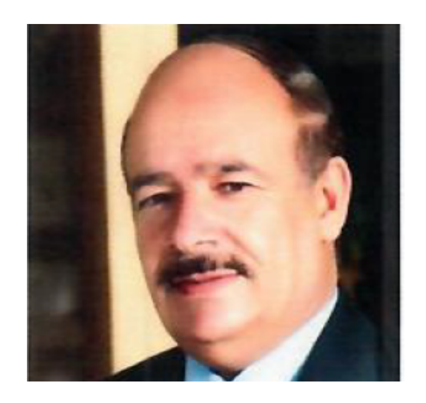


ولـد محمـد أبـو ربيـع في بلـدة ريمـون بتـاريخ ٩/ ٧/ ١٩٣٩م، درس الابتدائيـة في بلدتـه، ثـم انتقـل ليكمل دراسته الإعدادية والثانوية في جرش، حاصـل علـى الـدكتوراة في اللغـة العربيـة- أدب ونقـد مـن جامعـة الأزهـر عـام ١٩٧٧م، وعلـى الماجسـتير في اللغة العربيـة في الأدب والنقـد عـام ١٩٧٣م، وعلـى بكـالوريوس اللغـة العربيـة عـام ١٩٧١م مـن جامعـة بيروت العربية.

تقلد العديد من الوظائف التربوية والأكاديمية، آخرهـا عميد كليـة الآداب في جامعـة جـرش الأهليـة، وكـذلك عضـوية كثيـر مـن المجـالس الوطنيـة منهـا عضـوية المجلس الوطني الاستشاري لفترتين ١٩٧٨-١٩٨٢م، ومجلس استشاري أهلي لمحافظة إربـد ثلاث سنوات ١٩٩٣-١٩٩٦م، وعضو مجلس تنمية إربد ١٩٨٢-١٩٨٥م، وغيرها.

ولـه نتـاج علمـي وبحثـي ودراسـات في مجـال تخصصـه منشـور في مجـلات علميـة محكمـة، إضـافة لحضـوره الكثيـر مـن المـؤتمرات العلميـة في الجامعـات الأردنيـة، والعربية[٢٠].

مفلح الرحيمي:



المعلومات الشخصية:

الاسم: المحامي مفلح حمد المنيزل الرحيمي

تاريخ الولادة: ٦/ ٤/ ١٩٥٤

مكان الولادة: المشيرفة

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس إدارة الأعمال- الجامعة الأردنية.
- بكالوريوس قانون.
- دبلوم التخطيط الزراعي- المعهد العربي للتخطيط في الكويت.
- دبلوم تدريب المدربين في إيطاليا.

عضوية المجالس البرلمانية:

- عضو مجلس الأعيان ٢٠٢١.
- ٢٠١٣ – ٢٠١٦ عضو مجلس النواب السابع عشر.
- ٢٠١٠ – ٢٠١٣ عضو مجلس النواب السادس عشر.
- ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ عضو مجلس النواب الخامس عشر.
- ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧ عضو مجلس النواب الرابع عشر.
- ١٩٩٧ – ٢٠٠١ عضو مجلس النواب الثالث عشر.
- ١٩٩٣ – ١٩٩٧ عضو مجلس النواب الثاني عشر.

عضوية اللجان النيابية:

- عضو اللجنة المالية والاقتصادية.
- عضو اللجنة القانونية.
- عضو لجنة الزراعة والمياه.

- عضو لجنة الخدمات العامة.
- عضو لجنة السياحة والآثار.
- عضو لجنة الشؤون العربية والدولية.
- عضو لجنة الطاقة والثروة المعدنية.
- عضو لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار لمدة ١٤ عام.
- رئيس اللجنة المالية والاقتصادية.

عضوية اللجان في مجلس الأعيان:

- مساعد رئيس مجلس الأعيان.
- عضو اللجنة المالية والاقتصادية.
- عضو اللجنة القانونية.
- عضو لجنة الطاقة والثروة المعدنية.

اللجان البرلمانية والدولية والعربية:

- رئيس لجنة الصداقة الأردنية اليابانية.
- رئيس لجنة الصداقة الأردنية البلغارية.
- رئيس لجنة الصداقة الأردنية الكويتية.
- رئيس لجنة الصداقة الأردنية القطرية.
- رئيس لجنة الصداقة الأردنية الإماراتية.
- رئيس لجنة الصداقة الأردنية السعودية.
- رئيس لجنة الصداقة الأردنية الأسترالية.
- رئيس لجنة الصداقة الأردنية الكندية.
- عضو البرلمان الدولي.

الحقائب الوزارية:

- ١٩٩٦ – ١٩٩٧ وزير دولة في حكومة دولة الدكتور عبد الكريم الكباريتي.
- ١٩٩٦ – ١٩٩٧ الوزير المفوض بشؤون المنظمة التعاونية الأردنية/ حكومة دولة الدكتور عبد الكريم الكباريتي.

الخبرات العملية:

- محام مزاول.
- عضو نقابة المحامين.

نواف قوقزة:

مواليد جرش، وجه عشائري، حضر الكثير من الصلحات العشائرية في محافظة جرش والأردن، يحظى باحترام الكثير من أبناء محافظة جرش، فاز بعضوية المجلس النيابي التاسع عشر ٢٠٢٠م، وجاء في المركز الثاني، وهو عضو في عدة لجان نيابية[٢٣].

نجاح محمد العزة:

مواليد السلط عام ١٩٦٧م، درست وتعلمت بمدارس الأنوروا في مخيم سوف، حاصلة على بكالوريوس لغات حديثة من جامعة اليرموك، وخريجة دبلوم عال في الإدارة التربوية جامعة اليرموك، والدبلوم العالي في الخدمة الاجتماعية جامعة الينوي الأمريكية.

وحاصلة على الدكتوراة الفخرية في السلام العالمي، وعلى العديد من الدورات التدريبية في تمكين المجتمعات والمرأة والشباب، وهي عضو مؤسس لمبادرة الأنشطة المجتمعية المتكاملة، ورئيس الجمعية الأردنية للرعاية الطبية الشاملة، وعضو لجنة الإنصاف في الأجور، وحاصلة على العضوية في شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة، وغيرها من العضوية.

انتخبت عضو مجلس النواب السابع عشر ٢٠١٣-٢٠١٦م، وكانت عضوا في العديد من اللجان منها: لجنة السياحة والآثار، ومقرر لجنة فلسطين النيابية، ومقرر لجنة المرأة وشؤون الأسرة، ومقرر لجنة العمل والتنمية، ومساعد رئيس مجلس النواب، كما عينت كمديرة في أكثر من برنامج منها: مديرة برنامج المرأة في وكالة الغوث، ومديرة برنامج الإعاقة، ومديرة برنامج المشاريع، وغيرها.

وفاء سعيد بني مصطفى :



ولـدت وفـاء بنـي مصـطفى في سـوف سـنة ١٩٧٩م، درست في مدارسها حتى المرحلة الثانوية، وبعد حصولها على بكالوريوس الحقوق من جامعة جرش عام ٢٠٠١م، حصلت على إجازة المحاماة، وعلى إثرها أصبحت عضوا في نقابة المحامين، ولـم يحل عملها في المحاماة من إكمال دراستها العليا في الحقـوق، ليضـيف لهـا رصـيدا معرفيـا جديـدا، فحصلت على شهادة الماجستير في الإرشاد النفسي، كما شاركت في الـدورات الدراسية المتخصصة في شؤون المـرأة في الخدمـة العامـة التي نظمتهـا كليـة ويلسلي بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١١م.

فازت بعضوية مجلس النواب لثلاث مجالس نيابية: المجلس النيابي السادس عشر إذ كانت أصغر امرأة تنضم إلى مجلس النواب، ثم المجلس النيابي السابع عشر، ومن بعده المجلس النيابي الثامن عشر، حيث كانت أول سيدة تمثل محافظة جرش.

أول امـرأة أردنيـة ترأسـت كتلـة في البرلمـان الأردني لمـرتين؛ الأولـى: في البرلمـان السادس عشر، حيث ترأست كتلة التغيير، والثانيـة: في البرلمـان الثـامن عشـر إذ ترأست كتلة المبادرة النيابية.

وهـي مؤسـس في ملتقـى البرلمانيـات الأردنيـات في عـام ٢٠١٣، ومؤسـس ائـتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضـة العنـف ضـد المـرأة، ورئيسته منذ عـام ٢٠١٤، ترأست لجنة الأخوة الأردنية المغربية في المجلس الثامن عشر، وكانـت عضـوا ومقـررا للجنة القانونية في البرلمان السادس عشر، ولجنة الحريات وحقوق الإنسـان في البرلمـان السـادس عشـر والثـامن عشـر، ولجنـة شـؤون المـرأة والأسـرة في البرلمـان السـابع عشـر

والثامن عشر، وخدمت كرئيسة للجنة النظام والسلوك لأكثر من مرة، وساهمت في إعداد مدونة السلوك النيابية.

تم منحها منصب سفيرة القيادات النسائية السياسية (WPL) للأردن، والمبعوث الخاص للقيادات النسائية السياسية للمنطقة العربية، وفي بداية العام ٢٠١٩ تم اختيارها ضمن (٢١٠) امرأة رائدة وقيادية لجهودها في مجال حقوق الإنسان والمرأة من قبل كرسي خليل جبران للقيم والسلام في جامعة ميرلاند في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهي عضو في برلمان المناخ، وعضو في منتدى المشرعين لوكالة الطاقة المتجددة (IRENA)، ومراقب دولي على الانتخابات التشريعية ضمن البعثات الدولية للمعهد الوطني الديمقراطي، ومدرب دولي على الحملات الانتخابية، كما أنها عضو شبكة البرلمانيين (UNITE) للقضاء على الأمراض المعدية، وهي عضو سابق في مجلس الأمناء في المركز الوطني لحقوق الإنسان[٢٣].

أعضاء مجالس النواب عن جرش:

- مجلس النواب الثاني من (٢٠/ ٤/ ١٩٥٠ - ٣/ ٥/ ١٩٥١) مفلح مصطفى البرماوي أول نائب عن محافظة جرش.
- مجلس النواب التاسع من(١٨/ ٤/ ١٩٦٧ - ١٨/ ٤/ ١٩٧١) جلال مرزوق القلاب.
- مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩-١٩٩٣م) عيسى العابد الريموني، حسين مجلي الرواشدة.
- مجلس النواب الثاني عشر (١٩٩٣-١٩٩٧) مفلح الرحيمي، سلمان سلامة السعد.
- مجلس النواب الثالث عشر(١٩٩٧-٢٠٠١م) رياض أحمد داوود عثمان، مفلح حمد الرحيمي.
- مجلس النواب الرابع عشر(٢٠٠٣-٢٠٠٧م) مفلح الرحيمي، إبراهيم عرعراوي، هاشم الزبون، علي عقلة قواقزة.
- مجلس النواب الخامس عشر (٢٠٠٧-٢٠٠٩) وفاء بني مصطفى، محمد زريقات، مفلح الرحيمي، أحمد العتوم، سليمان السعد.
- مجلس النواب السادس عشر(٢٠١٠-٢٠١٣) باسل عياصرة، محمد زريقات، مفلح الرحيمي، أحمد العتوم.
- مجلس النواب السابع عشر (٢٠١٣-٢٠١٦م) وفاء بني مصطفى، نجاح العزة، عبد الله الخوالدة، مفلح الرحيمي، محمد هديب.
- مجلس النواب الثامن عشر (٢٠١٦) وفاء بني مصطفى، محمد هديب، عقلة غمار، هدى العتوم، محمد عياصرة.

- مجلس النواب التاسع عشر (٢٠٢٠) زيد أحمد العتوم، عمر العياصرة، نـواش عقلة القواقزة، ماجد محمد الرواشدة.
- كوتا المرأة: فايزة الشهاب، (أرشيف مجلس النواب)[٥١].

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها:

١) كانت جرش مركزا إداريا في العصور الكلاسيكية، والإسلامية وفي العهد الهاشمي، وذلك لموقعها الإستراتيجي، والجغرافي المتميز.

٢) تطورت جرش إداريا منذ عهد إمارة شرقي الأردن، وكانت مركز قضاء جرش خلال عهد الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦م)، ثم تحولت إلى مركز لواء جرش، ثم قصبة محافظة جرش.

٣) أطلق على جرش في عهد الإمارة اسم مقاطعة جرش، وقضاء جرش، ثم لواء جرش، ومن ثم محافظة جرش.

٤) شهدت جرش تطورا كبيرا في جميع نواحي الحياة من إدارية، واقتصادية، واجتماعية، مما كان له الأثر الإيجابي على سكان منطقة الدراسة.

٥) كان اهتمام الدولة بالتعليم واضحا ومؤثرا، وقد أقيمت الكثير من المدارس الحكومية من ابتدائية، وإعدادية، وثانوية بهدف رفع المستوى التعليمي لأبناء المنطقة، كما اهتمت الدولة بالثقافة، ودعمتها، ماليا، ومعنويا.

٦) اهتمت الدولة بالصحة منذ تأسيس الإمارة، فقد أنشئت العديد من المستشفيات، والمراكز الصحية بهدف تقديم الرعاية الصحية لأبنائها.

٧) توجد في جرش العديد من المؤسسات الحكومية العاملة في المحافظة تقوم بتقديم خدماتها لأبناء المحافظة.

٨) شهدت الزراعة والصناعة تطورا في العهد الهاشمي، ويعود بسبب الاهتمام الحكومي، والرغبة في زيادة التنمية الاقتصادية التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال.

٩) شهدت جرش تطورا معماريا، فبعد أن كانت البيوت بسيطة وذات نظام عادي، تسارعت الحركة العمرانية في الخمسين سنة الماضية، وأصبحت هناك الآلاف من البيوت الحديثة، والفلل، وشمل التطور بلدات المحافظة، كما تم بناء الكثير من المساجد وفق نمط معماري جديد.

١٠) استخدم سكان جرش أوزان، ومكاييل، ومقاييس مختلفة خلال فترة عهد الإمارة، ثم استخدم الميزان الإلكتروني الحديث في عمليات البيع والشراء.

١١) شهدت جرش فتح الكثير من الطرق الرئيسية في المحافظة، وكذلك الطرق الزراعية خدمة للحركة الزراعية في المنطقة.

١٢) رغم عدم تغير العادات الاجتماعية في منطقة الدراسة، فقد شهد المجتمع تغيرات اجتماعية لم تكن موجودة من قبل كعمل المرأة، واللباس، والعلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمع وغيرها.

المصادر والمراجع:

المصادر:

أولا: سجلات المحاكم الشرعية

١) سجل شرعي جرش، رقم ٣، ج١، ٢ شعبان ١٣٤٨هـ/ ٢ كانون الثاني، ١٩٢٩م.

٢) سجل شرعي عجلون رقم ٢، ١٨ ذي القعدة ١٣٤٨هـ/ ١٦ نيسان ١٩٣٠م.

٣) سجل شرعي جرش، رقم ٧، عقود زواج، ح٤٣، بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٤٢م.

٤) سجل شرعي جرش، رقم ٧، عقود زواج، حجة رقم ٤٣، بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٤٢م.

٥) سجل شرعي جرش رقم٧، عقود زواج، ح١٩، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣٦٢هـ/ ٣/ ٣/ ١٩٤٣م.

٦) سجل شرعي جرش، رقم ٧، ح١١، بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١٣٦٤هـ/ ٢٢ مارس ١٩٤٥م.

ثانيا:وثائق المكتبة الوطنية

٧) وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٥/ ١/ ٣١/ تاريخ ٥/ ٦/ ١٩٢٥م.

٨) وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ١١/ ٢/ ١٣، بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٢٩م.

٩) وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ١١/ ٢/ ١٣، بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٢٩م.

١٠) وثـــائق المكتبـــة الوطنيـــة، ملـــف ووثيقـــة رقـــم ٢٢/ ١١/ ٢/ ٦٤، بتـــاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٢٩م.

١١) وثـــائق المكتبـــة الوطنيـــة، ملـــف ووثيقـــة رقـــم ٢٢/ ١١/ ٢/ ٦٤، بتـــاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٢٩م.

١٢) وثـــائق المكتبـــة الوطنيـــة، ملـــف ووثيقـــة رقـــم ٢٢/ ١١/ ٢/ ٦٤، بتـــاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٢٩م.

١٣) وثـائق المكتبـة الوطنيـة، ملـف ووثيقـة رقـم ٢٢/ ١١/ ٢/ ٣٠، ٣٤، بتـاريخ ٣/ ٨/ ١٩٢٩م.

١٤) وثائق المكتبة الوطنية، ملف ووثيقة رقم ٢٢/ ١٢/ ٢ بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٣٠م.

١٥) وثـائق المكتبـة الوطنيـة، ملـف رقـم ٦/ ٥، الاحتيـاط ضـد الكـوليرا بتـاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٣١م.

١٦) وثـــائق المكتبـــة الوطنيـــة، ملـــف ووثيقـــة رقـــم ١٩/ ١٠/ ١/ ٣ بتـــاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٣٣م.

١٧) وثائق المكتبة الوطنية ووثيقة رقم ٢٢/ ٣/ ١/ ٣، بتاريخ ٢/ ١/ ١٩٣٥م.

١٨) وثائق المكتبة الوطنية، ملف رقم ٢٢/ ٣/ ١/ ٤٥، تاريخ ٢/ ١/ ١٩٣٨م.

١٩) وثائق المكتبة الوطنية، ملف رقم ٨/ ٤/ ٢٦٨، بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٤٢م.

المصادر:

٢٠) ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م) ، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، المجلد الثاني، تحقيق محمد سعيد جاد، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٦٦م.

٢١) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد الأول، مادة جرش، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م.

٢٢) الحموي، ياقوت (ت: ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)، معجم البلدان، المجلد الثاني، (بيروت، دار إحياء الثراث، ١٩٧٩م .
٢٣) المقدسي، محمد بن أحمد (ت: ٣٨١هـ/ ٩٩١م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (القاهرة، مكتبة مدبولي، د، ت) .
٢٤) الحازمي، محمد بن موسى (ت:٨٤٠هـ /)، الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، المجلد الأول (الرياض: دار اليمامة للنشر، ١٤١٥هـ) .
٢٥) اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح (ت: ٢٨٤هـ/ ٩٠٥م)، كتاب البلدان، (بيروت:دار إحياء الثراث، ١٩٨٨م) .

المراجع:

٢٦) إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الو طن العربي في العهد العثماني، (الموصل: مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٣م).
٢٧) إبراهيم مصطفى وأخرون، المعجم الوسيط، المجلد الأول، د. ط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، د. ت).
٢٨) أبو الشعر، هند، إربد في العهد العثماني، منشورات شركة البيبسي، ٢٠٠٨م.
٢٩) أبو الشعر، هند، إربد وجوارها، (ناحية بني عبيد)، عمان، منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٥م.
٣٠) أبو الشعر، دراسات في تاريخ الأردن الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤-١٩٣٨م، عمان، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٧م.
٣١) أبو عليان، عزمي، التقسيمات الإدارية في الأردن ١٩٢١-١٩٥٢م (عمان: ١٩٩٩م) .

٣٢) أبو نوار، معن، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، قيام وتطور إمارة شرق الأردن ١٩٢٩-١٩٣٩م، مجلدان، ج٢، عمان، مركز الرأي للمعلومات والدراسات، عمان، ٢٠٠٣م.

٣٣) أحمد عويدي العبادي، أحمد عويدي، في ربوع الأردن جولات ومشاهدات، الجزء الأول، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م.

٣٤) أيمن الشريدة، دراسات وثائقية لجبل عجلون والكورة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، (عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية ١٩٩٥م) .

٣٥) بني يونس، محمد، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في نيابة عجلون في العصر المملوكي، موسوعة المعارف الأردنية، المجلد الثاني، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م.

٣٦) البخيت، محمد عدنان، ونوفان الحمود، دفتر مفصل لواء عجلون رقم ١٨٥، (عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٩م).

٣٧) البعلبكي منير، المورد (قاموس إنجليزي– عربي)، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٨م.

٣٨) التقرير السنوي لدائرة الصحة العامة لسنة ١٩٢٩م.

٣٩) حتاملة، محمد، موسوعة الديار الأردنية (عمان:مطبعة الجامعة الأردنية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م) .

٤٠) حجاج، هبة، وآخرون، تاريخ وآثار الأردن، عمان، مكتبة المجتمع العربي، ٢٠١٤م،

٤١) حنا حداد، نعمان جبران، معجم المنسوبين إلى الديار الأردنية في المصادر التراثية سكنا أو مولدا أو وفاة، عمان، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م.

٤٢) جوارنة، أحمد، تاريخ الأردن في العصر المملوكي (عمان:منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٩م)، ص ٣٣-٣٤، يوسف غوانمة، التاريخ الحضاري لشرقي الأردن في العصر المملوكي، ط٢، عمان:دار الفكر، ١٩٨٢م.

٤٣) جون لويس بيركهارت، رحلات في سورية الجنوبية، ترجمة أنور عرفات، ط١، (عمان: المطبعة الأردنية، ١٩٦٩م) .

٤٤) دائرة الأحوال المدنية، والجوازات، موقع الدائرة الإلكتروني، ٢٠٢٠م.

٤٥) دائرة الإحصاءات العامة، والنتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٤، (عمان: كانون الثاني ١٩٩٥) .

٤٦) دائرة الإحصاءات العامة النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، ٢٠٠٤م، (عمان:٢٠٠٥ م).

٤٧) دائرة الإحصاءات العامة، والنتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، ٢٠٠٤م.

٤٨) دائرة الإحصاءات العامة، والنتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٤.

٤٩) درادكة، حمزة وآخرون، الجغرافيا والمعالم السياحية، عمان، مكتبة المجتمع العربي، ط١، عمان، ٢٠١٤م.

٥٠) الداوود محمد سعيد هاشم، النظام القانوني للتقييم الإداري للمحافظة في التشريع الأردني،، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، كانون ثاني، ٢٠٢٠م.

٥١) دائرة الآثار العامة، عمان، الموقع الإلكتروني: www. doa. gov. jo

٥٢) الزعبي، خالد سمارة، (١٩٩٣م) ، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر، عمان.

٥٣) زيدان كفافي، الأردن في العصور الحجرية (عمان:لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٩م)
.
٥٤) السلطة القضائية، مئوية الدولة الأردنية، الموقع الرسمي، ٢٠٢١م
٥٥) سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩م) الجزء الأول، ط٢، (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨م) .
٥٦) سليمان موسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٩.
٥٧) الشلبي، سهيلا سليمان الشلبي، قضاء جبل عجلون في عهد إمارة شرقي الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م، في ضوء الوثائق المحفوظة في المكتبة الوطنية– عمان، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد ٨، العددان ٣+٤، الجامعة الأردنية، ٢٠١٤.
٥٨) الشريدة، أيمن، ناحية الكورة في قضاء عجلون (١٨٦٤- ١٩١٨م)، إربد، مطبعة الروزنا، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٧م.
٥٩) شمس الدين سامي، قاموس تركي، (إسطنبول: إقدام مطبعة سي، دار سعادت، ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م).
٦٠) صلاح الدين البحيري، الأردن– دراسة جغرافية، ط٢، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٨.
٦١) العجارمة، نوفان، مجالس المحافظات في الأردن، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، مجلة ١، عدد٤٨٧، ٣. التقسيمات الإدارية، الجريدة الرسمية، العدد ١٤٧٨، ٢٠٠٠م.
٦٢) العجلوني، محمد علي، ذكريات عن الثورة العربية الكبرى، القدس، مطبعة دير الروم الأرثوذكس، ١٩٥٦م.

٦٣) العدوان، مفلح، بوح القرى– موسوعة القرية الأردنية، الجزء الثاني، سلسلة إصدارات مركز الرأي للدراسات، عمان، ٢٠١٠م.

٦٤) العمد، هاني، المؤسسات الثقافية في الأردن (١٩٦٥-١٩٩٥م)، عمان، منشورات لجنة تأريخ الأردن، مطبوعات الجمعية العلمية الملكية.

٦٥) علي، محمد كرد علي، خطط الشام، ج٥، (بيروت: مطبعة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٢١م) ص١٣٢.

٦٦) عبد القادر عايد، جيولوجيا الأردن، (عمان، مكتبة النهضة الإسلامية، ١٩٨٢م).

٦٧) عصفور، يوسف، تاريخ وآثار الأردن، ط٢، (عمان: مكتبة المجتمع العربي، ٢٠٠٩م).

٦٨) الغرايبة، خليف، جرش في عيون الجغرافيين والرحالة العرب والأجانب، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م).

٦٩) الغرايبة، خليف، جوانب من المكونات الثقافية لمنطقة عجلون في العهدين الأيوبي والمملوكي (١١٧٤- ١٥١٧م)، دراسة في الجغرافيا التاريخية، موسوعة المعارف الأردنية، المجلد الثاني، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م).

٧٠) الغرايبة، خليف، الظروف المناخية في محافظة عجلون، موسوعة المعارف الأردنية، الجزء الأول، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م).

٧١) الغرايبة، خليف، المستقرات البشرية في لواء عجلون، والجزء الجنوبي من قضاء حوران في نهاية القرن السادس عشر (١٥٩٦م)، موسوعة المعارف الأردنية (محافظة عجلون)، المجلد الثاني، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م).

٧٢) الغرايبة، خليف، جرش في عيون الجغرافيين والرحالة العرب والأجانب "دراسة في التراث الجغرافي" (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م).

٧٣) غوانمة، يوسف، التاريخ الحضاري لشرقي الأردن في العصر المملوكي، عمان: دار الفكر، ١٩٨٢م).
٧٤) غرفة تجارة جرش، دليل منظمات المجتمع المدني، ٢٠٢٠م.
٧٥) فليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٧م).
٧٦) فاطمة الزبيدي، عجلون في العهد الأيوبي (٥٦٤-٦٤٨هـ/ ١١٦٠-١٢٥٠م)، موسوعة المعارف الأردنية، الجزء الثاني، (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م).
٧٧) القبيلات، حمدي، مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردتية الهاشمية، ط١، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
٧٨) القضاة، أحمد، الحركة الثقافية في عجلون، موسوعة المعارف الأردنية، الجزء الرابع، عمان، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٢م.
٧٩) قطاع الأشغال، مئوية الدولة الأردنية، الموقع الإلكتروني للوزارة، ٢٠٢٠. jordan. jo
٨٠) (٧٧) قانون تشكيل المحاكم النظامية، المادة(٣)، رقم القانون ١٦لسنة ٢٠٠١ رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٢م.
٨١) قانون تشكيل المحاكم النظامية، المادة (٣)، رقم القانون ١٦لسنة ٢٠٠١ رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٢م.
٨٢) قانون محاكم الصلح، رقم ١٥، المادة (٣) ، ١٩٥٢، والقانون المعدل رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م.
٨٣) قانون تشكيل المحامم النظامية رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٢م، موقع وزارة العدل الأردني، موقع وزارة العدل الأردنية الإلكتروني.

٨٤) كلود كوندر، وبرنارد الحكيم وهنري وجواي، رحلات في الأردن وفلسطين، ترجمة سليمان موسى (عمان: دار ابن رشد، ١٩٨٤م).

٨٥) الكردي، محمد علي الصويركي، شرق الأردن والعهد الفيصلي ١٩١٨-١٩٢٠م، عمان، دارعمار، ١٩٩٣م.

٨٦) موقع وزارة الزراعة الأردنية الإلكتروني. Agr. jordan. jo،

٨٧) الموسوعة الأردنية، حوالات الجندرمة، الجزء الأول، (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م).

٨٨) المعاني، سلطان، أسماء المواقع الجغرافية في محافظة الكرك، دراسة اشتقاقية ودلالية، جامعة مؤتة، منشورات لجنة التراث، ١٩٩٤م.

٨٩) المعاني، سلطان، أسماء المواقع الجغرافية في محافظة الكرك، دراسة اشتقاقية ودلالية، جامعة مؤتة، منشورات لجنة التراث، ١٩٩٤م.

٩٠) ماجد، عبد المنعم، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، الطبعة الرابعة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.

٩١) مؤسسة الإقراض الزراعي، وزارة الزراعة، Portal. jordan. jo

٩٢) محافظة جرش ٢٠٠٠، التقسيمات الإدارية، الجريدة الرسمية، العدد ١٤٧٨، ٢٠٠٠.

٩٣) محافظة، محمد، التربية الوطنية (عمان:منشورات الجامعة الهاشمية، ٢٠٠٨م).

٩٤) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر- عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م، عمان، ١٩٧٣م.

٩٥) محمد محافظة، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦م، دار الفرقان، عمان، ط ١، ١٩٩٠م.

٩٦) مديرية حماية البيئة فرع جرش، وزارة البيئة الأردنية، الموقع الإلكتروني للوزارة.

٩٧) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثالث، (الخليل: رابطة الجامعيين، ١٩٩٥م).

٩٨) مخلوف، لويس، الأردن تاريخ وحضارة، وآثار، (عمان: المطبعة الاقتصادية، ١٩٨٣م).

٩٩) محمد حتاملة، موسوعة الديار الأردنية، (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م).

١٠٠) مفلح العدوان، موسوعة القرى الأردنية "بوح القرى" (عمان: إصدارات الرأي للدراسات، ٢٠١٠م).

١٠١) منير الذيب، أسماء المدن والقرى في بلاد الشام الجنوبية، (دمشق: دار العراب للدراسات والنشر، ٢٠١٠م).

١٠٢) محافظة، محمد، التربية الوطنية، (الزرقاء الجامعة الهاشمية ٢٠٠٨م.

١٠٣) محافظة، علي، وآخرون، التربية الوطنية، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

١٠٤) ممدوح الروسان، حروب الثورة العربية الكبرى في الحجاز وبلاد الشام (١٩١٦ – ١٩١٨م)، إربد، مكتبة الكتاني، ١٩٨٦م.

١٠٥) محمد محاسنة، عجلون في صدر الإسلام والدولة الأموية، موسوعة المعارف الأردنية، المجلد الثاني، عمان، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٥م.

١٠٦) مديرية ثقافة جرش، الأرشيف، جرش، بتاريخ ١٥/ ٦/ ٢٠١٥م.

١٠٧) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي، ٢٠١٧-٢٠١٩م.

١٠٨) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٥م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٥م.

١٠٩) وزارة الأشغال العامة والإسكان، الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية Portal. jordan. jo

١١٠) وزارة البيئة، المملكة الأردنية الهاشمية، moenv. gov. jo

١١١) وزارة العدل الأردنية، موقع وزارة العدل الإلكتروني، ٢٠٢١م.

١١٢) نوفل، نعمة الله نوفل، الدستور العثماني، مجلد ٢، (بيروت: ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م).

١١٣) نظام التقسيمات الأردنية رقم ٤٦، لسنة ٢٠٠٠م، وتعديلاته، نظام التقسيمات الإدارية موقع وزارة الداخلية الأردنية، نظام التقسيمات الإدارية، موقع وزارة الداخلية الأردنية ٦retrieved 21-5-2011

١١٤) وزارة الشؤون البلدية، ٢٠١٥م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٨م.

١١٥) وزارة العمل، ٢٠١٤، موقع وزارة العمل الإلكتروني.

١١٦) وزارة الزراعة، موقع وزارة الزراعة الأردنية، ٢٠٢٠م.

١١٧) وزارة الثقافة الأردنية، مشروع مكتبة الأسرة، صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠٠٧م.

١١٨) وزارة الزراعة الأردنية، موقع وزارة الزراعة الإلكتروني، ٢٠٢٠م.

١١٩) وزارة الزراعة الأردنية، موقع وزارة الزراعة الإلكتروني، ٢٠٢٠م.

١٢٠) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي لمحافظة جرش ٢٠١٧-٢٠١٩، عمان، ٢٠٢٠م.

١٢١) وزارة الثقافة المعالم الأثرية والثقافية والحضارية في الأردن عبر العصور، الجزء الأول (عمان: مكتبة الشبارة ٢٢٠٠م).

١٢٢) هاردنج لانكستر، آثار الأردن،، تعريب سليمان الموسى، الطبعة السادسة، (عمان: دار ورد الأردنية للنشر، ٢٠١٠م).

١٢٣) نجيب ميخائيل، مصر والشرق الأدنى القديم، (القاهرة: دار المعارف).
١٢٤) نعمان شحادة، الاتجاهات العامة للأمطار في الأردن، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد الأول، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٨م).

المجلات:

١٢٥) حسن رمضان حسن، منطقة عجلون، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد الثامن، العدد الأول، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٨١م).

الصحف:

١٢٦) جريدة المقتبس، قانون انتخاب البلدية، دمشق، السنة الأولى، عدد١١، بتاريخ ١٣٢٦هـ ٢٨ كانون أول ١٩٠٨م.
١٢٧) جريدة المقتبس، دمشق، عدد ٨٩٨، بتاريخ ١٩صفر ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.
١٢٨) جريدة الشرق العربي، العدد ١٦٠، الجمعة ١محرم ١٣٤٥هـ/ ١ تموز ١٩٢٧م.
١٢٩) الشرق العربي، السنة الخامسة، ١٨ آذار ١٩٢٨م، ص ٤-٩،. (٥) الشرق العربي، العدد ١٨٣، ١٥/ ٣/ ١٩٢٨م.
١٣٠) الشرق العربي، العدد ١٨٣، بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٢٨م.
١٣١) الجريدة الرسمية، العدد ٢٦٦، بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٣٠م.
١٣٢) الجريدة الرسمية، العدد ٣٩٩، بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٣٢م.
١٣٣) الجريدة الرسمية، العدد ٣٤٣، بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٣٢م.
١٣٤) الجريدة الرسمية، العدد ٣٤٣، بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٣٢م.
١٣٥) الجريدة الرسمية، العدد ٣٥٨، بتاريخ ١/ ٨/ ١٩٣٢م.

١٣٦) الجريدة الرسمية، العدد ٣٥٨، بتاريخ ١ /٨/ ١٩٣٢م.

١٣٧) الجريدة الرسمية، العدد ٣٩٢، بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٣٣م.

١٣٨) الجريدة الرسمية، العدد ٣٩٢، بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٣٣م.

١٣٩) الجريدة الرسمية، العدد، ٣٩٧، بتاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٣٣م.

١٤٠) الجريدة الرسمية،، العدد ٤٣٨، بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٣٤م.

١٤١) الجريدة الرسمية، العدد ٦٣٦، بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٣٩م.

١٤٢) الجريدة الرسمية، العدد ٦٣٦، بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٣٩م.

المراجع الأجنبية:

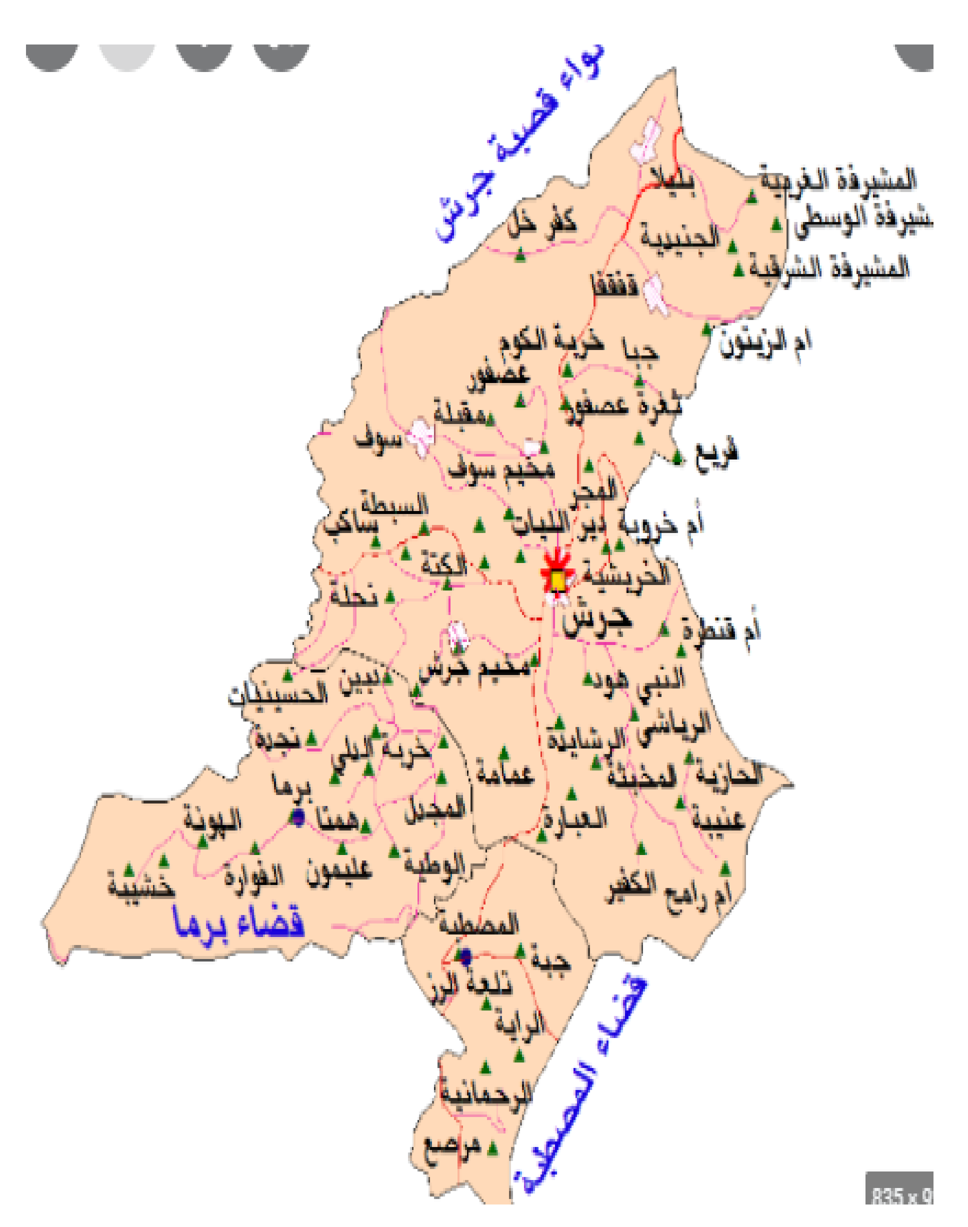
143) Richard, Antoun, Arab Village Asocial Structural Study of 17 TraJordanian (London, Peasant community, 1972), p. 3-4

144) Burchartdt, “ Travel In Syria and The Holy) Land, (London, 1906) , p. 53

145) George Adam Smith, The Historical Geography Of The A holy Land 19, (London. 1906) , p. 241 .

146) Le Strange, Arid Through Ajloun And Balqa Aduring the Autumn of 20 (1888. P. 241

147) Buckingham, Travels in Palestine Through the Countries of Bashan and Gilead, London, 1822.



لواء قصبة جرش
المشيرفة الغربية
بليلا
المشيرفة الوسطى
كفر خل
الجنيدية
المشيرفة الشرقية
قفقفا
ام الزيتون
خربة الكوم
جبا
عصفور
ثغرة عصفور
مقبلة
سوف
فريع
مخيم سوف
المجر
السبطة
ساكب
دير الليات
أم خروبة
الكتة
الخريشية
نحلة
جرش
أم قنطرة
مخيم جرش
نبين
الحسينيات
النبي هود
الرياشي
الرشايدة
نجدة
خربة الدلي
الحازية
عمامة
المخيتة
برما
المجدل
العبارة
عنيبة
همتا
الهوية
الوطنية
عليمون
الفوارة
خشيبة
الكفير
أم رامح
قضاء برما
المصطبة
جبة
تلعة الرز
الراية
الرحمانية
مرصع
قضاء المصطبة

الفهــرس

للاطلاع على قائمة منشورات وأخبار الوزارة
يُرجى زيارة العناوين التالية :



موقع وزارة الثقافة الإلكتروني
www.culture.gov.jo



رابط صفحة وزارة الثقافة على الفيس بوك
www.facebook.com/culture.gov.jo